وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة كربـلاء
كليـة الإدارة والاقتصاد
قـسم الاقتصاد

انعكاسات صدمات الامن الغذائي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول مختارة مع أشاره خاصة لصدمة الصراع الروسي - الأوكراني

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة

سدى موفق رشيد أبو دكة

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

1445

2024

الآية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ۝١ إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة قريش الاية (1-4)

إقرار المشرف على رسالة الماجستير

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة بـ (**انعكاسات صدمات الامن الغذائي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول مختارة مع إشارة خاصة لصدمة الصراع الروسي - الاوكراني**) والتي تقدمت بها الطالبة (**سدى موفق رشيد**) قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

التوقيع:

اسم المشرف: ا.د. محمد حسين كاظم الجبوري

المرتبة العلمية: أستاذ دكتور

التاريخ: / / 2024م

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ. د. توفيق عباس عبد عون المسعودي

رئيس قسم الاقتصاد

/ / 2024

اقرار المشرف اللغوي

اقرّ بأن الرسالة الموسومة بـ **(انعكاسات صدمات الامن الغذائي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول مختارة مع إشارة خاصة لصدمة الصراع الروسي – الاوكراني)** للطالبة **(سدى موفق رشيد)** في قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، قد جرت مراجعتها من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالٍ من الأخطاء، وهي بذلك صالحة للمناقشة.

الخبير اللغوي

أ.م.د صالح مجيد علي

كلية العلوم الإسلامية

جامعة وارث الانبياء

شهادة أعضاء لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة بـــ (**انعكاسات صدمات الامن الغذائي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول مختارة مع إشارة خاصة لصدمة الصراع الروسي - الاوكراني**) المقدمة من قبل الطالبة (**سدى موفق رشيد**) في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى إنها جديرةٌ بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).

رئيس اللجنة
التوقيع:
الاسم: ا.د. صفاء عبد الجبار علي
المرتبة العلمية: استاذ
التاريخ: / / 2024م

عضو اللجنة
التوقيع:
الاسم: ا.م.د شيماء رشيد محيسن
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ: / / 2024م

عضو اللجنة
التوقيع:
الاسم: ا.م.د علياء حسين خلف
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ: / / 2024م

عضو اللجنة (المشرف)
التوقيع:
الاسم: أ.د محمد حسين كاظم الجبوري
المرتبة العلمية: استاذ
التاريخ: / / 2024م

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء على إقرار لجنة المناقشة

التوقيع:

العميد : أ.م. د هاشم جبار الحسيني

التاريخ: / / 2024م

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد (**سدى موفق رشيد**) الموسومة بـ (**انعكاسات صدمات الامن الغذائي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول مختارة مع إشارة خاصة لصدمة الصراع الروسي - الاوكراني**) أرشح هذا الدراسة للمناقشة.

أ. د علي احمد فارس

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

ورئيس لجنة الدراسات العليا

إقرار مجلس الكلية

اقر مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء على توصيات لجنة المناقشة

أ.م. د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الاهداء

الى امام العلم والعلماء ومنقذ البشرية جمعاء، نبينا محمد (صلى الله عليه وآله سلم)

إلى من تعلمت منه الاستقامة وحسن التواضع ..... والدي رحمة الله

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي الى أغلى الحبايب .....والدتي أطال الله في عمرها

إلى من تحمل عني عناء البحث والدراسة نبض قلبي وقلمي وسندي في الحياة .....زوجي

الى اولادي قرته عيني ومهجتي ..... (مريم وزهراء وعلي)

إلى كل من تعلمت منه حرفاً واحداً، ساعدني في وضع هذا الجهد فبغيرهم لم أكن أصل لما وصلت إليه

أهدي خلاصة جهدي المتواضع

الشكر والائتمان

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله على لطفه وعونه ان كرمني لإتمام هذه الرسالة والصلاة والسلام على سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

واتقدم بوافر الشكر والتقدير وفائق الاحترام الى الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري على العناية العلمية التي رافقتني طول مدة إشرافه على الرسالة ومتابعته المستمرة وملاحظاته القيمة التي كانت خير عون لي في تقويم رسالتي بهذا الشكل والمضمون وجزاه الله عني كل خير.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد والى رئيس قسم الاقتصاد والى جميع أساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد، وكما أشكر جميع موظفي مكتبات الدراسات العليا في كافة الجامعات العراقية وفي كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء خاصة.

كما أود التوجه بالشكر والتقدير الى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات سديدة لإغناء هذه الرسالة

كما اود ان اشكر جميع زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد فلهم مني كل التقدير والاحترام وأتمنى لهم دوام النجاح والتوفيق

وأقف وقفة احترام الى عائلتي جميعا داعية الله عزّ وجل ان يمنّ عليهم بالصحة والعافية والعمر الذين كانوا خير الداعمين والسند في رحلة دراستي.

ومن الله التوفيق

الباحثة

المستخلص

ان انعكاسات صدمات الأمن الغذائي على الاقتصاد الكلي في الدول المختارة يمكن أن تظهر في مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي، حيث اثر الصراع الروسي الأوكراني على الامن الغذائي في الدول النامية سواء بشكل مباشر او غير مباشر، واثر الصراع على مؤشرات الامن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي وتناولنا بعض من مؤشرات الامن الغذائي (الانتاج الزراعي المحلي، الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان، انعدام الامن الغذائي، نقص التغذية) ومؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة) لدول العينة مصر، تونس، العراق، وتناولنا الجانب التحليلي لهذه المؤشرات قبل صدمة الصراع للمدة (2000_2021)، وبعد صدمة الصراع لعامين فقط، وكان سبب اختيار دول العينة كونها تعد هذه الدول أقل تطوراً في الزراعة والانتاج الزراعي، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب والموارد الزراعية من روسيا وأوكرانيا لتلبية احتياجاتها الغذائية، والهدف من البحث هو تأثير الصدمة الناتجة عن الصراع الروسي الأوكراني واثرها على الأمن الغذائي في الدول النامية، وتمثلت مشكلة البحث من تساؤلين هما، ما مدى تأثر الدول النامية بالصراع الروسي الأوكراني وخاصة فيما يتعلق بواردتها من المواد الغذائية، هل للصراع الروسي الأوكراني اَثار على المؤشرات الغذائية في دول العينة، وانطلق البحث من فرضية مفادها ان الصراع الروسي الأوكراني يشكل تحدياً خطيراً يواجه الامن الغذائي العالمي وخاصة في الدول النامية لما يتركه من تأثيرات سلبية على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية وسيزيد من مشكلة الامن الغذائي في دول العينة إلا ان أثار هذا الصراع تختلف من اقتصاد لأخر بحسب الإمكانيات الاقتصادية للبلد، وبعد تحليل مؤشرات الامن الغذائي لدول العينة تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات منها ان صدمة الصراع كان لها اثر على الاقتصادات، وتم اقتراح جملة من التوصيات التي تقلل من اثر هكذا صدمة في المستقبل.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	**ب**
الاهداء	**ج**
الشكر والتقدير	**د**
المستخلص	**هـ**
قائمة المحتويات	**و**
قائمة الجداول	**ط**
قائمة الأشكال	**ك**
المقدمة والدراسات السابقة	**1-5**
الفصل الأول: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والامن الغذائي	**7_48**
المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والأمن الغذائي	**8-29**
اولاً: مفهوم الصدمات الاقتصادية	**8**
ثانياً: مفهوم الأمن الغذائي	**13**
ثالثاً: أهمية الأمن الغذائي	**17**
رابعاً: خصائص الأمن الغذائي	**18**
خامساً: مستويات الأمن الغذائي	**19**
سادساً: مرتكزات وعناصر الأمن الغذائي	**22**
سابعاً: معوقات الأمن الغذائي	**23**
ثامناً: أبعاد الأمن الغذائي	**25**
تاسعاً: مؤشرات الأمن الغذائي	**26**

المبحث الثاني: الإطار النظري لصدمات الامن الغذائي	**49-31**
أولاً: مفهوم الصدمات الغذائية	**31**
ثانياً: التطور التاريخي لصدمات الأمن الغذائي	**34**
ثالثاً: بعض المفاهيم الرئيسية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي	**49**
الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول العينة	**101-51**
المبحث الأول: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد المصوي للمدة (2000_2023)	**76-52**
أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد المصري	**52**
ثانياً: تحليل بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر	**53**
ثالثاً: تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد المصري	**62**
رابعاً: تحليل انعكاس صدمة الصراع الروسي- الاوكراني على مؤشرات الامن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد المصري	**70**
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد التونسي للمدة (2000_2023)	**101-77**
أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد التونسي	**77**
ثانياً: تحليل بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في تونس	**78**
ثالثاً: تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد التونسي	**87**
رابعاً: تحليل انعكاس صدمة الصراع الروسي- الاوكراني على مؤشرات الامن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد التونسي	**96**
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي	**130-103**

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000_2023)	**123-104**
اولاً: نبذة عن واقع الاقتصاد العراقي	**104**
ثانيا: تحليل بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق	**105**
ثالثاً: تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد العراقي	**113**
رابعاً: تحليل انعكاس صدمة الصراع الروسي- الاوكراني على مؤشرات الامن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي	**123**
الاستنتاجات والتوصيات	**132-131**
المصادر	**140-133**

قائمة الجداول

ت	العنوان	الصفحة
1	الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري للمدة (2000-2021)	**55**
2	معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد المصري للمدة (2000-2021)	**60**
3	الانتاج الغذائي للسلع الاساسية في مصر للمدة (2000-2023) (مليون طن)	**63**
4	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان وانعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في مصر للمدة (2000-2021)	**66**
5	تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد المصري خلال الصدمة الصراع الروسي الأوكراني	**71**
6	واردات مصر للغذاء من روسيا وأوكرانيا	**72**

7	مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا وأوكرانيا ومصر للعام (2022)	74
8	الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد التونسي للمدة (2000-2021)	80
9	معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد التونسي للمدة (2000-2021)	83
10	الانتاج الغذائي للسلع الاساسية في تونس للمدة (2000-2023) (طن)	89
11	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان وانعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في تونس للمدة (2000-2021)	94
12	تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد التونسي خلال الصدمة الصراع الروسي الأوكراني	97
13	واردات تونس للغذاء من روسيا وأوكرانيا	98
14	مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا وأوكرانيا وتونس للعام (2022)	100
15	الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)	107
16	معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)	110
17	الانتاج الغذائي للسلع الاساسية في العراق للمدة (2000-2023) (مليون طن)	115
18	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان وانعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في العراق للمدة (2000-2021)	121

19	تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد العراقي خلال الصدمة الصراع الروسي الأوكراني	124
20	واردات العراق للغذاء من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا (طن)	125
21	مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا وأوكرانيا والعراق للعام 2022	127

قائمة الاشكال

ت	العنوان	الصفحة
1	الاتجاه العام والصدمة الاقتصادية	10
2	نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2000_2021)	56
3	معدل التضخم في مصر للمدة (2000_2021)	58
4	معدل البطالة في مصر للمدة (2000_2021)	61
5	انتاج (القمح، الذرة، الرز) في مصر للمدة (2000–2023)	64
6	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في مصر للمدة (2000_2021)	67
7	انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في مصر للمدة (2000–2021)	68
8	نسبة استيراد مصر للغذاء من روسيا وأوكرانيا	73
9	المستوى العام للأسعار الغذاء في روسيا وأوكرانيا ومصر	75
10	نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس للمدة (2000_2021)	81
11	معدل التضخم في تونس للمدة (2000_2021)	84
12	معدل البطالة في تونس للمدة (2000_2021)	86
13	انتاج (القمح، الذرة، الرز) في تونس للمدة (2000–2023)	90

14	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في تونس للمدة (2000_2021)	92
15	انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في تونس للمدة (2000-2021)	95
16	نسبة استيراد تونس للغذاء من روسيا وأوكرانيا	99
17	المستوى العام للأسعار الغذاء في روسيا وأوكرانيا وتونس	101
18	نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000_2021)	108
19	معدل التضخم في العراق للمدة (2000-2021)	111
20	معدل البطالة في العراق للمدة (2000-2021)	112
21	انتاج (القمح، الذرة، الرز) في العراق للمدة (2000-2023)	116
22	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في العراق للمدة (2000_2021)	118
23	انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في العراق للمدة (2000-2021)	122

المقدمة

يعد الأمن الغذائي من المواضيع المهمة التي لاقت اهتماماً كبيراً على مستوى الاقتصاد العالمي، لما يعكس من أثر سياسي واقتصادي واجتماعي على البلدان، ومع التغيرات التي شهدها العالم خلال الفترة الأخيرة، تزداد أهمية تأثير الامن الغذائي في العالم، فما ان هدأت جائحة كورونا وتضررت العديد من القطاعات الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية لتبدأ صدمة الصراع الروسي الأوكراني لتلقي بضلالها على الاقتصاد العالمي وخاصة على الدول النامية، حيث انبثقت مشاكل عديده منها (التضخم العالمي، أزمة في امدادات الطاقة، انقطاع في سلاسل التوريد) وظهر هذا بشكل واضح عبر الفوضى والارتباك الذي شهدته الأسواق العالمية، وما يعنينا هنا مشكلة الامن الغذائي العالمي في دول العينة (مصر، تونس، العراق) حيث يعدان روسيا وأوكرانيا من المنتجين والمصدرين الرئيسين للسلع الأساسية لهذه وخاصة الحبوب التي تعد من المحاصيل الاستراتيجية المهمة التي لا غنى عنها، وبالطبع تتأثر الدول المستوردة منها فقد أدى هذا الصراع الى اضطراب في الامدادات الغذائية ونقص في المواد الغذائية وبذلك فقد ارتفعت أسعار الغذاء مما أدى الى نقص في التغذية وزيادة انعدام الأمن الغذائي في دول العينة، وقد ظهر هذا الأثر من خلال انعكاس مؤشرات الامن الغذائي وعلى اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول العينة أذ تعد هذه الدول من الدول الزراعية الا انها لا تمتلك قطاعاً زراعياً متطوراً يمكن ان يعتمد عليه في تأمين احتياجات البلد من السلع الغذائية الاستراتيجية، وتعتمد هذه الدول على استيراد تلك السلع من دول العالم الأخرى وأهمها أوكرانيا مما جعل الدول النامية تتأثر بأزمة الصراع الروسي الأوكراني.

اولاً: أهمية البحث.

تتمثل أهمية البحث بمعرفة انعكاسات صدمات الأمن الغذائي ولا سيما تداعيات الصراع الروسي الأوكراني على بعض من المؤشرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية ودول العينة لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع والتركيز على الامن الغذائي.

ثانياً: هدف البحث.

يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف:

تتبع مسار وتطور الصراع الروسي الأوكراني وأثرها على الأمن الغذائي.

تتبع مدى تأثر الأمن الغذائي نتيجة الصراع الروسي الأوكراني في دول العينة.

ثالثاً: مشكلة البحث.

انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية وهي تأثير الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي، وخاصة ان قطبي الصراع من أهم الدول المصدرة للسلع الاستراتيجية الغذائية، وقد يترتب على هذا الصراع صدمة غذائية تهدد الأمن الغذائي العالمي وخصوصاً الدول النامية منها، وبالتالي من المهم دراسة مدى تأثر الدول النامية بهذا الصراع وخاصة فيما يتعلق بواردات الحبوب.

ويمكن ان تتمثل المشكلة في التساؤل الاتي:

" ما مدى تأثر الدول النامية بالصراع الروسي الأوكراني وخاصة فيما يتعلق بوارداتها من المواد الغذائية؟

وهل للصراع الروسي الأوكراني أثار على المؤشرات الغذائية في دول العينة؟

رابعاً: فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضيه مفادها " ان الصراع الروسي الاوكراني يشكل تحدياً خطيراً يواجه الامن الغذائي العالمي وخاصة في الدول النامية لما يتركه من تأثيرات سلبية على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية وسيزيد من مشكلة الامن الغذائي في دول العينة إلا ان آثار هذا الصراع تختلف من اقتصاد لأخر بحسب الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة وحسن استغلالها "

خامساً: منهجية البحث.

ان طبيعية مشكلة البحث وفرضيته وأهدافه تستدعي من الباحث إتباع المنهج الاستقرائي والاسلوب التحليلي للتوصل الى بيان تأثير الصراع الروسي الاوكراني على الامن الغذائي.

سادساً: حدود البحث.

الحدود المكانية تمثل الحدود الجغرافية للبحث في نطاق الدول مصـــــر، تونس، العراق، إما الحدود الزمانية للبحث فهي للمدة (2000_2023).

سابعاً: هيكلية البحث.

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات

الفصل الأول: **(الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والأمن الغذائي)** والذي يقسم على مبحثين: –

المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والأمن الغذائي

المبحث الثاني: الإطار النظري لصدمات الامن الغذائي

الفصل الثاني **(تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول العينة)** والذي يقسم على مبحثين: –

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد المصري للمدة (2000_2023).

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد التونسي للمدة (2000_2023).

الفصل الثالث: **(تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي)** والذي يقسم على مبحث:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000_2023).

ثامناً: الدراسات السابقة

الدراسة (1)	للباحث خالد قحطان عبود
عنوان الدراسة	الأمن الغذائي في العراق وافاقة المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية
سنة	2016
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
اهداف الدراسة	دراسة الامن الغذائي من جوانب متعددة دولية ومحلية، دراسة تجارب الدول النامية التي سعت الى تحقيق مستوى عالي من الامن الغذائي كما هو الحال في البرازيل
عينة الدراسة	العراق
نتائج الدراسة	زيادة الانتاج الزراعي من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل كفوء لتحقيق نسب اكتفاء كافية من المجموعات الغذائية الرئيسية كالحبوب.

الدراسة (2)	للباحثة: غادة رياض عمارة
عنوان الدراسة	تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري "محصول القمح نموذجاً"
سنة	2022
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة الاجتماعية القومية
اهداف الدراسة	تناول مدى تأثير الصراع الروسي الاوكراني على الواردات المصرية القمحية.
عينة الدراسة	مصر
نتائج الدراسة	إثر الصراع الروسي الاوكراني على الاستيرادات والصادرات، وعلى سلاسل التوريد العالمية مما أدى الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

الدراسة (3)	احمد عثمان احمد
عنوان الدراسة	السياسة العراقية اتجاه أزمة الغذاء العالمية في ظل الحرب روسيا واوكرانيا
سنة	2023
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث
اهداف الدراسة	تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس إثر الصراع الروسي الاوكراني على الاقتصاد العالمي وكذلك الاقتصاد العراقي
عينة الدراسة	العراق
نتائج الدراسة	تأثر الاقتصاد العراقي بشكل غير مباشر من تداعيات الصراع، لكن ترابط النظام العالمي مع بعض البعض يجعل من الصعب على أي دولة ان لا تتأثر وسيتأثر العراق كغيره من دول العالم

الدراسة (4)	عصام عبد المنعم البدري محمد، سحر عبد الرؤوف.
عنوان الدراسة	أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي.
سنة	2022.
نوع الدراسة	بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.
اهداف الدراسة	التحديات التي تواجه الامن الغذائي العربي ودور التكنولوجيا في معالجة الفجوة بين العرض والطلب على الغذاء.
عينة الدراسة	الدول العربية.
نتائج الدراسة	ان انخفاض في عرض المواد الغذائية أدى الى حدوث تضخم طالت دول العالم أجمع وبالأخص الوطن العربي الذي يعتمد بشكل أساسي في تلبية احتياجاته الغذائية من الخارج وبالأخص من روسيا وأوكرانيا

ان اهم ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة:

ان اهم ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة هو إتباع المنهج الاستقرائي والاسلوب التحليلي.

الفصل الأول

الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والامن الغذائي

المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والأمن الغذائي

المبحث الثاني: الإطار النظري لصدمات الامن الغذائي

الفصل الأول

الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والأمن الغذائي

تمهيد

ان الامن الغذائي موضوع بالغ الأهمية لكل المجتمع ويشير الى توفير الغذاء والوصول اليه لجميع افراد المجتمع وفي جميع الأوقات، مع ذلك هناك صدمات تخلق تحديات كبيرة للأمن الغذائي ويمكن ان تحدث هذه الصدمات نتيجة الصراعات السياسية او التغيرات في أسعار السلع العالمية عندها يتعرض الاقتصاد لصدمة.

وسنتطرق في هذا الفصل الى الوصف النظري لمفهوم الصدمات الاقتصادية والأمن الغذائي والتطور التاريخي لها وينقسم هذا الفصل على مبحثين حيث اختص المبحث الأول بالإطار النظري للصدمات الاقتصادية والامن الغذائي والمبحث الثاني اختص بالإطار النظري لصدمات الأمن الغذائي.

المبحث الأول

الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والأمن الغذائي

أولا: مفهوم الصدمات الاقتصادية

يقصد بالصدمة الحالة التي لم تكن متوقعة أو فجائية، أي حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات دون سابق انذار وان هذه الصدمة تكون اما ايجابية او سلبية، فالصدمة الايجابية تؤدي الى زيادة قيمة المتغير اما الصدمة السلبية تؤدي الى انخفاض في قيمة المتغير [1]، يقصد بها ايضا التغيرات غير المرتقبة في العرض الكلي والطلب الكلي بسبب التغيرات التي تحدث في التكنولوجيا التي تحصل في اقتصاد ما، أو التغيرات الناجمة في سياسة الحكومة كالتغيرات المالية والتغيرات النقدية غير المدروسة.

فالصدمة ليست سوى التغير المفاجئ الذي يؤدي الى انخفاض الرفاهية الاقتصادية وبدوره يؤثر على أفراد المجتمع عن طريق انخفاض مستوى الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة [2].

تعد الصدمات المدخل الرئيسي والسبب في حدوث الأزمة، فالأزمة هي مؤشر لوجود خلل يؤثر ماديا ومعنويا في النظام الاقتصادي وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ يبعث بظهور الصدمة التي تؤدي بعدها لحدوث الأزمة والاختلال في التوازن الاقتصادي، ويمكن السيطرة على الصدمة من خلال اتخاذ اجراءات وقائية استباقية والتي يمكن ان تخفف من وطأة هذه الصدمات من خلال اتخاذ اجراءات سريعة لامتصاص آثار الصدمة والتخفيف من حدتها وفي أغلب الأوقات لا يتطلب التعامل مع الصدمة سوى استيعاب قوتها في البداية ومن بعدها يتم التوصل الى الأسباب الحقيقية التي أدت الى حدوثها [3].

---

1) نعمة الله إبراهيم نجيب، أسس علم الاقتصاد التحليلي الجمعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 310.

2) مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 340.

3) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980–2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد58، حزيران،2010، ص 142.

الصدمات الاقتصادية ويقصد بها، "هي التغير المفاجئ والشديد في وضع المتغيرات الاقتصادية، وهي الحالة غالبا غير المتوقعة الحدوث في الوضع الاقتصادي ولا يمكن التنبؤ بها، ولها تأثير مفاجئ في الاقتصاد وقد تتطور الصدمات وتصبح أزمة اقتصادية".

ويمكن تعريف الصدمات الاقتصادية على النحو الاتي: "هو حدث غير متوقع الحدوث ويتضمن اضطرابا شديدا وسلبيا في المتغيرات الاقتصادية بفعل عوامل الداخل او الخارج النظام الاقتصادي مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية، الكوارث الطبيعية، الحروب، التطورات التكنولوجية، فضلا عن تغيرات مهمة في السياسات الاقتصادية الداخلية".

تعرف الصدمة الاقتصادية "بانها حدث غير متوقع الحدوث ولا يمكن التنبوء به ويؤدي الى هذا الحدث الى تغيرات اقتصادية جذرية، وان هذا التغيرات أما ان تكون إيجابية أو سلبية في الاقتصاد" [1]. من ذلك قد تكون هناك بعض الصدمات له تأثير ايجابي في النظام الاقتصادي مثل الابتكارات التكنولوجية وفي نفس الوقت لها تأثير سلبي في الاقتصاد فان هذه صدمات سوف تسبب تغيرات لا يمكن التبوء بها في أجمالي العرض واجمالي الطلب في المدى القصير مما يسبب تقلبات في معدل النمو وذلك من تثير الأدبيات الشكوك إذا كانت هذه الصدمات لها تأثير في الأمد الطويل.

وتعرف أيضا الصدمة التغيرات غير المتوقعة في المتغيرات الاقتصادية والتي يكون مصدرها خارجيا أو داخليا ويكون تأثيرها أما في جانب الطلب الكلي وتسمى (صدمة الطلب) أو تؤثر في جانب العرض الكلي وتسمى (صدمة العرض) [2].

وتعد الصدمة من وجهة نظر الاقتصاديين ليست بأنها سوى انحراف لسلسلة المتغيرات عن الاتجاه العام، حيث يمكن تمييز الصدمة من خلال تقدير الانحراف والتميز بين الاتجاه العام والصدمة وكما في المعادلة الاتية:

$$Log\ Y(t) = a + b + e(t) \qquad \ldots\ldots(1)$$

$Log\ Y_{(t)}$ لوغاريتم اجمالي الناتج المحلي خلال مدة زمنية معينة.

---

1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء جمهورية مصر قطاع التحليل الاقتصادي، تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري، مصر، 2004، ص 7.

2)مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين،" تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية"، ط 1، دار الأيام للنشر، عمان، 2018، ص15.

a: قيمة الحد الثابت للمتغير Y قبل حدوث الصدمة الاقتصادية.

b: نعدل النمو المتغير عبر الزمن.

e(t): يشير الى البواقي والتي تحدد حجم الصدمة الاقتصادية.

ان المعادلة تنقسم على قسمين، الأول (a+b) والذي يمثل الاتجاه العام، والقسم الثاني $e_{(t)}$ ويمثل الانحراف عن الاتجاه العام وهو الصدمة وكما موضح في الشكل البياني الاتي:

شكل (1)

الاتجاه العام والصدمة الاقتصادية

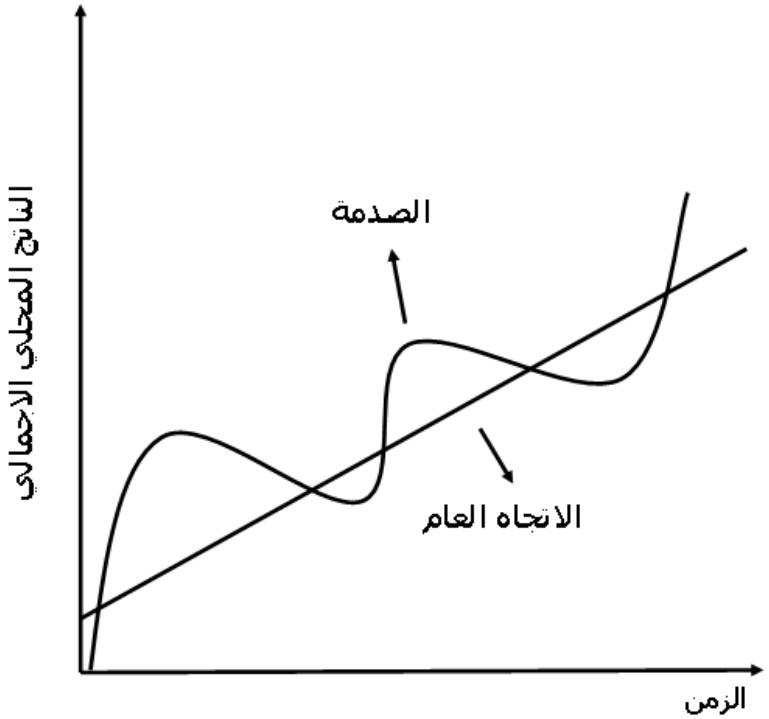

Source: Heijman, W. J. M., (2000), Applied Macroeconomics, Wageningen University Netherlands, P. 74.,

ان للصدمات الاقتصادية عدة خصائص إذ يمكن حصر أهمها بما يأتي:

أ) الصدمات تمثل حدثاً مفاجئاً وغير متوقع الحدوث وغير مسيطر علية .

ب) الفترة الزمنية قصيرة لبدء ظهور الصدمة الاقتصادية وذات تأثير كبيرة في المتغيرات الاقتصادية.

وتوجد عدة تقسيمات لأنواع الصدمات الاقتصادية حسب منبع تولدها وطبيعتها ودورية حدوثها ومديات تأثيرها، وغالبا ما تتداخل هذه التصنيفات بسبب التشابك بين المتغيرات الاقتصاد المحلي ومتغيرات العالم الخارجي ويتم التقسيم كالاتي [1]:

1. **الصدمات الداخلية:** هي احدى انواع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب عوامل داخل النظام الاقتصادي الذي ينجم عنه تغيرات في السياسية الاقتصادية وانعدام في الوجود التنظيمي للسياسة المالية والنقدية والذي نتج عنه عدم الاستقرار الاقتصاد الكلي والضعف في التحكم بمستويات الانفاق الحكومي العام ومستوى الضرائب، فضلا عن ذلك ان الصدمات المفاجئة في سوق النقد يبعث تغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، وعرض النقد [2].

ويمكن التعبير عنها ايضاً على انها التغيرات الفجائية التي تحدث في الاقتصاد المحلي بسبب ظهور خلل وقتي في متغير اقتصادي واحد او أكثر، ينتج عنها آثار وقتية قد تتطور لتؤدي الى تغيرات طويلة الاجل في الاقتصاد الداخلية أو نتيجة لوقوع أخطاء في السياسات الاقتصادية المالية والنقدية عند تنفيذها، او قد يكون هذا الأمر مقصوداً من قبل راسمي السياسات الاقتصادية او امراً غير مقصود، وتنقسم على (صدمات السياسة المالية والنقدية) [3].

2. **الصدمات الخارجية:** هي صدمات اقتصادية تحدث بسبب الاحداث الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد دون ان يكون للحكومة القدرة في معالجتها ولها تأثير قوي في مستوى الدخل ،حيث تنتج الصدمات الخارجية نتيجة الاندماج العالمي والتوجه للعولمة الاقتصادية بين الدول، التغير في عوائد الصادرات ،والتضخم المستورد وارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج ، وهناك عدة سباب منها: الاختلال في بنية الناتج ،وعدم التكامل الاسواق المالية والعضوية في اتحاد العملة أو اتفاقيات التجارة الحرة والفروق في راس المال البشري ،وانخفاض في معدلات التبادل

---

1) اسراء سعيد صالح العبيدي،" قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق (1990_2014)"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة بغداد،2016، ص35.

2) Dongyeol Lee, Transmission of Domestic and External Shocks through input output Network: Evidence from Korean Industries, IMF Working Paper, WP/19/117,2019, p:74.

3) Claude Francis Naoussi and Fabien Tripier, Trend shock and economic development, Deludes prospectives, 2013, p20.

التجاري المؤثرة على النمو الاقتصاد العالمي التي تسبب انكماش في الطلب العالمي وتؤثر في انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في العديد من الدول ،لكل من هذه العوامل تساهم في تقلبات الاقتصاد الكلي وان الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية والدول الاكثر انفتاحا على الخارج تكون أكثر عرضة لهذه الصدمات ، وأكدت بعض الدراسات ان الصدمات الخارجية غالبا ما تحدث في الدول النامية التي يضعف فيها اليات امتصاص ومعالجة الصدمات والتقلبات الاقتصادية ومن امثلة الصدمات الاقتصادية الخارجية، تغير عوائد الصادرات، تغير مستوى المساعدات واعانات الأجنبية، تدهور معدل النمو في الدول الصناعية، التضخم المستورد [1].

3. **الصدمات الحقيقة:** هي عبارة عن صدمات يتعرض لها الناتج المحلي الاجمالي نتيجة حدوث تذبذبات مختلفة في أسعار المواد الأولية أو حدوث تغيرات تكنولوجية، او حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات وقد تحدث هذه الصدمات نتيجة اختلال في حجم العرض الكلي بسبب عوامل داخلية غير مسيطر عليها كالتدهور المناخي أو عوامل خارجية كالتدهور معدل التبادل التجاري بسبب تغير أسعار الصادرات والاستيرادات وغيرها من التغيرات التي تخص العمليات الانتاجية مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي [2].

وهناك صدمات أخرى منها:

أ) **الصدمات الدورية** :هي احدى انواع الصدمات التي تنشأ بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية تكون نتيجة التغيرات المستمرة أو التذبذبات والاختلالات المتكررة في مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة معينه من الزمن والتي تؤثر في مستويات الدخل ومستويات التوظيف(التشغيل الكامل) والمستوى العام للأسعار، يتمركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصادات المفتوحة التي تمثل التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي

1) Claudio Raddatz, ARE EXTERNAL SHOCKS RESPONSIBLE FOR THE INSTABILITY OF OUTPUT IN LOW-INCOME COUTRIES, World Bank Policy Research Working Paper 3680, August 2005, p 20.

2) عبد الحسين الغالبي، "سعر الصرف وادارته في ظل الازمات الاقتصادية "، دار صفاء، عمان،2011، ص118.

وبالتالي يتعرض الاقتصاد لازدهار والكساد (الدورة التجارية) التي تمر بالاقتصاد العالمي وتؤثر على صادرات هذه الدول بشكل كبير [1].

ب) **الصدمات الهيكلية:** هي تلك الصدمات التي تنشأ بسب حدوث تحولات في النظام الاقتصادي عندما يتغير الطلب الداخلي والطلب الخارجي وتحوله من قطاعات معينة الى أخرى، بمعنى اخر تحول الطلب على النقد الاجنبي بدل العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، عند تغير أدوار الحكومة والقطاع الخاص في المساهمة بالاقتصاد من خلال اجراء إصلاحات تقلل من حجم التدخل الحكومي وتتبنى سياسة الخصخصة لقطاعاتها العامة وتبني مبدا التجارة الحرة وتعديلات الضريبية وغيرها من إصلاحات التي تغير في هيكلية الاقتصاد [2].

ج) **الصدمات السياسية:** إنّ الصدمات السياسية هي التغيرات في سياسة الحكومة ومن ثم ينتج تغير في التوجه الاقتصادي، إذ يمكن للحكومة أن تؤثر في الاقتصاد بفعل القوانين التي تضعها مثل التغيرات في قوانين الضرائب ومكافحة الاحتكار والتغير في الانفاق الحكومي، وبهذا تكون مصدراً محتملاً للصدمات الاقتصادية [3].

ثانياً: مفهوم الامن الغذائي:

يحظى موضوع الأمن الغذائي بأهمية متزايدة لدى دول العالم لأنها تمثل المرتبة المتقدمة في قائمة الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع لاعتبارات عديدة تجاوزت في معاييرها وجوانبها المختلفة الأخرى والتطورات الفنية والمعطيات السياسية في مجال الأمن الغذائي وفيما يتعلق الامر بشكل أساسي بضمان حصول جميع افراد المجتمع على كميات كافية من الغذاء في جميع الأوقات ويشمل الامن الغذائي مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك توافر الغذاء وإمكانية الحصول علية والقدرة على

---

1) Giuseppe Orlando, Alexander N. Pisarchik, Nonlinearities in Economics An Interdisciplinary Approach to Economic Dynamics, Growth and Cycles, Spring Art, Switzerland, 2021, p 141.

2) سمير خلف بندر، "الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة اثارها الهيكلية: تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (2003_2014)"، أطروحة دكتوراة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية،2018، ص 50.

3) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط10، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 151.

تحمل تكاليفه فضلا عن ذلك جودة وسلامة سلسلة الامدادات الغذائية، وقد اخذ مفهوم الأمن الغذائي أهمية كبيرة خصوصا في عقد السبعينات من القرن العشرين بعد ان تعرضت دول العالم الثالث الى ازمة اقتصادية حقيقية حادة انعكست أثارها على تلك الدول، إنّ مفهوم الأمن الغذائي يعد من المفاهيم المهمة التي تلازم جميع انواع الأمن في البلاد سواء كان الامن السياسي او الامن الاقتصادي او الامن القومي لان مشكلة الأمن الغذائي من المشاكل التي تهدد حياة الكثير من سكان العالم لأنها تكون مهددة بخطر الجوع وسوء التغذية وان مشكلة الأمن الغذائي هي مشكلة عالمية بصورة عامة الأ انها مشكله الدول النامية بصورة خاصة، يؤثر الأمن الغذائي الاقتصادي على جميع جوانب الحياة الاقتصادية في أي دولة ويحتاج توفير الأغذية عالية الجودة بأسعار مناسبة إلى مراعاة المتغيرات الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة، عندما تزداد الأسعار بشكل كبير لإنتاج الغذاء، يتأثر توفره للمستهلكين ويؤدي في انقطاع تزويد الأغذية إلى حالة عدم استقرار اقتصادية تسبب مشاكل في الحياة الاجتماعية والسياسية [1].

يعد الأمن الغذائي ضرورياً في تأمين إمدادات الأغذية الكافية والمتوفرة والمستدامة للمجتمعات ويتطلب التركيز على جوانب الاقتصادية والاستدامة في الإمدادات الغذائية، يعني ذلك ببساطة ضمان الانتاج الاقتصادي للأغذية بالإضافة إلى الحفاظ على الإمدادات الغذائية المستدامة للأجيال القادمة، وبالنظر إلى الوضع الراهن في العالم يعتبر الأمن الغذائي أكثر أهمية من أي وقت مضى، نظرًا لتزايد عدد السكان وتغير في الأحوال المناخية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والصراعات السياسية التي تؤثر بشكل كبير في إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للسكان. ولذلك فان الحكومات والمنظمات العالمية تعمل على تحقيق ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات والسياسات التي تقوم على تحقيق حماية المستهلك وضمان حصوله على الغذاء [2].

وبذلك أصبح موضوع الأمن الغذائي اهتمام للعديد من الهيئات والمنظمات الدولية لأنها تمثل المرتبة الأولى في قائمة الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، حيث يشير مصطلح الأمن في

---

1) نهايات ياسين الحفار،" قضايا الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي"، ط1، دار المعاجم، دمشق، 1994، ص 40.

2) إبراهيم احمد سعيد، "دراسة تحليلية في مشكلات الامن الغذائي العربي"، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993، ص 20

اللغة "الطمأنينة وعدم الخوف والثقة وهو من باب أمن وسلم وهو من الأمن والأمان [1]. وقوله تعالى "الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" [2].

أما الغذاء في اللغة فيقصد به " ما يتغذّى به ويحتاجه إلانسان من الطعام والشراب بما يكفل استمراره في الحياة"

وعلية فقد عرف الأمن الغذائي "هو قدرة كل فرد مادياً واقتصادياً واجتماعياً على توفير الغذاء في كل الأوقات والحصول علية" [3].

تعددت مفاهيم الامن الغذائي حسب اراء الباحثين وكان من اهمها "هو توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لصحة الانسان بشكل مستمر بوصفه حقاً مشروعاً من حقوق الانسان لانه يتحكم بالفقر وأمن الأسرة وسوء التغذية" [4]، **ويعد الامن الغذائي** " عنصر مهم على توفير متطلبات الغذائية للمجتمع في الزمن الذي يحتاجونه في نشاطاتهم الانتاجية والحياتية"[5].

كما يمكن القول بانه " أمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي، الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم" وعليه فان مفهوم الأمن الغذائي يتضمن ثلاثة معايير [6]:

1. اتاحة الغذاء.
2. إمكانية الحصول على الغذاء.
3. الكفاية التي تتضمن جودة الغذاء.

---

1) رابح حمدي، "الامن الغذائي والتنمية المستدامة"، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص33.

2) القران الكريم، سورة القريش، اية 4.

3) امال عبد الله فوزي، "الامن الغذائي وتكنلوجيا الغذاء"، ط1، الجنادرية للطبع والنشر، عمان، 2017، ص101.

4)عباس فاضل السعدي، " الأمن الغذائي في العراق الواقع والطموح "، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص7.

5) جودة عبد الخالق،" الامن الغذائي العربي ثنائية النفط والغذاء"، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ط1، دولة قطر، 2015، ص45.

6) فراس عباس فاضل البياتي، " الامن البشري بين الحقيقة والزيف "، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 80.

وقد تعددت المفاهيم الاصطلاحية للأمن الغذائي على المستويين المحلي والدولي ويمكن استعراض بعض منها:

1. مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الدولي:

نظراً لأهمية الغذاء تناولت المؤسسات والمنظمات الدولية موضوعة الامن الغذائي من متعددة جوانب حسب مجال بحثه واهتمامه، وأدناه بعض هذه المفاهيم التي استعرضتها المنظمات الدولية:

أ. منظمة الاغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO):

يتم تعريف الامن الغذائي وحسب رؤية منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) "عندما يتوفر لدى جميع الناس وفي جميع الاوقات الامكانيات المادية والاقتصادية للحصول على تغذية سليمة من احتياجاتهم الغذائية"، وعرفت ايضاً "ان يتوفر احتياج كل فرد ما يرغب فيه من غذاء اساسي يضمن استمراره بالحياة أي انه السبل المتوفرة للأفراد من الغذاء وفي كافة الأوقات بما فيه تعزيز انشطة الانسان وديمومة صحته".

وتطرقت المنظمة الى تعريف آخر "الحالة التي يتسنى فيها لكل انسان وفي كل وقت الحصول على غذاء مأمون وغني بالعناصر كي يعيش حياة موفورة بالصحة والحيوية" [1].

ب. المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية:

حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوم الأمن الغذائي بـ "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين، للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتماداً على الانتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل بلد وإتاحته للأفراد، بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية"[2].

جـ. البنك الدولي:

تبنى البنك الدولي مجموعة من المفاهيم كان من ضمنها مفهوم الأمن الغذائي والذي عرفه:

---

1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص 7.

2) نادر نور الدين، "الانتاج العالمي من الحاصلات المحورة وراثيا والأغذية العضوية والتقليدية وأثرها على الفجوة الغذائية العربية"، ط2، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2013، ص356.

"أمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم ويتحقق الأمن الغذائي بلد ما عندما يصبح هذا البلد بنظم التسويقية والتجارية قادرة على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكامل في كل الأوقات وحتى أوقات الأزمات وحتى أوقات تردي الناتج المحلي وظروف السوق الدولية والمحلية " [1].

2. الأمن الغذائي على المستوى المحلي:

يهتم الأمن الغذائي بتوفير الغذاء على المستوى الجزئي أي على الأسر والعوائل والأفراد ويكون الاهتمام بالمؤشرات الجزئية فعلى المستوى المحلي يعرف الأمن الغذائي على مستوى الفرد بأنُه:

"يعتبر الفرد نفسه في مأمن غذائي عندما يستطيع ان يحصل على الغذاء الكافي لمعيشته اليومية على مدار السنة فمستوى الأمن الغذائي عنده يتوقف على مقدرته على اقتناء تلك الكمية وهذه الميزة ترتبط في الأساس بالدخول والأسعار " [2].

ثالثاً: أهمية الأمن الغذائي:

يعد الأمن الغذائي من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر لما له من ارتباط وثيق بالأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كونه يعني بديمومة الماء والغذاء السليم الضروري لبقاء الانسان، حيث ان تامين الغذاء يمثل الهاجس الرئيسي لكل الشعوب والدول، وان توفير الأمن الغذائي يتم من خلال طريقتين أما بإنتاجه المحلي أو عن طريق الاستيراد من الخارج.

تبرز أهمية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي من خلال القضاء على التبعية الاستيرادية وحماية الأمن الغذائي المحلي فضلا عن رفع المستوى الغذائي للسكان، وهذا لا يعني ان ينغلق البلد على نفسه وينعزل عن العالم فليس هناك دولة لا تمتلك تجارة خارجية ولا تقوم بعملية استيراد وتصدير للمواد الغذائية ولا ينبغي ان تتولى الدولة انتاج كل ما يحتاجه السكان من المواد الغذائية، ولكن في نفس الوقت يجب على الدولة ان تكون قادرة توفير قدر من الخزين الغذائي لمدة لا تقل عن ستة اشهر

---

1) وسام السعدي، "صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد: دراسة قانونية دولية في ظل احكام القانون الدولي المالي"، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص115.

2) حسين عبد المطلب الاسرج، "تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد:181، أبو ظبي، 2013، ص153.

على الأقل لتأمين الغذاء في الظروف غير الطبيعية مثل الصدمات الغذائية والكوارث الطبيعية لتفادي أزمة الأمن الغذائي [1].

يمكن توضيح أهمية الأمن الغذائي من خلال النقاط الاتية.

1. استخدام الكثير من دول العالم المنتجة للمحاصيل الزراعية المهمة كالحبوب كسلاح ضغط السياسي وتحقيق اهداف اخرى غير الارباح والتبادل التجاري ضد الدول الاخرى الغير منتجة أو قليلة الانتاجية
2. مواجهة التغيرات الطبيعية كالتغيرات في الأحوال الجوية والارتفاع في درجات الحرارة او قلة في الامطار
3. مواجهة التقلبات الاقتصادية والأوضاع السياسية الدولية
4. تحقيق التكامل الاقتصادي مع بقية الدول الأخرى
5. إمكانية التفاوض والتبادل التجاري والإقليمي والدولي من مبدأ التكامل المشترك [2].

رابعاً: خصائص الأمن الغذائي:

تتضمن خصائص الامن الغذائي عدة عناصر اساسية مهمة تحتاج الى اهتمام ومتابعة ومن بين هذه الخصائص[3]:

1. الاكتفاء: يعني ذلك القدرة على الانتاج وتخزين واستيراد غذاء كافي لتلبية المتطلبات الغذائية للجماعات البشرية كلها.
2. الاستقلال الذاتي: يقصد به تقليل معرفة الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية.
3. الثبات: هو ان تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول الى الغذاء في أدنى حد.
4. الاستمرارية: التمتع بالنسق البيئي للحماية والتحسن عبر الزمن.
5. العدالة: تعنى في حدها الادنى ان تحصل كل الجماعات البشرية على الغذاء الكافي

---

1) حسين عبد المطلب الاسرج، مصدر سابق، ص 75

2) عبد الغفور إبراهيم احمد، "الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية"، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص 13.

3) الصادق بشير عوض، تحديات الامن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2009، ص42.

ومن خلال الخصائص الخمس المذكورة ان النسق الغذائي الذي لا يتمتع بواحدة أو أكثر من هذه الخصائص ينتج عنة انعدام في الأمن الغذائي والذي يعني عدم تامين الغذاء الكافي للسكان.

خامساً: مستويات الأمن الغذائي:

بسبب التغير في المسميات للأمن الغذائي المعروفة فقد نتج عن ذلك اختلاف في بيان مستويات الامن الغذائي وكما يأتي:

1.مستويات الأمن الغذائي حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عام 1996.

أ. **الامن الغذائي المطلق (مستوى الاكتفاء الذاتي):**" يقصد به انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يساوي او يزيد عن الطلب المحلي اي ان الدولة انتجت بنفسها بما يكفيها من الغذاء وهذا المستوى مطابق تماما لمفهوم الاكتفاء الذاتي"[1].

يعرف الاكتفاء الذاتي بأنُه " مقياس يعبر عن مدى أمكانية اشباع المتطلبات من السلع الغذائية من الانتاج المحلي للدول ونسبة الاكتفاء الذاتي يعني ذلك ان نسبة ما تنتجه الدولة من استهلاكها يمثل مقدار كمية الانتاج الى كمية الاستهلاك".

لقد اصطدم الاكتفاء الذاتي بالعديد من الاعتراضات ومن اهمها:

1. انه تعريف عام وليس تمثيلاً واقعياً.
2. يفقد الدولة فرصة الاستفادة من التجارة الخارجية عن طريق التخصص في الانتاج والميزة النسبية.
3. عدم الأخذ بنظر الاعتبار فرص توفير المنتجات (السلع) وفرص الحصول عليها واستخدامها
4. عدم الأخذ بعين الاعتبار التكلفة السلعة المنتجة والجدوى الاقتصادية لها.
5. ان معيار الاختيار الافضل بظروف العولمة تحدده التكلفة البديلة المثلى من السلع المطروحة ومن ثم غياب عنصر التميز بين المنتجات المحلية أو الأجنبية

ب. **الأمن الغذائي النسبي:** امكانية الدول على تأمين متطلبات مواطنيها من السلع الغذائية بصوره كلية او جزئية وتوفير الحد الأدنى من تلك المتطلبات بانتظام" [2]

---

1) عبد الغفور إبراهيم احمد، مصدر سابق، ص 19.

2) Bryan L. McDonald, Food Security, 1st edition, Polity press, UK, 2010, p:351.

وهذا يتطلب وجود امكانية لدى الدولة لتوفير المتطلبات الغذائية من خلال التعاون مع الدول الاخرى عن طريق توفير ما يلزم من المنتجات الأخرى عن طريق ما تتمتع به الدولة من ميزة نسبية أي بمعنى ان تكون المنتجات لكل بلد قادرة على المنافسة واقتناص المنافع التي سيحصل عليها عن طريق التجارة الخارجية التي تكون سببا في تطوير التجارة للتخصص في انتاج السلع بالاعتماد انتاج سلعها التي تتميز به الدولة فضلا عن توفير رصيد من العملات الأجنبية لاستيراد بعض السلع التي لا تتوفر بها ميزة نسبية [1].

2. تقسيم مستويات الأمن الغذائي بحسب الموقع:

أ. **على مستوى الفرد والأسرة:** وفق اللجنة الدولية للأمن الغذائي "تعني توفير الإمكانيات لجميع افراد الأسرة من دون مواجهة المخاطر الغير لازمة التي تفقدهم هذه الإمكانيات" [2].

ب. **على مستوى المجتمع:** "وهو المستوى الذي تؤمنا فيه المتطلبات الغذائية الرئيسية لأفراد المجتمع عندما يكون التامين يلزم من الحاجات الغذائية الأساسية للمجتمع ويحدده بذلك علم التغذية من الموارد الغذائية المختلفة مع توفير ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بلكم والنوع لاستمرار حياة افراد المجتمع في حدود دخولهم".

وبالتالي يلزم انتفاع المجتمع بإمكانياته في المحافظة على طرائق العيش واستحصال الحاجات بشكل مناسب وأيضا التقدم بطرق تحسين الاستراتيجيات الادارية التي ستوفر الغذاء اضافة لدعم الانتاج لبلوغ لمستوى الذي يوفر للمجتمع الغذاء المطلوب ومراعاة العدالة بالتوزيع من حيث الجنس أو طبقات المجتمع.

ت. **على المستوى الدولي:** تبلغ الدولة هذا المقدار من الأمن الغذائي عندما تستطيع تنظيم وتوفير ما يلزم مواطنيها من الغذاء بكل الأوقات من خلال رفع الانتاج ومراعات الميزة النسبية بالانتاج

---

1) نادر عبد الرحيم، "آفاق الاقتصاد المريض: صناعة أمريكية"، ط1، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، 2022، ص211.

2) Maria Cristina Paciello, Building Sustainable Agriculture for Food Security in the Euro-Mediterranean Area, 3rd edition, Edizion Nuova culture, 2015, p205.

والتخصص وتطوير التجارة الخارجية وقد عرف ذلك "توفير الغذاء الكافي على المستوى الدولي مقابل الحاجات أو المتطلبات الغذائية الأدنى للفرد" [1].

ث. **على المستوى الإقليمي:** يقصد به تأمين الغذاء على المستوى الإقليمي "توفير الغذاء الكافي لكافة الأسر في أقاليم مقابل الحاجات الاستهلاكية الأدنى لها"، وبالتالي فان تأمين الغذاء بالكمية والنوعية المطلوبة لسكانه يجعل الأقاليم أكثر أمنا.

ج. **على المستوى القومي:** "وهو تأمين الغذاء على المستوى القومي بمستوى أوسع من المستويات السابقة واي توفير الغذاء على مستوى القومي بشكل كافي مقابل الاحتياجات أو المتطلبات الغذائية الأدنى في فتره زمنية محدده" يدل على تأمين أدنى الحاجات الغذائية اللازمة لفترة زمنية محدده وغالبا ما تكون سنة.

ح. **على المستوى العالمي:** وهو أكبر المستويات أهمية بنظر المنظمات الدولية ويتم تطبيق ذلك عبر الاتفاقات الدولية والتجارة الخارجية التي توفر الأمن الغذائي المطلوب للعالم وعدم تحويل الغذاء الى وسيلة للسيطرة على الشعوب واستبعادها، هذا مما دفع (جاك ديوف) المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) بمناسبة (يوم الغذاء العالمي) قائلا "اذا كان عالمنا ينتج طعاما كافيا لإطعام الجميع، فلماذا هناك 854 مليون شخص لايزالون ينامون وبطونهم خاوية "وهؤلاء معظمهم في الدول النامية ولكن الباحثة (كارولين نقوين)العاملة في برنامج البيئة لشبكة السياسية العالمية في لندن تعتقد ان السبب في ذلك يرجع لسياسات الحكومات المدمرة والخاطئة [2].

خ. **على المستوى الغذائي الصوري (الظاهري):** وهو يبين الأمن الغذائي المخادع وغير الحقيقي وينتج هذا المستوى عندما يتم حساب الناتج المحلي من دون الأخذ بنظر الاعتبار المدخلات والمواد الأولية في العملية الانتاجية.

---

[1]) Ivica Petrikova, Global Food Security and Development Aid, 1st edition, Taylor & Francis Group,2018, p:147.

2) نوال يونس محمد وسلطان احمد خلف، الامن الغذائي وتحديات البيئة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4، العدد10، 2008، ص 32.

د. **المستوى الغذائي المستدام:** وهو أمكانية الدولة على تحقيق الأمن الغذائي مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة [1].

سادساً: مرتكزات وعناصر الأمن الغذائي

1. **مرتكزات الأمـــن الغـــذائي:** توجد عدة مرتكزات أساسيه للأمن الغذائي وهي:

أ. وفرة السلع الغذائية.

ب. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.

ت. اسعار السلع تكون في ايدي المجتمع [2].

2. **عناصـــر الأمن الغذائي:** توجد هناك ثلاثة عناصر للأمن الغذائي لابد من أتباعها لتحقيقه وهي:

أ. الموارد الزراعية: ان توفير الموارد الزراعية والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة تعد من العناصر المحددة للأمن الغذائي، ويمكن تقسيم اخطار ذلك الى عدة أصناف:

- ❖ دول لا تمتلك الى الموارد الزراعية، ولكنها تمتلك الموارد الاقتصادية والمالية وتحاول ان تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق أمنها الغذائي.
- ❖ دول تمتلك الموارد الزراعية وتفتقر للموارد المالية، وبمجرد توفير الإمكانيات المالية والإدارة السياسية فانه يمكنها استغلال هذه الموارد وتوظيفه في خدمة الامن الغذائي.
- ❖ دول لا تمتلك الموارد الزراعية ولا الموارد الاقتصادية والمالية، يعاني ذلك البلد من مشكلة حقيقة على المدى البعيد في مجال امنها الغذائي [3].

ب. التجارة الخارجية: وتتمثل بعناصـــر توازن الســـوق المحلية والأســـواق الخارجية عن طريق التصدير والاستيراد، أي بمعنى اخر تعد حركة التجارة الخارجية عنصر توازن مهم للسوق المحلية فاذا كان الانتاج لا يلبي الطلب المحلي للمواد الغذائية فان عملية الاستيراد ستغطي

---

1) نادر عبد الرحيم، مصدر سابق، ص42

2) عبد الغفور إبراهيم احمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، ط1، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 254.

3) هناء سلماني، جلول بن عناية، "الامن الغذائي في ظل الانضمام الى التجارة الخارجية–حالة الجزائر–"، بحث منشور في مجلة كلية الزراعة جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص13.

هذا العجز، واذا ما اريد ان تخدم التجارة الخارجية في مجال الامن الغذائي فيجب ضـــبط حركتها بضـوابط السـوق المحلية ومحصـلة الانتاج المحلي ومعطيات السـوق الخارجية، فلا يكون من مصلحة المنتجين المحليين مثلا استيراد السلع الغذائية في موسم الانتاج المحلي للسلعة معينة واهمال نفس السلع المستوردة في السوق المحلي بما يسفر عن ذلك انخفاض أسعارها والحاق الضرر للمستهلكين [1].

سابعاً: معوقات الأمن الغذائي

1. المعوقات الاجتماعية: علاوة على توفير الزراعة للغذاء لعدد كبير ليس ضمن العمل الزراعي فهي تقوم بتوفير مواد أولية وعناصر إضافية للإنتاج وتصنيع الغذاء ولها دور مهم في ردم الفجوة الاقتصادية وأزاله الفوارق بين الريف والمدينة بشكل خاص.

إنّ حرمان الانســان من متطلباته الغذائية هو بمثابة تهديد لحياته أضــافة لما ينتج عنه من أثار سلبية، كما ان عدم توفير كيات الغذاء او انعدام توفير الكميات الغذاء اللازمة له سبب رئيسي في ارتفاع البطالة وانتشار الأمية والجهل وتسريع الزحف الصحراوي وتقليل الأراضي الزراعية، وكما له السبب الرئيسي في الهجرة من الريف الى المدنية، الأمر الذي يؤدي الى ازدياد مشــاكل البنى التحتية والخدمية ورفع مســتوى المخاطر الأمنية مما يتســبب عنه اضــطرابات وانتشــار الجرائم، كما ان عجز علاقات الانتاجية ونظم الملكية يتســبب بزيادة مشــكلة التباين في توزيع الدخول الأفراد بين الطبقات المجتمعية المختلفة وظهور طبقات اجتماعية متباينة كالمجاعة وما يترتب عليها من مخاطر التدهور الصحي[2].

2. المعوقات الاقتصـادية: ان الأمن الغذائي لا يتحقق للناس الا إذا كان باسـتطاعتهم الحصـول على كميات الغذاء بالكمية والنوعية المناسـبة، مدعومين بالقوة الشـرائية التي تحقق لهم ذلك يمكن توفير ذلك عبر الدخل الكافي (الذي يعتبر ركن مهم من الأمن الغذائي) ان الدخل الكافي يمكن تأمينه لأفراد المجتمع عبر توافر فرص العمل وهذا يأتي عن طريق الاسـتثمار. منذ انعقد مؤتمر روما للغذاء عام 1974 تم اعتبار مشكلة الجوع على انها مشكلة فقر، وان

1) Regional Cooperation for Sustainable food Security in Asia " Joseph George ,1st edition, Routledge", 2019,p34.

2) صبحي القاسم، الامن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، عمان، 1998، ص 124.

الاستثمار والتوظيف وتوليد الدخل هي أفضل السبل لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي وأنها تمكن المجتمع من حصولهم على الغذاء اللازم.

إنّ تخصيص موارد مالية كبيرة لتأمين السلع الغذائية يعتبر استنزافا للموارد المالية إذ تؤثر سلبا على خطط التنمية ويؤدي الى المديونية، مع احتمال ارتفاع العجز بسبب اهمال القطاع الزراعي وعدم تنشيط خطط التنمية في معظم البلدان النامية أضافة للمؤشرات العالية في نمو السكان مع تزامن بانخفاض في الانتاج الزراعي وخاصة محاصيل الحبوب التي تعتبر المصدر الأهم في الغذاء [1].

3.المعوق السياسي: إنّ الاستقرار السياسي يحظى بأهمية قصوى لدعم التنمية الزراعية واستمرارها عن طريق ايجاد الظروف الملائمة للحكومة والمؤسسات الزراعية في حين ان غياب الاستقرار السياسي يتسبب في أكثر الاحيان بفشل ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطموحة مما يؤدي الى زيادة المشكلة الغذائية فيها.

ومنذ القدم كان الغذاء وسيلة للضغط السياسي لهزيمة الخصوم وفرض شروط الاستسلام التي يفرضها الطرف الذي يملك الغذاء على خصومهم ،وهذا الاسلوب استخدمته الولايات المتحدة بهدف تأثيره في قراره السياسي واستخدام العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق من قبل الامم المتحدة للضغط على نظامه السياسي الذي تسبب بمعاناة الكثير من العراقيين وسوء التغذية وغياب المتطلبات الصحية الأساسية، وان الانكشاف في الأمن الغذائي للدول يشكل خطراً اذا ما تعرضت لعقوبات سياسية لانها تستهدف حياة مواطنيها للخطر عند استخدام الغذاء كأوراق للضغط السياسي[2].

4.المعوق الصحي:

إنّ المعوق الصحي له اهمية كبيرة على الأمن الغذائي لان أساس الصحة تعتمد على الغذاء الذي يتناوله الفرد بالدرجة الأساس، حيث ان منظمة الصحة العالمية عرفت مفهوم الصحة (اكتمال الحالة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية)، قد نص في الإعلان الوارد من قبل مؤتمر القمة العالمية للأمن الغذائي لعام 2009 بان (الأمن الغذائي يتحقق عندما

1) فراس فاضل عباس البياتي، مصدر سابق، ص90.

2) فرية غربي، الزراعة وتحديات الامن الغذائي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 51.

يتوفر لدى الناس جميعاً في جميع الأوقات الفرص المادية والاقتصـــادية والاجتماعية للحصول على اغذية كافية وسليمة تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم وتكفل لهم حياة موفرة بالصحة والنشاط) [1].

ثامناً: ابعاد الامن الغذائي.

أنّ للأمن الغذائي أربعة ابعاد رئيسية تم تحديدها حسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) وكما موضح أدناه:

1. جودة وسلامة الأغذية المتاحة: ان توفير الأغذية الكافية لجميع أفراد المجتمع له دور اساسي في تحقيق الامن الغذائي، وهذا يتحدد أما من خلال تحقيق الاستدامة في الانتاج المحلي لتأمين الغذاء أو من خلال التجارة الخارجية التي ممكن ان تأمن ذلك المستوى من الامن الغذائي عن طريق زيادة أمكانية الحصول على مجموعة من الموارد الغذائية الضرورية، وان كان هذا البعد غير مناسب في تأمين الغذاء للمجتمع بشكل المناسب [2].
2. الحصول على الأغذية: ان البعد للحصول على الأغذية واحد من أهم الابعاد الأساسية للأفراد، ويتم الاعتماد على هذا البعد على حجم الطلب على الغذاء الذي يمكن توفيره عن طريق عنصرين اساسين هما: الوصول المادي والوصول الاقتصادي " يتحقق الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي.

أما الوصول المادي " يتحقق عن طريق البنى الاقتصادية الأساسية بما في ذلك الموانئ والطرق ومرافق تخزين الأغذية وغيرها"، وان حصول الطعام ووصوله بشكل كافٍ بالنسبة للجميع أفراد المجتمع لابد من اتباع سياسات في الدخل والاسعار والنفقات من أجل تحقيق الامن الغذائي [3].

---

1) فراس فاضل عباس البياتي، مصدر سابق، ص91

2) يحيى بكرو وآخرون، "أزمة الامن الغذائي في سوريا"، الندوة الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، نيسان، 2009، ص6.

3) يوسف بن يزن، محددات وممهدات الامن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018، ص 15.

3. استخدام الأغذية: يتضمن بعدين الأول فيما يتعلق بقياس مؤشرات الجسم البشري الذي يتأثر بنقص التغذية بصورة مباشرة وخاصةً الأطفال دون سن الخامسة والذي يسبب التقزم والهزال ونقص الوزن.

أما البعد الثاني فيتم تحديده عن طريق نوعية الأغذية وطريقة التخزين فضلاً على ذلك الشروط الصحية وكذلك نلاحظ الافراد الذين يمتلكون طاقة كافية كدليل على توفر الغذاء الصحي.

4. ضمان استقرار في الامدادات الغذائية: يتضمن هذا البعد القدرة على توفير الغذاء بشكل مستمر ومستدام في كافة الأوقات ويمكن تعتبر عن هذا البعد بالأمن الغذائي المستدام، ويتطلب استقرار في الامدادات الغذائية بالتعاون المشترك والجهود المشتركة من قبل الدولة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص في تطوير سياسات تضمن توفير الغذاء بشكل مستمر [1].

تاسعاً: مؤشرات الامن الغذائي.

تعد مؤشرات الامن الغذائي واحدة من اهم المؤشرات على مستوى الدول والمنظمات الدولية لتقييم ومراقبة مدى توفر الغذاء وقابليته لتلبية احتياجات السكان واتخاذ القرارات اللازمة لتحسينه، وهي تعتمد على مجموعة متنوعة من المؤشرات من بينها مؤشر الانتاج المحلي الغذائي، ومؤشر انعدام الامن الغذائي، ومؤشر نقص التغذية، وقد تتأثر تلك مؤشرات بمجموعة من العوامل منها الأحوال المناخية، والانتاج الزراعي، والعدالة الاجتماعية، والحروب والأزمات والصدمات الاقتصادية وبذلك تقدم المؤشرات نظره شاملة حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن الغذائي للدول والمنظمات، ومن الضروري فهم تلك مؤشرات الغذائية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الحصول الافراد على الغذاء الكافي[2].

1. مؤشر الإنتاج الغذائي المحلي:

يعد مؤشر الإنتاج المحلي الحلقة الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في توفير الغذاء للسكان، ويشير مصطلح الانتاج الغذائي المحلي الى " المجموع الكلي للمنتجات

---

1) حسين سلمان جاسم البغدادي، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانيات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية_ كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد3، 2014، ص 170.

2) محمد رفيق امين حمدان، الأمن الغذائي نظرية نظام وتطبيق، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، ط1، 2000، ص 13.

الزراعية والمواد الغذائية المحلية التي يتم انتاجها في داخل دولة وخلال فترة زمنية معينة، يشمل ذلك المحاصيل النباتية والحيوانية " ويعرف ايضاً على انه "الانتاج والتصنيع المحلي للمواد الغذائية والمشتقات الغذائية في داخل البلد" يعتبر الانتاج المحلي الغذائي مؤشراً هاماً لقدرة البلد على تلبية احتياجات سكانها من الغذاء وتحديد إذا كانت تعتمد على الواردات الغذائية أم لا[1].

ويتم قياس الإنتاج المحلي من خلال:

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي/ الاستهلاك المحلي×100%

2. مؤشر نقص التغذية:

مؤشر يقيس مدى انتشار نقص التغذية في بلد ما وتحديد حجم ونطاق المشكلة وتحديد الفئات العمرية والمجموعات الاجتماعية الأكثر عرضة لهذه المشكلة، ويشير مفهوم نقص التغذية الى "الحالة التي يكون فيها النظام الغذائي لسكان بلد معين غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الغذائية لهم"، فنقص التغذية يمكن ان يتسبب في تدهور النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الانتاجية وعدم القدرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وان الكفاءة الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على صحة وقوة اليد العاملة، فالأفراد الذين يعانون من نقص التغذية قد يصابون بأمراض مزمنة وضعف في الأداء البدني والعقلي مما يُقلل من انتاجيتهم ومساهمتهم في النمو الاقتصادي، وان مؤشر نقص التغذية من المؤشرات الهامة التي يجب مراقبتها ومعالجتها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر في الدول [2].

ويمكن قياس مؤشر نقص التغذية في الاقتصاد من خلال [3]:

أ. معدل النمو الاقتصادي: ان زيادة معدلات النمو الاقتصادي تعني تحقيق وفره في الانتاج في القطاعات الصناعي، الزراعي والتجاري، مما يعني قدرة هذا القطاعات على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد.

---

[1]) امنة عبد الاله حمدون، " الأمن الغذائي في بلدان النامية ومتوسطة ومنخفضة الدخل_ محصول القمح نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة موصل، 2005، ص 5.

2) فاطمة بكدي ورابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص44.

[3]) Ruth Haug, Food security indicators, How to measure and communicate results Norwegian University of Life Sciences, Faculty of Landscape and Society Deprtment of International Environment and Development Studies, Report No. 83, Norway, 2018, p1.

ب. معدل البطالة: ان نقص التغذية تأثر على زيادة معدلات البطالة، حيث يكون لدى الأفراد صعوبة في الحصول على دخل كافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية.

ج. مؤشر الفقر: يستخدم مؤشر الفقر لتحديد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وعند تطبيق مؤشر الفقر لقياس نقص التغذية بين يمكننا فهم الحواجز لتي قد تساهم في عدم الحصول على الغذاء الكافي.

3. انعدام الامن الغذائي:

انعدام الأمن الغذائي مشكلة عالمية تؤثر على ملايين الأشخاص في جميع انحاء العالم، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة، وتعني هذه المشكلة عدم توفر الغذاء او نقص الحاد في توفر الموارد للحصول على الغذاء الكافي للسكان، ويقصد بها " الخوف من ان كمية الغذاء المتاح لا تلبي المتطلبات الغذائية للفرد خلال مدة زمنية معينة"، لذا يؤدي انعدام الامن الغذائي الى عواقب وخيمة على الصحة العامة للأفراد ناتج عن وجود عجز في الموارد الاقتصادية الزراعية اللازمة لتوفير المتطلبات الغذائية للأفراد مما يؤدي الى تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي وينقسم انعدام الامن الغذائي على:

- انعدام الامن الغذائي المزمن: تسود هذه الظاهرة في أغلب البلدان النامية الناتجة عن قصور وقلة في الموارد الاقتصادية للإنتاج الزراعي لسد احتياجات والمتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع.
- انعدام الامن الغذائي المؤقت (العابر): تحدث هذه الظاهرة سواء كانت في البلدان المتقدمة أو النامية وتكون هذه المشكلة نتيجة لظروف مؤقتة أو قصيرة تؤدي الى نقص الغذاء كالانخفاض المفاجئ في توافر المنتجات أو العوامل المناخية التي تؤثر على الانتاج الزراعي [1].

ويتم التنبه بانعدام التغذية بنفس الطريقة ومن خلال المؤشرات (النمو الاقتصادي، البطالة، ومستوى الفقر).

4. مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان:

يعد مؤشر الانتاج الغذائي نسبة إلى عدد السكان من المؤشرات الهامة في تخطيط وتنمية السياسات الزراعية والاقتصادية التي من شانها تعزيز الأمن الغذائي للسكان، وإذا كانت الانتاجية

1) المنظمة العربية للتنمية والزراعية، الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2007، ص 25.

الغذائية المحلية تفوق احتياجات السكان فان الدولة ستكون قادرة على تلبية احتياجاتهم الغذائية بشكل كافي، أما إذا كان الانتاج الغذائي المحلي أقل من احتياجات السكان، فان ذلك يؤدي الى نقص في الغذاء مما يؤثر سلباً على صحة ورفاهية السكان ويتم حساب هذا المؤشر من خلال :[1]

مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان = أجمالي الانتاج الغذائي لبلد ما÷ عدد السكان

5.الفجوة الغذائية:

تعد الفجوة الغذائية من المؤشرات المهمة لمعرفة حالة الامن الغذائي تعرف " مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه الى استهلاك من الغذاء، حيث كلما قلت الفجوة الغذائية دل على قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الطلب المحلي الذي يكون متزايد مع زيادة السكان ومن ثم ينعكس على انخفاض مقدار الاستيراد، وفي حالة ارتفاع مقدار الفجوة الغذائية نتيجة انخفاض نسبة الإنتاج المحلي فقد يدفع الدولة الى سد مقدار النقص الحاصل من زيادة حجم الاستيراد، وقد يختلف مقدار الفجوة الغذائية من سنة الى أخرى، ويمكن قياس الفجوة الغذائية:[2]

الفجوة الغذائية= الإنتاج الغذائي _ الاستهلاك من الغذاء

6. الاكتفاء الذاتي: يعبر عن " نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية الى الاستهلاك الكلي للغذاء"[3]، ويتم احتسابه من خلال:

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي/ الاستهلاك المتاح×100%

---

[1])Manfired Sievers, Instability in world food Production Statistical Analysis,Graphical Presentation, and Interpretation, Wissen schaftsver lag Vauk Kiel, 1985,P33.

2) مبروك ساحلي، تداعيات الفجوة الغذائية على الامن القومي العربي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر ،2000، ص7.

3) يوسف بن يزن، مصدر سابق، ص 19.

حيث ان مفهوم الاكتفاء الذاتي اضيق من الامن الغذائي اذ يوضح مفهوم الاكتفاء الذاتي عدم اللجوء الى العالم الخارجي من خلال الاعتماد على الناتج المحلي بينما الامن الغذائي يسعى لقياس قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم لمواطنيها عن طريق تأمينه من خلال الإنتاج والاستيراد [1].

1) يوسف بن يزن، مصدر سابق، ص 20.

المبحث الثاني

الإطار النظري لصدمات الامن الغذائي العالمي

أولا: مفهوم الصدمات الغذائية:

ويقصد بالصدمات الغذائية الاقتصادية على انها "الأحداث التي تؤثر على الانتاج والتوزيع والاستهلاك للمواد الغذائية في الاقتصاد، وتشمل هذه الأحداث ارتفاع الأسعار، والتغيرات الأساسية في الانتاج، والتغير في المناخ والتغيرات الداخلية والخارجية في السياسات الاقتصادية ونتيجة لذلك يعاني المجتمع من الجوع وسوء التغذية"

ويشير مصطلح الصدمة الغذائية الى ظاهرة أصبحت سائدة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة وتحدث الصدمة الغذاء عندما يحدث اختلال في العرض والطلب على الغذاء مما يؤدي الى زيادة صدمة مفاجئة في أسعار الأغذية الأساسية والذي يؤدي بدوره الى عواقب وخيمة على المجتمعات الفقيرة وبالأخص على البلدان النامية التي تعتمد بشكل رئيسي على السلع المستوردة، واشاره بعض الاقتصاديين على ان الصدمة الغذائية تحدث بسبب الاضطراب المفاجئ والشديد في سلسلة الإمداد الغذائي، مما يؤدي إلى نقص الغذاء و تضخم أسعار المواد الغذائية مما سبب بمشاكل صحية واقتصادية خطيرة للبلدان في جميع انحاء العالم[1].

يمكن ان تحدث الصدمة الغذائية بسبب عوامل مختلفة، مثل الجفاف والفيضانات وتفشي الآفات والصراعات وعدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية وقوى السوق العالمية، ويشير مصطلح الصدمة الغذائية الى انه النقص المفاجئ وغير المتوقع في الغذاء الذي يمكن ان يكون له عواقب وخيمة ليس فقط على الناس والمجتمعات، ولكن أيضًا على بلدان بأكملها.

ان هذه الظاهرة أصبحت شائعة بشكل متزايد في جميع انحاء العالم ولها آثار مدمرة على بعض السكان الأكثر ضعفا في العالم[2]

---

1) Marc J. Cohen, Global Food-Price Shocks And Poor People, 1st Edition, Routledge Taylor And Francis Group, London, 2012, P 122.

2) Rafael Portillo and Luis-Felipe Zanna, On the First-Round Effects of International Food price shocks: the Role of the Asset Market Structure, IMF Working Paper, International monetary fund, 2015, p 33.

ان للصدمة الغذائية تأثيراً كبيراً على الاقتصاد والتجارة العالمية اذ ان ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل مستمر يؤدي الى تفشي التضخم وارتفاع تكاليف الانتاج خاصة بالنسبة للصناعات التي تعتمد على الغذاء كمواد أولية مما يقلل من النمو الاقتصادي وتراجع التجارة، مما يؤثر على الصناعات في البلدان التي تصدر وتستورد الغذاء، ان صدمة الغذاء مشكلة متنامية في جميع انحاء العالم بسبب الضعف في نظام الغذاء العالمي امام عدة قضايا التي يمكن ان تسبب خلل في سلسلة الامداد الغذائي، وتكون أكثر حدة في البلدان التي تفتقر الى شبكات الأمان الاجتماعي وشبكات توزيع الغذاء وخاصة في البلدان منخفضة الدخل، حيث غالبا ما تكون تلك البلدان غير قادرة على تحمل تكاليف الغذاء الكافي.

ان تأثير الصدمة الغذائية بعيدة المدى ومتعددة الأوجه، وينعدم الأمن الغذائي عندما لا يتمكن الافراد من الحصول على الأغذية الكافية لتلبية احتياجاتهم الغذائية مما يؤدي ذلك الى سوء التغذية والجوع ومشاكل صحية الذي تؤثر على ملايين الأشخاص حول العالم ولاسيما في البلدان النامية وحدوث اضطرابات وعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي [1].

ومن العوامل الرئيسة التي تساهم في حدوث الصدمات الغذائية [2]:

1. **العوامل المناخية:** يعد تغير المناخ أحد العوامل الرئيسية المساهمة في الصدمات الغذائية، حيث ان تتسبب انماط الطقس المختلفة مثل الفيضانات والجفاف وموجات الحرارة التي يمكن ان تلحق الضرر بالمحاصيل الزراعية وتقلل من حصيلة الانتاج ، ان للجفاف تأثيراً شديداً على انتاج الغذاء حيث يمكن ان يؤثر الري وشحة المياه في انخفاض غلة المحاصيل الزراعية، في حين تؤثر التغيرات في انماط درجات الحرارة وهطول الأمطار على توزيع الغذاء وجودته، مما يؤدي الى زيادة في الأسعار، كما يمكن ان تتسبب الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات أيضًا في حدوث صدمات غذائية من خلال إتلاف المحاصيل وتدمير البنية التحتية للنقل وتعطيل سلاسل التوريد.
2. **العوامل الاقتصادية:** تحدث الصدمة الغذائية عندما تكون الكمية المتاحة من المواد الغذائية أقل من الكمية المطلوبة، وعندما تكون أسعار المواد أعلى من جودة المنتج، ويحدث ذلك عادةً

1) Elizabeth Haytmanek, Mitigating The Nutritional Impacts Of The Global Food Price Crisis, The National Academies Press, D.C, 2010, P52.
2) Kimsun Tong, Surviving The Global And Economic Downturn, Institute Of Southeast Asian Studies, Singapore, 2014, P147.

في البلدان النامية، حيث يفتقر الأفراد إلى مصادر الدخل المستقرة والموارد اللازمة لشراء المواد الغذائية وبأسعار مناسبة، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار التي يمكن ان تؤثر على المنتجين والمستهلكين.

3. **العوامل السياسية:** إنّ عدم استقرار الوضع السياسي والصراعات تؤدي إلى تفاقم الصدمات الغذائية الاقتصادية من خلال تعطيل انظمة الانتاج وتوزيع الغذاء، مما يتسبب الصراع في صدمة غذائية حادة تعطل الانتاج الزراعي، وقد تتسبب القيود المفروضة على التبادل التجاري الذي يشكل جزءا أساسيا في وصول المواد الأساسية للعالم الى تقييد الواردات والصادرات الغذائية وتساهم في انعدام الامن الغذائي وارتفاع الاسعار ولاسيما في البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المنتجات الغذائية.

4. **العوامل السكانية:** إنّ النمو السكاني المتزايد بشكل مستمر يساهم في تفاقم الصدمات الغذائية الاقتصادية، حيث ان استمرار زيادة عدد سكان العالم يشكل زيادة في طلب الغذاء يناظره عرض محدود في الغذاء مما يجهد الموارد الغذائية ويدفع أسعار تلك المواد نحو الارتفاع تدريجياً [1].

5. **العوامل اللوجستية:** إنّ النقص في سلاسل التوريد الغذائية بسبب سوء الأحوال الجوية او عدم الاستقرار الوضع السياسي او الانخفاض في الانتاج الزراعي يدفع بحدوث نقص في الغذاء وارتفاع الأسعار نتيجة الى تفوق الطلب على العرض مما يحدث صدمة غذائية اقتصادية.

6. **العوامل التكنولوجية والبنية التحتية:** غالبًا ما تفتقر البلدان الأقل نموًا إلى البنى التحتية والتقدم التكنولوجي الضروري لإنتاج الأغذية وتخزينها بكفاءة، قد يؤدي ضعف شبكات النقل ومحدودية الوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية محطات التخزين إلى خسائر كبيرة في الغذاء أثناء الحصاد، مما يسبب حدوث الصدمة الغذائية [2].

1) Pasquale Ferranty, Elliot M. Berry, Encyclopedia Of Food Security And Sustainability, General And Global Situation, Oliver Walter For Publishing, Volume 1, 2018, P:9.

2) Maria Sassi, Understanding Food Insecurity, Springer International Publishing, 1st Edition, 2017, P 96.

ثانيا: التطور التاريخي لأزمات للأمن الغذائي

تعد مشكلة انعدام الامن الغذائي من اهم وأخطر المشاكل والأزمات التي تعاني منها البلدان العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص، وان صدمة الأمن الغذائي والنقص في الغذاء الدائم وعدم القدرة على اشباع المتطلبات الأساسية من الغذاء لجميع السكان تنشأ عندما يكون المخزون او الامداد الغذائي غير كافٍ بصورة مستديمة وبالتالي يؤدي الى عدم التأمين الأغذية لدى الافراد ويظهر هذا تأثير على الطبقات الاجتماعية الفقيرة التي تفتقر على الحصول لازم للمواد والسلع الغذائية الكافية والضرورية ، كذلك تفتقر الى عدم إمكانية قدرتها على الانتاج بنفسها، وعلية ان مشكلة الغذائية تحصل عندما لا تضمن الدولة حصول كل الافراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء، كما ان مشكلة انعدام الامن الغذائي لم تعد مشكلة او ظاهرة حديثة على المجتمع الدولي وحيث عرفت هذه المشكلة منذ القدم وحاولوا التغلب عليها وذلك من خلال العمل الى زيادة الموارد وتحسين كفاءة استخدامها ومن ثم العمل على تطوير التعاون والتبادل بين الشعوب والاقاليم[1].

بدأت تظهر مشكلة الأمن الغذائي في العالم وفقا لتطورات معدلات نمو الانتاج والاستهلاك على مدار عدة سنوات، ويمكن تتبع ذلك وفقاً للاتي:

1. صدمة الكساد الكبير

وفي عام 1929 شهد العالم صدمة اقتصادية عميقة اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت سريعاً إلى باقي انحاء العالم، وقد سميت هذه الصدمة باسم "الكساد الكبير" نتيجة لتأثيرها الكارثي على الاقتصادات العالمية، واستمرت طيلة عقد الثلاثينات وبداية الاربعينات من القرن الماضي وكان سبب هذه الصدمة انهيار بورصة وول ستريت لسوق الأسهم الامريكية ويعود ذلك لتفوق العرض على الطلب حينها، اذا انخفض انفاق المستهلكين بسب الخسائر في سوق الأسهم، وكان لصدمة عام 1929 العالمية تأثير على الأمن الغذائي في جميع انحاء العالم، وأدت هذه الصدمة الى الانكماش الاقتصاد العالمي وانتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع الى جانب ذلك انخفاض في الانتاج الزراعي، وتعطيل التجارة الدولية، وأدت هذه الظروف الى تراجع في الطلبات

1) عزمي محمد الغايش، "الوقود الاحفوري بين صدمة الغذاء وصدمة الطاقة"، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ط1 ، العدد185، 2013، ص25.

الدولية على المنتجات الزراعية والغذائية بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض في أسعار السلع الزراعية وذلك نتيجة لتراجع القدرة الشرائية لدى الافراد ، فقد عاني الكثير من السكان في الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية مما أدت صدمة الكساد الكبير الى صدمة غذاء عالمية [1].

2. صدمة الجفاف

وفي عام 1946، شهدت العديد من الدول صدمة غذائية نتيجة لجفاف الأراضي الزراعية وأدت هذه الصدمة إلى انتشار الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة للحصول على قوتها، وكان للجفاف الذي اتسم بانخفاض كبير في هطول الأمطار وندرة المياه تأثير عميق على انتاجية المحاصيل الزراعية، مما أدى الى نقص في الإمدادات الغذائية وزيادة في أسعار المواد الغذائية، وأشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة ان هناك فجوة هائلة بين احتياجات الأشخاص والامدادات الغذائية التي ظهرت خلال الموسم الزراعي 1946-1947 وأوصت باتخاذ الإجراءات الطارئة، واعتبروا ان تحسين خصوبة التربة احد الأمور المهمة الواجب معالجتها، وبرزت الحاجة بعد الحرب العالمية الثانية الى تجديد خصوبة التربة في العديد من البلدان و رغبت الأمم المتحدة بزيادة محاصيل انتاجها للأغذية، الذين تمكنوا من الوصول الى مستوى عالي من الانتاج للحفاظ على نفس المستوى في ما بعد بفعل ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في ذلك الحين. وانعكس ذلك في طفرة في الطلب على الأسمدة حول العالم، فتعين على الحكومات التكيف مع تزايد الطلب على الأغذية وفهم ماذا ستكون علية حالة الاقتصاد الزراعي في البلدان إذا قامت بتحسين الانتاج الزراعي على نحو جماعي [2].

3. **صدمة النفط:** وفي عام 1973 واجة العالم صدمة غذائية بسب صدمة النفط والمعروف باسم (الصدمة النفطية) التي بدأت عندما قرر أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوابك) رداً على قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح الى إسرائيل خلال حرب تشرين الأول_

1) بول كروجمان، العودة الى الكساد العظيم، أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة هاني تابري، دار الكتب العربي، بيروت،2010، ص 70.

2) حمد فواز الدليمي واحمد يوسف دودين، "إدارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية"، دار جليس الزمان، عمان، 2011، ص40.

أكتوبر وأدت هذه الصدمة الى حدوث التضخم العالمي، الذي عجزت الحكومات عن التحكم به وعقدت الولايات المتحدة مع منظمة مؤتمر الأغذية العالمية اجتماعا لمعالجة حاجتين من الاحتياجات الأساسية وهما توفير الغذاء الكافي وضمان امدادات كافية، لتقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حيث زيادة الفجوة بين معدلات الطلب على الغذاء ومعدلات انتاجه او المعروض منه في الأسواق الدولية، أدى الى زيادة ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وهذا ما جرى فعلا في نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي، وتكرر حدوثه مؤخرا حيث ارتفعت أسعار الغذاء في العالم بشكل كبير، وارتفعت الأسعار بشكل متزايد [1].

ومن اهم أسباب الصدمة التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي:

صدمة الامن الغذائي التي حدثت في بداية السبعينات القرن الماضي وفاقت خطورتها الازمات الأخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة تراجع انتاج الحبوب في العالم إذ كان انتاج الحبوب عام 1971 يبلغ (1316) مليون طن وانخفض الى (1275) مليون طن عام 1972، أي تراجع بنسبة بلغت (41) مليون طن، وفي ذلك الحين زاد الطلب العالمي بمقدار (41) مليون طن وفي الوقت نفسه انخفض المعروض بمقدار (66) مليون طن وبالتالي أصبح الاحتياطي العالمي من الغذاء المتاح للاستهلاك يكفي (27) يوما فقط.

هناك عدة عوامل أدت الى حدوث هذه الصدمة الغذائية العالمية منها [2]:

أ. انخفاض الانتاج الزراعي في العالم وبالأخص انتاج الحبوب، بسب سوء الأحوال المناخية خلال تلك السنوات، ومما أدى الى انخفاض المخزون من الحبوب لدى البلدان المصدرة.

ب. الاحتكارات العالمية من قبل الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات التي اعتمدت الى ارتفاع أسعار الحبوب الى اعلى مستوى لها، من خلال اتباع أساليب وطرق مشروعة وغير مشروعة أدت الى اتلاف كميات كبيرة من الغذاء بهدف المحافظة على مستوى الأسعار.

---

1) عبد الهادي يموت، مشكلة الغذاء وابعادها في البلدان العربية، معهد الانماء العربي، ط1، بيروت، 1984، ص78.

2) محمد حمدي سالم واخرون، تحديات الامن الغذائي العربي– الارتفاع الأسعار وصدمة الغذاء العالمية، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 39.

ت. دخول كل من الاتحاد السوفيتي (السابق) والصين والهند كبلدان مستوردة للغذاء وهي من البلدان ذات المستوى السكاني العالي عالمياً، بسبب انخفاض الانتاج الزراعي ونقص الحبوب لديها في فترة السبعينات من القرن الماضي، ولعدة أسباب منها جفاف التربة مما أدى الى نقص مخزونات الحبوب، مما اسفره عن ذلك زيادة الطلب على الغذاء عالمياً مقابل انخفاض مستوى الانتاج منه، بسبب سوء الأحوال الجوية، فضلا عن جفاف لمنطقة الساحل الافريقي ابتداء من عام 1967وحتى عام 1978 باستثناء موسم او موسمين [1].

ث. ارتفاع في مستويات أسعار النفط، مما أدى الى ارتفاع الاسعار بشكل عام وأسعار المنتجات الزراعية بشكل خاص وكذلك ارتفاع أسعار الآلات والاسمدة والمبيدات فضلا عن ارتفاع أسعار الشحن التي رفعت بدورها تكلفة استيراد المواد الغذائية.

4. الصدمة المالية العالمية

واجة الاقتصاد العالمي صدمة مالية عالمية لعام 2008، والمعروفة أيضًا باسم (صدمة الرهن العقاري) وكان السبب وراء الصدمة هو انهيار سوق الإسكان في الولايات المتحدة، وقد شهد العالم تباطؤاً في النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة، مما اثر بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية في جميع العالم، بما في ذلك القطاع الغذائي، وتعود بداية الصدمة في عام 2007 اذا توسعت المؤسسات الامريكية في منح تمويل عقاري عالي المخاطرة دون ضمانات كافية مما اثر سلبا على قدرتها المالية لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة الامريكية والبنوك مما سبب العجز في السيولة النقدية وشكل تهديدا في الأسواق المالية العالمية، تأثرت اقتصادات الدول النامية بالصدمة المالية بسب وجود علاقة ترابط مع الأسواق المالية العالمية، وكما اثرت تلك الصدمة بشكل سلبي على الاقتصادات النامية من خلال انخفاض الطلب على المنتجات وانخفاض الاستثمارات في هذه الدول، مما أدى الى ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي وارتفاع أسعار الحبوب نتيجة تأثرها بالصدمة المالية العالمية، وكما تشير دراسات أسعار الغذاء ان الحبوب قد شهدت ارتفاعاً كبيراً وتراجع مستوى انتاجها [2].

---

[1]) تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص 20.

2) كمال رزيق وعبد السلام عقون، "سياسات إدارة الصدمات المالية العالمية"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011،ص 139.

وفي نفس الفترة كان هناك ارتفاع في أسعار المواد والسلع الغذائية، نتج عنه عدم حصول الافراد على كميات كافية من المواد الغذائية الأساسية كالرز والقمح والذرة في بلدان العالم المختلفة ولاسيما البلدان النامية منها، والسبب ارتفاع الميل الحدي الاستهلاك في البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة ومن اهم أسباب ارتفاع أسعار الغذاء خلال تلك الفترة [1]:

أ. تدني مستوى الانتاج الزراعي في البلدان النامية، بسبب فشل السياسات الزراعية والاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، اذا لم تنجح السياسات في توفير الاستثمارات المالية الكافية لإقامة المشاريع الزراعية وتم تركيز على الاستثمارات في القطاع الصناعي مما أدى الى تقليل فرص تحقيق التنمية الزراعية في البلدان النامية، فضلا عن انخفاض مستوى الدعم وتوقفه في القطاع الزراعي، وكذلك ضعف في مستوى التطوير واستخدام التكنولوجية الحديثة، مما أدى الى حدوث اختلال بين توازن الموارد البشرية والموارد الزراعية للبلدان النامية.

ب. التغيرات المناخية التي اجتاحت العديد من دول العالم، حيث أدت الى ظاهرة الاحتباس الحراري الناجمة عن التغيرات الناجمة في احوال المناخ في العالم، وأدى الى حصول ارتفاع في درجات الحرارة، وان هذه التغيرات المناخية تسببت في اتلاف جزء كبير من المحاصيل الزراعية، مما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء في العالم.

ت. ارتفاع أسعار الطاقة ساهمت في رفع أسعار المنتجات الصناعية ومنها مستلزمات الانتاج الزراعي كالبذور والاسمدة والمعدات الزراعية الأخرى مما أسفر عن ذلك ارتفاع كلف الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء.

ث. قيام الشركات العالمية المنتجة لمستلزمات الانتاج الزراعية (كالبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات) باحتكارها تحت ذريعة حقوق الملكية الفكرية وفي مقابل هذا أدى الى ضعف الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية للدول النامية على انتاج تلك المستلزمات.

---

1) إبراهيم عبد العزيز النجار، "الصدمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص50.

5.صدمة جائحة كورونا.

أفادت منظمة الصحة العالمية في9 اذار من عام 2020 ان مرض فيروس كورونا (كوافيد 19) أصبح وباء عالمياً، وقد عانى الاقتصاد العالمي من الانكماش الحاد نتيجة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومات وكان لذلك عواقب وخيمة على انشطة القطاعات الاقتصادية الانتاجية في جميع انحاء العالم، ومن القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشدة القطاع الغذائي، وتسببت الإجراءات الاحترازية والإغلاق في تعثر سلاسل الإمداد وتوزيع الغذاء، مما أثر بشكل كبير على في إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد، وان اتخذ التدبير اللازمة من حيث اغلاق التام والتباعد الاجتماعي في كل البلدان، أدى الى تباطؤ شديد في كل الانشطة الانتاجية والاختلالات في سلاسل الامدادات الغذائية ونقص في الانتاج ومما افضى ذلك الى ارتفاع في أسعار الغذاء، وارتفاع مستويات سوء التغذية[1].

وقد تمثلت أثار جائحة كورونا على الامن الغذائي العالمي وذلك من خلال:

أ. الاختلالات في سلاسل الامدادات الغذائية العالمية

تصل المنتجات الغذائية والزراعية الى المستهلك النهائي من خلال سلسلة من الشركات المتخصصة وتكون عادة المصنعين وشركات الخدمات اللوجستية التي توفر التخزين والتوزيع والنقل عن طريق سلاسل امداد قصيرة وطويلة، عن وسائل النقل (البحرية، الجوية) التي تطلب المواد الغذائية من منتجين مختلفين الى مستهلكين مختلفين، وقد حصلت اختلالات كبيرة في سلاسل الامدادات الغذائية من خلال فرض تدابير الاغلاق التام، الامر الذي أثر على توفير الأغذية واسعارها وجودتها، حيث اثرت الامدادات الغذائية والطلب عليها الى انخفاض القوة الشرائية وضعفت القدرة على انتاج الأغذية وتوزيعها، وقد اوضحت منظمة التجارة الدولية في بيان لها الى حصول نقص في المواد الغذائية في الأسواق العالمية مما قد يسبب الكثير من الاضطرابات في التجارة الدولية والقيود على الامدادات الغذائية جراء تفشي فيروس كورونا، وأشار البيان " ان هناك تباطؤاً في حركة العاملين في قطاعي الزراعة والأغذية " مما ينشأ عنة عرقلة في عملية التصدير التي تسببت في نقص

[1]) Xinshen and other, Effects of covid -19 and Shocks on Papua New Guinea Food Economy, IFPRI Discussion Paper, Development Strategy and Governance Division,2021, P 33.

الغذاء في الأسواق العالمية، وبذلك تأثرت حركة التجارة الدولية في هبوط الطلب على السلع الغذائية من خلال اغلاق الحدود وعانى المنتجون والمستهلكون للأغذية من ضعف شديد في بيع منتجاتهم في أسواق التصدير. وبالأخص في البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأغذية المستوردة وعلى صادرات السلع مما جعلها أكثر عرضة للتأثر بهذا النوع من الاختلالات، فقد أدت تلك الإجراءات الوقائية المتبعة حول الى العالم الى انخفاض ليس فقط من جانب النقل البضائع والخدمات، بل انخفض في معدلات الهجرة العاملة الداخلية والخارجية فلم تعد العمالة متوفرة [1].

وأدت تلك الاختلالات الى زيادة انعدام الامن الغذائي بسب تعطل الامدادات الغذائية مما سبب صعوبة الوصول لأسواق المستهلكين نتيجة القيود المفروضة على الحركة افراد المجتمع التي تبعتها الدول الناتج عنها نقص في الانتاج وارتفاع الأسعار عن مستوى العام.

ب. الاختلال في التنمية الاقتصادية:

كان لجائحة كورونا تأثير عميق على النظام الاقتصاد العالمي تمثلت بتوقف التنمية الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي مما سبب في تراجع الانشطة القطاعات الاقتصادية، انخفاض أسعار النفط كان نتيجة لتراجع الطلب العالمي على الطاقة بسبب تقليل النشاط الاقتصادي والانتاج، ارتفاع معدلات البطالة قد تسببت القيود والتدابير الوقائية في فقدان العديد من الافراد لوظائفهم، أدت هذه العوامل الى الركود الاقتصادي العالمي، وقد أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان النمو الاقتصادي قد تراجع الى النصف في ظل استمرار الجائحة مما قد يدفع الاقتصاد العالمي الى أسوأ حالاته منذ الصدمة المالية العالمية، الا ان مؤشرات صندوق النقد الدولي اكدت ان الاقتصاد العالمي انكمش بنسبة (3%) لعام (2020) وأوصفت هذا التراجع بانه الأسوأ منذ الكساد الكبير [2].

---

1) محمد احمد حسين عساف، "أثر قدرات سلسلة التوريد في تحقيق الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص17.

2) ايمن نور الدين عمر "كورونا والأزمات الاقتصادية العالمية"، مجلة المستقبل العربي المجلد43، العدد499، 2020، ص 118.

6. صدمة الصراع الروسي _ الاوكراني

بينما تحاول الدول العالم معالجة كافة أوضاعها الاقتصادية للتعافي من جائحة كورونا، لتبدأ الحرب الروسية الاوكرانية لتلقي بظلالها على العالم ليس فقط من ناحية الصدمة الغذائية وانما انبثقت منها العديد من المشاكل والأزمات منها (مشكلة التضخم، أزمة الطاقة، أزمة سلاسل الامداد).

لكن ما يعني هنا مشكلة الامن الغذائي وما مدى تأثرها بالحرب الروسية الاوكرانية عليها، حيث تسببت الحرب في حدوث شلل بحركة تجارة الحبوب في البحر الأسود وفي حركة الملاحة الجوية بدولتي الصراع، على اعتبار ان كلا من روسيا وأوكرانيا مصدران رئيسيان للمنتجات الزراعية وكلاهما يلعبان دورا مهما في امداد الأسواق العالمية بالمواد الغذائية وانهما تستحوذان (53%) من التجارة العالمية من الحبوب والزيوت النباتية، وادى هذا الصراع الى تدهور عارم في الامن الغذائي مما تسبب باضطرابات غذائية عالمية قد تسببت بارتفاع اسعار الغذاء في الاسوق العالمية بسبب تعطيل صادرات الحبوب والزيوت النباتية من روسيا، ويعد الاتحاد الروسي وأوكرانيا منتجين ومصدرين أساسين للسلع الغذائية الأساسية حيث كلاهما يؤديان دورا مهما في امداد الأسواق العالمية أي تستحوذان ما يقارب 80% من صادرات الزيوت النباتية و 30% من الحبوب من الصادرات العالمية وان انخفاض الصادرات من تلك البلدين لهما تأثير ملحوظ على الأسعار العالمية والامن الغذائي العالمي وتعد روسيا اكبر بلد مصدر للأسمدة اذا تمثل 14% من حجم الصادرات العالمية، وان الاختلالات التي تصيب هذين البلدين سوف تمتد تداعياتها على النظم الزراعية الغذائية العالمية كافة [1].

ان الصراع الروسي الاوكراني تسبب في تداعيات عالمية مقلقة في الوقت الذي كان العالم في طريقه الى الخروج من جائحة كورونا وان هذين الازمتين كان لهما اشد اثر على البلدان النامية، وتمثل ابرز تداعيات الصراع الروسي الاوكراني في تقلبات أسعار الطاقة ولاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي وكما تمثل أحد أشد هذه الاثار في ارتفاع أسعار الغذاء وخاصة الحبوب مما يزيد من احتمالية حدوث صدمة غذائية عالمية وشيكة، حيث تحتل روسيا وأوكرانيا مكانه عالمية مهمه في تصدير المواد الغذائية وإمداداته على مستوى العالم وبالأخص في الحبوب الغذائية، أدت تداعيات

1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تأثير بين الصراع الروسي الاوكراني على الامن الغذائي العالمي، 2022، ص 9.

الصراع الروسي الأوكراني الى توقف التصدير حيث تعتمد اغلب البلدان على استيراد المواد الغذائية الأساسية فانخفض عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي، مما انعكس هذا الوضع على الدول التي تعتمد على روسيا واوكرانيا في اشباع حاجاتها فارتفعت أسعار المواد الغذائية في جميع انحاء العالم فهبط المستوى المعيشي خاصة في الدول الفقيرة، وهكذا تراجع الامن الغذائي في عدة دول وترتبت على ذلك تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية اختلفت حدتها من دول الى أخرى.

أثار الصراع الروسي_ الاوكراني على الامن الغذائي العالمي:

- تأثير الصراع الروسي الاوكراني على الامن الغذائي في الدول الاوربية [1]:

إنّ للصراع بين روسيا وأوكرانيا تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، وتحديداً الاقتصاد الأوروبي باعتبارها واحدة من أكبر الأسواق الإقليمية في العالم، فان أي اضطراب في النشاط الاقتصادي لأوروبا يمكن ان يكون له آثار بعيدة المدى على الاستقرار المالي في العالم. حيث أدى الصراع الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي الأوروبي وكذلك خسائر في الانتاج وتراجع في الانشطة الاقتصادية الانتاجية وعرقلة سلاسل الامداد وانكماش النمو وتدمير البنية التحية. تسبب الصراع في اضطراب العلاقات التجارية بين أوكرانيا والدول الأوروبية الأخرى. وذلك لان غالبية تجارة أوكرانيا مع أوروبا، وقد تسبب الصراع في تعطيل سلسلة التوريد الخاصة بها مما أدى إلى تراجع حجم التجارة. مما أعاق تدفق السلع والخدمات عبر الدول الاوروبية وزاد الوضع تعقيدًا حيث قامت روسيا بفرض حظر تجاري على الدول الأوروبية فضلا عن ذلك تم تعطيل العديد من المصانع والمزارع المرتبطة بالغذاء، مما أدى إلى انخفاض مستوى الصادرات [2].

فقد تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية الاوربية في هذا الصراع ولاسيما القطاع الزراعي، وكان للصراع الاوكراني على صناعتها الزراعية تأثير مضاعف، مما أدى الى انخفاض الانتاج الزراعي وتوقف سلاسل التوريد وتعرف أوكرانيا باسم "سلة خبز أوروبا" بسبب أراضيها الزراعية الواسعة والخصبة وبذلك تعد منتجًا رئيسيًا للمواد الغذائية الأساسية، وأدى الصراع إلى تعطيل طرق

---

1) أسامة فاروق مخيمر، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الامن الأوربي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الامن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 18، العدد17 يناير، 2023، ص 20.

1) Hans van Meij1, impacts of the conflict in Ukraine on Global Food Security, Wageningen Economic Research,1st edition UK, 2022m p 34.

التجارة الدولية مما جعل من الصعب على الدول الأوروبية استيراد الغذاء من أوكرانيا ولذلك واجه المستهلكون الأوروبيون ارتفاع في الأسعار وانخفاض توفر بعض المواد الغذائية مثل الحبوب، واضطرت العديد من الدول الأوروبية الى البحث عن مصادر بديلة لواردتها الزراعية مما أدى الى زيادة المنافسة وارتفاع الأسعار.

تعتبر روسيا من أكبر منتجي ومصدري الطاقة في العديد من الدول الأوروبية، وكان لهذا الصراع تأثير كبير على سوق الطاقة الأوروبية وتم أغلاق انابيب أمدادات الطاقة لتلك الدول المعتمدة عليها، مما ادى الى حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار في أسواق الطاقة في تلك الدول وذلك له عواقب بعيدة المدى على الشركات والمستهلكين على حد سواء مما أدى الى ارتفاع في أسعار النفط والغاز الطبيعي وانقطاع في الامدادات، أدى انقطاع إمدادات النفط بسبب النزاعات العسكرية إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، مما كان له تأثير مضاعف على أسعار المستهلك ومستويات التضخم، ونتيجة لذلك كافحت الشركات والمستهلكون للتعامل مع ارتفاع تكاليف المعيشة، مما زاد من تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول[1].

ان للصراع الروسي_ أوكراني تأثير كبير على الاقتصاد الأوروبي [2].

أ. ساهمت في تعطيل التجارة والاستثمار وكانت أوكرانيا شريكا تجاريا مهماً للعديد من الدول الأوروبية وخاصة في قطاعي الزراعة والطاقة مما أدى إلى تعطيل تدفق السلع والخدمات وخاصة في المنتجات الزراعية الرئيسية ولهذا تأثير مباشر على أسعار المواد الغذائية الأوروبية مما سبب ذلك في ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين في السوق الأوروبية.

ب. زعزعت استقرار أسواق الطاقة تمثل أوكرانيا بمثابة طريق عبور لصادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، مما أثار الصراع مخاوف بشان موثوقية إمدادات الطاقة الى الدول الأوروبية حيث زاد حالة عدم اليقين بشان الطاقة وجعل من الصعب على الدول الأوروبية التخطيط لاحتياجاتها من الطاقة في المستقبل، مما أدى إلى بذل جهود لتنويع مصادر الطاقة

---

1) سعد حقي توفيق، انعكاسات الحرب الروسية– الأوكرانية على الامن الأوروبي، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023، ص 10.

2) Trung Thanh Nguyen and Manh Hung, Impact of economic sanctions and counter-sanction on the Russian Federation `s trade Hannover, Germany; Economic Analysis and Policy, 2021, P 278.

وتقليل الاعتماد على الغاز حيث سعت الدول الأوروبية إلى تأمين مصادر بديلة للطاقة مثل الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وموردين آخرين وقد تتطلب هذه الجهود زيادة في تكاليف نقل الطاقة بالنسبة للمستهلكين.

ت. زيادة التوترات بين روسيا والاتحاد الأوروبي وكان لذلك تأثير سلبي على العلاقات الدبلوماسية بينهما، حيث فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا ردا على تصرفاتها في أوكرانيا مما أدى إلى تدهور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وكان لهذا تأثير سلبي على الشركات الأوروبية العاملة في روسيا، وكذلك الشركات الروسية العاملة في أوروبا.

ويمكن ان يكون للصراع آثار بعيدة المدى، حيث يهدد عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي بتفاقم الصراعات الاقتصادية الحالية

- تأثير الصراع الروسي والاوكراني على الأمن الغذائي في الدول النامية [1]:

يعد الامن الغذائي في الدول النامية هو قضية عالمية تثير القلق وتستدعي الاهتمام من المجتمع العالمي، فيما يتعلق بضمان حصول افراد المجتمع على تامين احتياجاتها من الغذاء الصحي والكافي، هو موضوع بالغ الأهمية لدى الحكومات والمنظمات الذين يعملون من اجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، ويتطلب تحقيق الامن الغذائي مجموعة من الإجراءات اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الجوع والحد من الفقر وعدم كفاية البنية التحتية والتدهور البيئي ويجب على الدول النامية ان تتخذ الإجراءات لضمان حصول سكانها على الأغذية وبأسعار معقولة، ولاسيما في المناطق التي يكون فيها انتاج الغذاء محدودا ويشكل الاعتماد على الزراعة المصدر الأساسي للدخل.

وهناك عدة عوامل تساهم في انعدام الامن الغذائي في الدول النامية منها [2]:

1. الفقر

أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي حيث يعيش نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر، وكثيراً ما يكافح الأفراد ذات الدخل المنخفض من أجل توفير الغذاء الذي يحتاجون

1) Jakob Rauschendorfer, Implications of The War in Ukraine for Agrifood Trade And Food Security In Southern And Eastern Mediterranean, FAO Investment Center, Rome, 2022, p 43.

2) يوسف بن يزن، مصدر سابق، ص 25.

إليه مما يؤدي إلى عدم حصول الأفراد على الغذاء الكافي، بالإضافة الى ذلك يحد من قدرة الافراد على الاستثمار في الموارد الزراعية، مثل البذور والأسمدة والتكنولوجيا، والتي تعتبر بالغة الأهمية لزيادة الانتاج الزراعي وبدون هذه المواد، لا يتمكن المزارعون من انتاج ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

2. ضعف البنية التحتية والممارسات الزراعية

تفتقر العديد من البلدان النامية الى البنية التحتية اللازمة لتخزين والنقل وتوزيع المدخلات الغذائية والزراعية، وكذلك يؤثر ضعف البنية التحتية على القطاع الزراعي، ان الاعتماد على أساليب الزراعة التقليدية يؤدي إلى تدهور الانتاجية المحاصيل الزراعية مما يزيد من صعوبة حصول الافراد على توفير الغذاء.

3. التقلبات المناخية

تعتمد العديد من الدول النامية بشكل كبير على انتاجية المحاصيل الزراعية، حيث تشكل الزراعة مصدرا رئيسيا للإنتاج الغذاء، وان تغير في الأحوال المناخية مثل الجفاف والفيضانات يؤدي الى آثار مدمرة على المحاصيل الزراعية مما يؤدي إلى انخفاض الانتاجية الزراعية ويحد من حصول السكان على الغذاء الكافي.

4. النزاعات والصراعات

ان الصراعات والنزاعات تشكل تحدياً كبيراً للأمن الغذائي في العديد من الدول النامية، فقد تتسبب هذه الصراعات والنزاعات في تدمير البنية التحتية لإنتاج الغذاء في الدول المتأثرة بها ومعظم هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الزراعة والثروة الحيوانية لتوفير الغذاء لسكانها، وكما تؤدي إلى انقطاع سلاسل التوريد الغذائي مما يؤدي إلى نقص في المواد الغذائية وزيادة في أسعارها [1].

ان للصراع الروسي_ أوكراني اثاراً بعيدة المدى ليس فقط على الدولتين المعنيتين وقد اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي أيضاً وأدت الى تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية من بينها القطاع الزراعي والامن الغذائي في الدول النامية وتسبب الصراع الى [2]:

1) Vitor Joao, Pereira Domingues Martinho, Implications of the Russia- Ukraine Crisis on The Agricultural Sector, IGI Global For Publishing, USA,2022, P 264.

أ. ارتفاع أسعار المواد الغذائية: أدى الصراع الى اختلال في أسواق الغذاء على اعتبار كل من روسيا وأوكرانيا هما المصدران الرئيسان في مجال المنتجات الزراعية وان الصراع بينهما أدى الى تعطيل انتاج هذه السلع، فقد كانت هناك اضطرابات في التجارة من خلال فرض العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي على روسيا فكان لها تأثير مضاعف على الاقتصاد العالمي مما جعل الدول النامية تعاني من صعوبة الحصول على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية (الحبوب) مما أدى الى نقص في الامدادات الغذائية في العديد من البلدان النامية ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية مما زاد من انعدام الامن الغذائي وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاته، وتشير تقديرات الأغذية العالمي إلى ان الأزمة أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة (20% إلى 40%) في بعض البلدان النامية، مما يزيد من صعوبة حصول الافراد على السلع الأساسية الذي يحتاجون إليه.

ب. تأثير الانتاج الزراعي: تتأثر القطاع الزراعي وتراجع أنتاجه نتيجة لتوقف توريد الأسمدة والغلال والمواد الزراعية الأساسية والمعدات الزراعية الحديثة التي يعتمد عليها القطاع الزراعي لإنتاجه، نتيجة لذلك ارتفعت تكاليف الانتاج، مما أدى إلى تراجع الانتاج الزراعي وتدهور الأمن الغذائي في الدول النامية.

ويمتد تأثير الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا إلى ما هو أبعد من هذه التداعيات المباشرة، كان للعقوبات الاقتصادية التي تم فرضها من المجتمع الدولي على روسيا تأثير مضاعف على الاقتصاد العالمي، حيث تعتمد العديد من الدول النامية على الاستثمارات الأجنبية لتغذية اقتصاداتها وضمان استمرار الأمن الغذائي، تسببت هذه العقوبات في عرقلة الاستثمار، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الانتاجية الزراعية، وزيادة البطالة، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، وكلها ساهمت في تدهور الأمن الغذائي.

ثالثاً: بعض المفاهيم الرئيسية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولا: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

ان الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا مهماً لقياس حجم النمو والتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، حيث يعكس نمو القدرة الانتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والازدهار للبلد، يمكن لنمو الناتج المحلي الإجمالي ان يؤثر على العائدات الحكومية، مستوى الاستثمارات، معدلات البطالة، ومستوى المعيشة عمومًا وبالتالي، يتم استخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر ومقياس لصحة وتقدم الاقتصاد، يشير الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product، اختصارًا GDP) هو مقياس للقيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت ذلك للأفراد أو للشركات الوطنية أو للأجانب العاملين في البلد، إذا كان هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فانه يشير إلى نمو والازدهار الاقتصادي. أما إذا كان هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، فانه يشير إلى ركود اقتصادي وتباطؤ النمو[1]، ويقسم الناتج المحلي الإجمالي على قسمين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يعرف (هو قيمة الانتاج الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة ويقاس بأسعار السلع والخدمات الحالية دون اخذ بنظر الاعتبار تأثير التضخم او التغيرات في قيمة العملة، ويتم احتساب الناتج المحلي الاسمي عن طريق جمع القيمة الاجمالية للإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (يشير الى القيمة السوقية الاجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات في مستويات الأسعار ويتم احتسابه من خلال :[2]

أ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي=الناتج الاسمي بالأسعار الجارية / الرقم القياسي ×100%

حيث يمثل الرقم القياسي للأسعار متوسط أسعار السلع والخدمات المنتجة في السنوات المختلفة بعد تحديد سنة الأساس.

[1]) مصطفى يوسف الكافي، "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، ط1، مكتبة المجتمع الدولي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 40.

[2]) حسام علي داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 80.

ب) الرقم القياسي للأسعار= متوسط أسعار السلع والخدمات في سنة ما / أسعار السلع والخدمات في سنة الأساس ×100%

ثانيا: مؤشر التضخم

التضخم هو ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يصبح هناك ارتفاع عام ومستمر في مستوى الأسعار للسلع والخدمات في الاقتصاد، او هو الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، يتسبب التضخم في تقليل قوة الشراء للعملة المحلية، حيث يُجبر المستهلكون على دفع مبالغ أكبر لشراء السلع والخدمات نفسها، تعد الأسباب الرئيسية للتضخم متنوعة ومعقدة، وتشمل زيادة في النفقات الحكومية، ونمو الكتلة النقدية، وارتفاع أجور العمال، وارتفاع تكاليف الانتاج والطاقة، وزيادة الطلب على السلع والخدمات تتأثر الاقتصادات بشكل مباشر بالتضخم [1]، ويمكن ان يكون للتضخم تأثيرات إيجابية وسلبية ومن بين الآثار الإيجابية يمكن ان تكون زيادة الانفاق والاستثمار نتيجة لتوقعات زيادة الأسعار، وزيادة قيمة الأصول مثل العقارات والأسهم. أما الآثار السلبية، فتشمل تقليل قوة الشراء وتأثيره على الفقراء والأسر ذات الدخل المحدود، والتأثير السلبي على استدامة النمو الاقتصادي واستقرار الأسواق المالية وارتفاع معدل البطالة وتدهور معيشة الناس، وتستخدم الحكومات والبنوك المركزية سياسات للحد من ظاهرة التضخم، مثل رفع أسعار الفائدة، وتقليص النفقات الحكومية، وتنظيم الأسواق ومع ذلك يجب ان تكون السياسات الاقتصادية متوازنة وتنسجم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية لكل دولة على حدة [2].

ثالثا: مؤشر البطالة

تعد البطالة من المسائل الاقتصادية المهمة التي تلقى اهتماما كبيرا في المجتمعات الاجتماعية والسياسية في معظم الدول، حيث تتسبب البطالة في تبديد الموارد البشرية والمالية وتؤثر سلبًا على اقتصاد الدولة بشكل عام قد يتسبب البطالة في ضياع الفرص والمواهب وتدهور حالة المعيشة للأفراد وتزيد من الفقر والعدم المساواة وتعرف البطالة على انها عندما يكون هناك أفراد في سوق العمل الذين يكونون عاطلين عن العمل ويرغبون في العمل ولكن لا يتمكنون من العثور على وظيفة مناسبة ويكون عمره ما بين (15–60) عام مدرب على العمل ولا تتوفر لدية فرصة للعمل

[1]) أحمد محمد أحمد أبو طه، "التضخم النقدي"، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2012، ص 70.
[2]) جمال خريس وآخرون، "النقود والبنوك"، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص 130.

فالكبار بالسن والمرضى والمعاقين لا يصنفون ضمن البطالة ويستثنى بذلك طلاب المدارس والجامعات والافراد الذين هم في سن العمل ولا يبحثون عنه [1]، وتسبب البطالة مشكلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ونقص الاستثمار في القطاعات المحورية، وعدم توافر الفرص الوظيفية المناسبة، وسوق العمل غير المتوازن. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر تقنيات الانتاج الجديدة والتحولات الهيكلية في الاقتصاد أيضاً على نشاط العمالة وقدرتها على تلبية متطلبات السوق.

يعتبر معدل البطالة مؤشرا اقتصاديا مهماً يقاس عادة كنسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوى العاملة. اي القوى العاملة تتضمن العاطلين وهم الفئة التي تبحث عن العمل والموظفون هم الفئة التي تمتلك وظيفة بالوقت الحالي.

معدل البطالة= عدد العاطلين / القوى العاملة ×100

القوى العاملة= العاطلون + الموظفون

للحد من البطالة تعمل الحكومات على مجموعة من السياسات والإجراءات قد تشمل هذه السياسات تطوير البنية التحتية، تشجيع الاستثمار، تقديم الدعم والتدريب للباحثين عن العمل، توفير فرص العمل في القطاعات التي تعاني من نقص العمالة، وتعزيز ريادة الأعمال وتشجيعها [2].

[1]) عبد الغفور إبراهيم احمد، "مبادئ علم الاقتصاد"، ط2، دار زهرن للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 200

[2]) سيد عاشور احمد، "مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي"، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص 15.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول العينة

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد المصري للمدة (2000_2023)

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد التونسي للمدة (2000_2023)

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول العينة

تمهيد

يعد تحليل مؤشرات الأمن الغذائي من المواضيع المهمة التي لابد من التطرق لها إذ تعد مؤشرات الامن الغذائي مرأه تعكس الواقع الاقتصادي لذلك نجد ان الدول العينة التي تم تناولها (مصر، تونس) نجد انها تعاني من تدهور في الامن الغذائي نتيجة لعدم وجود سياسات زراعية فعالة، وتغير في الاحوال المناخية، ونقص في الموارد المائية، وقلة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، إذ تطرقنا في هذا الفصل الى تحليل واقع مؤشرات الامن الغذائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل الصدمة الصراع الروسي الاوكراني وبعد صدمة الصراع وتم تقسيم الفصل الى مبحثين حيث اختص كل مبحث لتحليل واقع المؤشرات الامن الغذائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في كل دولة من دول العينة (مصر، تونس) للمدة (2000_2023)

المبحث الأول /تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد المصري للمدة (2000_2023)

أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد المصري:

مصر من الدول النامية والتي تقع شمال شرق افريقيا، يحدها خليج العقبة من الشرق، والبحر الأحمر من الجنوب الشرقي، اما من الغرب فتحدّها ليبيا، ومن الجنوب السودان، بينما يحدها البحر الابيض المتوسط من الشمال، وتحدها فلسطين من الشمال الشرقي، وتبلغ مساحتها نحو "1,002,450" كيلو متر مربع بينما يقدر عدد سكانها في عام 2023 حوالي (104,5 مليون نسمة) حسب احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وتبلغ نسبة الشعب المصري (1.33%) من اجمالي سكان العالم وبذلك تحتل مصر المرتبة 14 في قائمة اكبر دول العالم حسب عدد السكان ولغتها الرسمية هي اللغة العربية وعملتها الجنيه المصري[1].

يعد الاقتصاد المصري واحداً من أهم الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يتسم بتنوع قطاعاته الاقتصادية وحجم استثماراته الكبيرة في العديد من المجالات يعتمد الاقتصاد المصري بشكل رئيسي على القطاع الزراعي ، إذ تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من (15%) وتعد الزراعة في مصر مصدر أساسي للتشغيل والدخل إذا يستوعب اكثر من (25%) من القوى العاملة اما القطاع الصناعي فهو الأخر يلعب دورا حيوياً في تنمية الاقتصاد المصري ونموه إذا يشمل مجموعة واسعة من الانشطة بما في ذلك التصنيع والتعدين والبناء وانتاج الطاقة حيث يساهم بنسبة (11,7%) من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي (28,2%) من القوى العاملة، وتعتمد مصر أيضا على قطاع السياحة الذي يعتبر من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري والدخل القومي والعملة الأجنبية حيث تمثل عائدات السياحة حوالي (12%) من الناتج المحلي الإجمالي ونحو(15%) من إيرادات مصر من العملات الأجنبية وتعد ثالث اكبر مصد للدخل الأجنبي بعد الصادرات وتحويل العملات من المصريين العاملين بالخارج"[2].

---

1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية تطور الاقتصاد المصري على الموقع الالكتروني الاتي:
www.sis.gov.eg

2) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية قطاعات الاقتصاد المصري على الموقع الالكتروني الاتي:
www.sis.gov.eg

تحظى عملية تحول الاقتصاد المصري من نظام الاقتصاد المخطط مركزيا الى نظام قائم على اقتصاد السوق بفضل الدور البارز الذي تلعبه في تطور الاقتصاد المصري وتحسين فرص النمو والتنمية المستدامة إحدى الخطوات الحاسمة نحو الإصلاحات الموجهة في السوق وكذلك برامج الخصخصة والرغبة في تحفيز مشاركة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع المنافسة، وتعزيز التوجيه النمو الاقتصادي"[1]"

ثانيا: تحليل بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر

1. تحليل الناتج المحلي للاقتصاد المصري للمدة (2000-2021)

يعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) مؤشراً رئيسياً لقياس النمو والاستقرار الاقتصادي لدولة، ومن الجدول (1) يتضح لنا ان حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات نموه قد ازدادت خلال مدة الدراسة (2000-2021)، وفي عام (2000) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (3,105.070مليار جنيه) وبلغ معدل نمو الناتج حوالي (6.37%) وكان نصيب الفرد من الناتج (43,505.83جنيه مصري) ، ويعزى سبب هذه الزيادة الى الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها مما من قبل الحكومة مما ساهم في زيادة الثقة في الاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، واستمر الاقتصاد المصري بالتطور والنمو حيث واصل الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع حتى عامي (2002-2004)، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 ارتفاع ملحوظ عن السنوات السابقة فقد بلغ نسبة الناتج الإجمالي (3,535.80 مليار جنيه) وبلغت نسبة نموه ما يقارب (4.09 %) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (45,610.06 جنيه مصري)، وقد شهد الاقتصاد المصري خلال العامين (2007-2008) ارتفاع كبير في نسبة الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ الناتج في عام 2007 حوالي (4,226.460 مليار جنيه) وبمعدل نمو قدره (7.09%) وبلغ نصيب الفرد منه (51,405.02 جنيه مصري) ، ويشير هذا الارتفاع الى تحسن الأداء والنمو الاقتصادي في تلك الفترة الزمنية التي جاءت انعكاسا للنجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي طبقته مصر نحو الاعتماد على الية السوق وما رافقها من تغيرات

[1]) منى فريد بدران واخرون،" لمحة عن الاقتصاد المصري"، مقال منشور على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،2013، ص 5:

www.gafinet.org

إيجابية في الاقتصاد المصري، وفي عام (2008) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (54,528.910 مليار جنية) وبمعدل نمو قدره (7.16%) وبلغ نصيب الفرد منه (54,015.45جنية مصري) ، وفي عام (2009) شهد الاقتصاد المصري تراجعاً في نمو الناتج حيث بلغ الناتج الإجمالي (4,740.580 مليار جنية) وكان معدل نموه (4.67%) وبلغ نصيب الفرد منه (55,444.65 جنية مصري)، وسبب هذا التراجع جاء نتيجة الازمة المالية العالمية (أزمة رهن العقاري) التي اثرت على اقتصادات العديد من دول العالم بما في ذلك مصر حيث تسببت هذه الأزمة انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ الاستثمار وتراجع الصادرات والتبادل التجاري، وفي عام (2011) (25 يناير) اندلعت ثورة شعبية مما أدت إلى اضطرابات سياسية واقتصادية اثرت ذلك على الاستثمارات وعلى القطاعات الاقتصادية مما ساهمت في تراجع النمو الاقتصادي إذ بلغ الناتج المحلي (5,072.540 مليار جنية) وبمعدل نمو (1.76%) وكان نصيب الفرد منه (56,867.03 جنية مصري)، اما في عام (2012) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (5,185.470 مليار جنية) ومعدل نموه (2.23%) ونصيب الفرد منه (56,833.03 جنبة مصري) ويرجع هذا الارتفاع الى الاستقرار في الاوضاع السياسية والأمنية مما ساهم ذلك في تحسين البيئة الاقتصادية وعكس ذلك على تحقيق النمو الاقتصادي والزيادة في الاستثمارات وتعزيز الانشطة الاقتصادية، اما في عام (2017) فنلاحظ ارتفاع كبير في نمو الناتج حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (6,187.450 مليار جنيه) وبمعدل نمو قدرة (4.18 %) وبلغ نصيب الفرد منه (60,786.77 جنيه مصري)، ويعود سبب ذلك الى الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة المصرية في تحقيق التحسن في النمو الاقتصادي في تلك الفترة، وفي عامي (2018_2019) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (6,517.310،6,879.150 مليار جنية) وبمعدل نمو (5.33%،5.55%) وكان نصيب الفرد منه (62,823.01،65,131.99 جنية مصري) على التوالي.

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري للمدة (2000-2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة) (مليار جنيه)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (جنيه مصري)
2000	3,105.070	6.37	43,505.83
2001	3,214.840	3.54	44,127.04
2002	3,291.680	2.39	44,246.78
2003	3,396.800	3.19	44,716.35
2004	3,535.800	4.09	45,610.06
2005	3,693.910	4.47	46,713.88
2006	3,946.720	6.84	48,948.73
2007	4,226.460	7.09	51,405.02
2008	4,528.910	7.16	54,015.45
2009	4,740.580	4.67	55,444.65
2010	4,984.590	5.15	57,128.34
2011	5,072.540	1.76	56,867.03
2012	5,185.470	2.23	56,833.03
2013	5,298.790	2.19	56,745.70
2014	5,453.300	2.92	57,047.49
2015	5,691.720	4.37	58,242.94
2016	5,939.120	4.35	59,519.75
2017	6,187.450	4.18	60,786.77
2018	6,517.310	5.33	62,823.01
2019	6,879.150	5.55	65,131.99
2020	7,123.380	3.55	66,285.46
2021	7,357.780	3.29	67,340.60

المصدر:

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

2- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، للسنوات (2009-2020)

3-البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicato

شكل (2)

نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2000_2021)

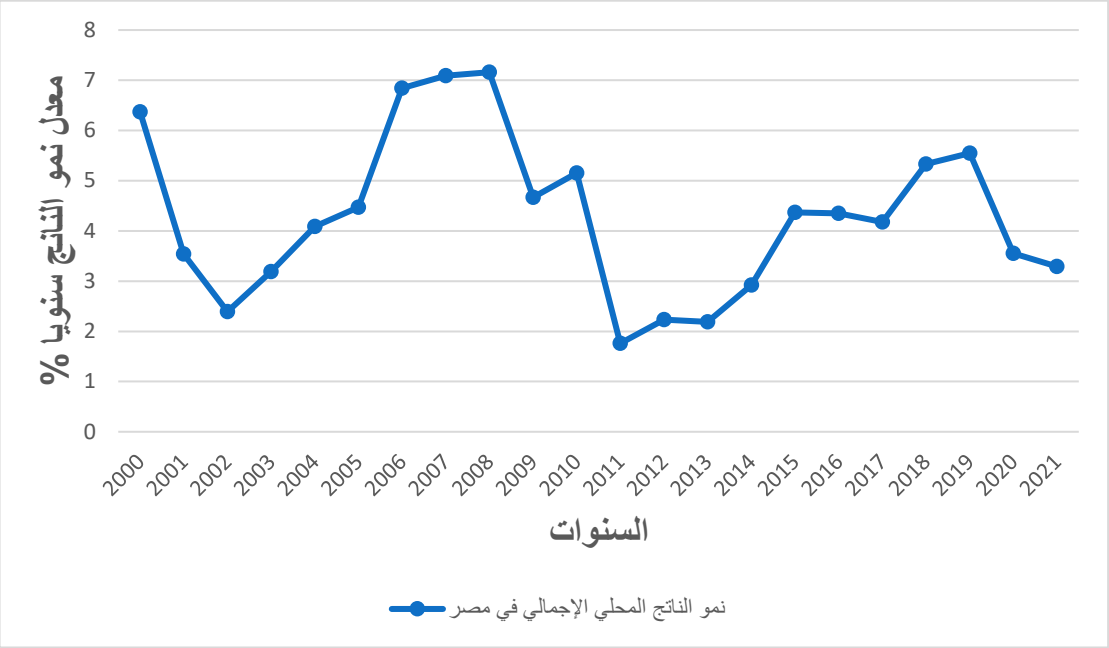

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ومن الشكل (2) نلاحظ ان هناك انخفاض كبير في نمو الناتج خلال العامين (2020-2021) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (7,123.380، 7,357.780مليار جنيه) على التوالي، وبمعدل نمو منخفض ليبلغ حوالي (3.55%،3.29%) وكان نصيب الفرد منه (66,285.46، 67,340.60 جنيه مصري) سبب هذا الانخفاض هو تأثير جائحة كورونا على العديد من الاقتصادات حول العالم بما في ذلك الاقتصاد المصري حيث تسبب في تباطؤ كبير في الانشطة الاقتصادية وانخفاض الانتاجية في الصناعة والخدمات مما تسبب الى حالة عدم اليقين التي يعيشها الافراد من المستهلكين والمستثمرين مما أدى ذلك الى انخفاض في حجم الاستثمارات"[1]".

[1]) الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية:

www.sis.gov.eg

2. تحليل معدلات التضخم للاقتصاد المصري للمدة (2000-2021)

ان معدلات التضخم مرتفعة في الاقتصاد المصري، وللسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة عملت الحكومة على تقليص حجم الطلب على السلع والخدمات من خلال خفض الانفاق الحكومي ومن ثم خفض الدخول وهذا سوف يؤدي بدوره الى خفض الطلب الكلي الفعال، واتجهت الحكومة على تحجيم السلع والخدمات عن طريق تقليص السيولة من السوق وذلك باستخدام أدواتها مالية ونقدية، من خلال بيانات الجدول (2) ومتابعة معدلات التضخم خلال مدة البحث، يتضح لنا ففي عام (2000) بلغ معدل التضخم حوالي (2.68%)، فقد استمر معدل التضخم بالانخفاض في الاعوام اللاحقة حتى بلغ معدل التضخم لعام (2004) حوالي (11.27%) هو اعلى بكثير من المعدل المعتاد في السنوات السابقة بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية مما كان له تأثير مباشر على الاقتصاد المصري الذي يعتمد بشكل كبير على المنتجات البترولية المستوردة وباعتبارها مستوردا للنفط مما أدى إلى زيادة تكاليف الانتاج والنقل وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وللتصدي لهذا التضخم اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات بما في ذلك زيادة سعر الفائدة وتعزيز السياسة النقدية تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من الانفاق وتقليل الطلب المحلي وتشجيع الادخار وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الانتاج والاستثمارات، مما ساهمت هذه الإجراءات في انخفاض معدل التضخم حتى سجل في عام (2005) حوالي (4.86%)، ثم عاود معدل التضخم بالارتفاع في الاعوام اللاحقة ، ففي عام (2008) شهدت مصر معدل تضخم مرتفع ليبلغ حوالي (18.31%) وسبب هذا الارتفاع جاء نتيجة الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) حيث أدت هذه الازمة إلى انخفاض في الاستثمارات الأجنبية وتدهور التجارة العالمية وارتفاع تكلفة السلع الأساسية بما في ذلك الغذاء والطاقة، مما أثر بشكل كبير في تراجع القدرة الشرائية ورفع تكلفة المعيشة لدى المصريين، ثم بدأ ينخفض معدل التضخم بصورة تدريجية حتى بلغ في العامين (2012_2013) حوالي (7.11%،9.46%) على التوالي، اما في عامين (2014_2015) فقد ارتفع بشكل طفيف حتى سجلا (10.07%، 10.37%) على التوالي، وفي عام (2017) كان هناك ارتفاع كبير في معدل التضخم ليبلغ حوالي (29.50%) هو أعلى معدل خلال مدة البحث، وذلك نتيجة قيام البنك المركزي المصري بتعويم عملة الجنية المصري مما أدى الى انخفاض كبير في قيمة العملة

المحلية مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الخام المستوردة، مما اثر هذا على القدرة الشرائية للإفراد وعلى الاستقرار الاقتصادي، وبذلك نفذت الحكومة المصرية مجموعه من السياسات النقدية والمالية للحد من التضخم في الأعوام التالية والحفاظ على الاستقرار اقتصادي بشكل فضل.

شهدت مصر في العامين (2018_2019) انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم ليبلغ (14.40%،9.15%) وسبب هذا الانخفاض الكبير عن العام السابق (2017) هو قيام الحكومة المصرية بتنفيذ السياسات المالية والنقدية، من بينها تقليل الانفاق العام ورفع سعر الفائدة، مما أدى إلى تحفيز الاستثمار وانخفاض معدل التضخم.

شكل (3)

معدل التضخم في مصر للمدة (2000_2021)

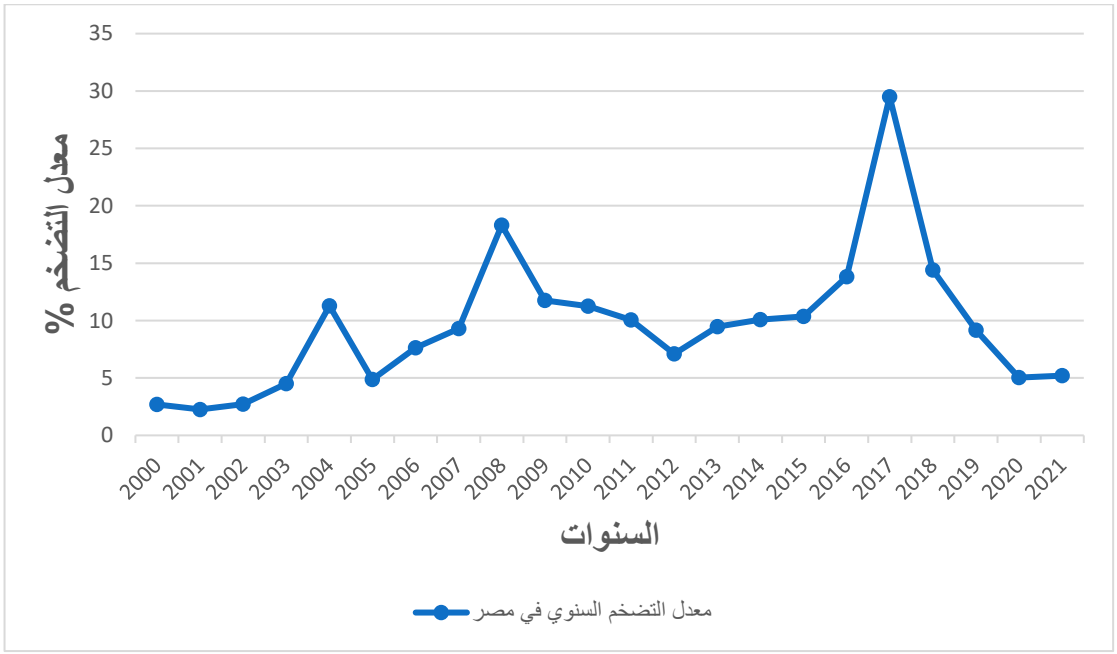

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ومن شكل (3) نلاحظ انخفاضاً في معدل التضخم في العامين (2020-2021) حتى بلغ حوالي (5.21%،5.04%) على التوالي، وذلك نتيجة جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية التي تسببت في الاغلاق التام والذي تسبب بالركود العالمي وكانت مصر جزءاً منه، إنّ التضخم سيظل تحديا في الاقتصاد المصري بسبب عدة عوامل منها: ارتفاع تكاليف الانتاج، والاضطرابات الاقتصادية

العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تعمل الحكومة في اتخاذ إجراءات للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشمل هذه الإجراءات زيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية، ومعاقبة المضاربة والتلاعب في الأسعار وتعزيز الانتاج المحلي.

3. تحليل البطالة في الاقتصاد المصري للمدة (2000-2021)

يعتبر مؤشر البطالة من اهم المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها لتقييم الوضع الاقتصادي للبلد الذي يعكس فيه مستوى العمالة في بلد ما، ونلاحظ من الجدول (2) كان معدل عالياً ومتزايداً خلال مدة الدراسة، وهناك عدة أسباب للبطالة منها: زيادة عدد الخريجين من التعليم عن الاحتياجات المتاحة في سوق العمل، وعدم توفر فرص العمل كافية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، النمو السكاني المتزايد الذي يتجاوز معدل النمو الاقتصادي، وقلة الاستثمار الأجنبي المباشر وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام.

وقد بلغ معدل البطالة في عام (2000) حوالي (8.98%)، ثم واصل معدل البطالة في الارتفاع على التوالي في عامي (2002-2003) إذ بلغ (10.01%) و(10.91%)، وفي عام (2005) بلغ معدل البطالة حوالي (11.05%) وفي عام (2006) سجل انخفاض خفيف في معدل البطالة حوالي (10.49%) وفي الاعوام اللاحقة سجل معدل البطالة تراجع طفيف، وفي عام (2011) ارتفع معدل البطالة ليبلغ (11.85%) ، وسبب هذا الارتفاع هو تأثر الاقتصاد المصري في الاوضاع السياسية والأمنية المعروفة (بثورة 25 يناير) التي شهدها البلد، واستمرت مصر في أتخاذ الإجراءات لمواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن الظروف السياسية الذي تسببت في تفاقم مشكلة البطالة ، حيث كان معدل البطالة يتجه بالارتفاع في الأعوام اللاحقة.

إذ بلغ معدل البطالة في (2012) حوالي (12.6%)، وبلغ في العامين (2013-2014) نفس النسبة (13.05%)، ففي الأعوام (2015،2016،2017) مازالت نسبة البطالة مرتفعة إذ بلغت (13.05%،12.45%،11.77%) على التوالي، اما في عام (2018) انخفض معدل البطالة إذ بلغ حوالي (9.86%)، وفي عام (2019) إذ بلغ معدل البطالة حوالي (7.85%) وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة، جاءت هذه التحسينات بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل حيث الزيادة في فرص العمل تعمل على تحسن الأداء الاقتصادي في العديد من القطاعات الاقتصادية.

جدول (2)

معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد المصري للمدة (2000-2021)

السنوات	معدل التضخم %	معدل البطالة%
2000	2.68	8.98
2001	2.26	9.26
2002	2.73	10.01
2003	4.50	10.91
2004	11.27	10.32
2005	4.86	11.05
2006	7.64	10.49
2007	9.31	8.8
2008	18.31	8.52
2009	11.76	9.09
2010	11.26	8.76
2011	10.06	11.85
2012	7.11	12.6
2013	9.46	13.15
2014	10.07	13.1
2015	10.37	13.05
2016	13.81	12.45
2017	29.50	11.77
2018	14.40	9.86
2019	9.15	7.85
2020	5.04	7.97
2021	5.21	7.44
متوسط المدة	9.85	10.33

1- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicato

2- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، للسنوات (2009-2021).

3- صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية للمدة (1995-2019).

4- متوسط المدة من عمل الباحثة.

شكل (4)

معدل البطالة في مصر للمدة (2000_2021)

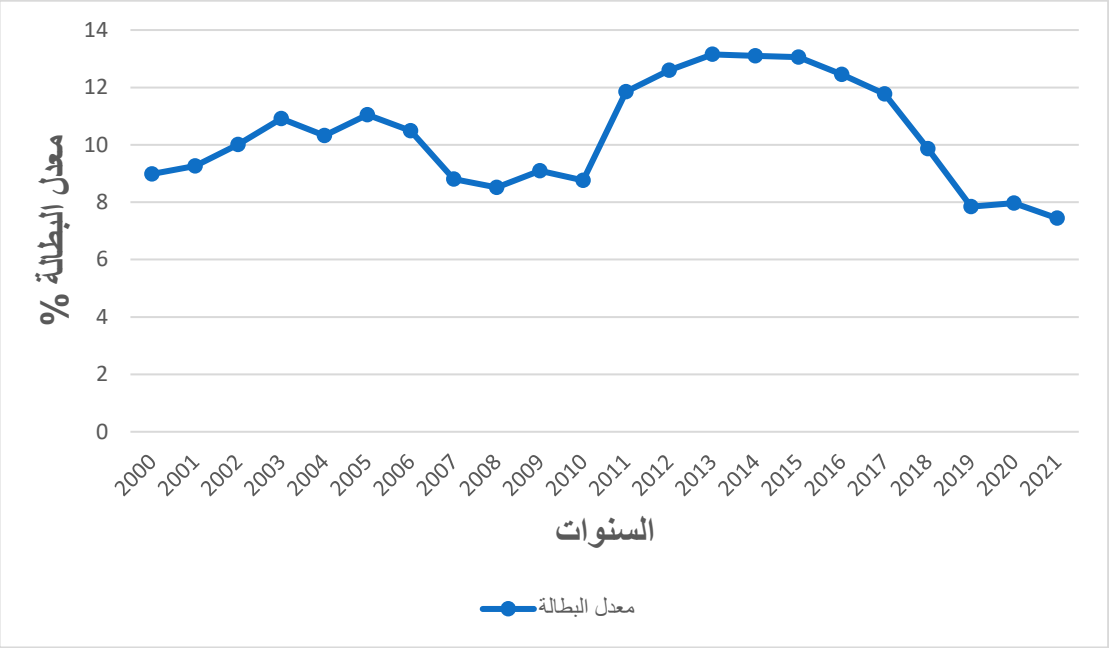

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

وفي عام (2020) فقد بلغ معدل البطالة حوالي (7.97%)، اما في عام (2021) فقد انخفض معدل البطالة بشـــكل طفيف ليبلغ (7.44%)، وقد تأثرت معدلات البطالة في عامي (2020-2021) بجائحة كورونا وذلك من خلال الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشـار الفيروس وأغلاق العديد من القطاعات الاقتصـادية مما سـبب ذلك في تراجع الانشـطة الاقتصادية في مصر وتسريح العديد من العمال وأثر ذلك على مستوى التوظيف في البلد.

إنّ البطالة في مصر لا تزال تحدياً كبيراً بين الشباب والخريجين، حيث يواجه العديد صعوبة في العثور على فرص العمل الملائمة لمؤهلاتهم ومهاراتهم، وهذا يســـتدعي تكثيف الجهود لتعزيز فرص العمل وتطوير سوق العمل في مصر وخلق بيئة مشجعة للاستثمار.

ثالثا: تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد المصري.

1. تحليل مؤشر الانتاج الغذائي المحلي.

يعتبر الانتاج الغذائي في مصر متنوعا وشاملا ويضم مجموعة من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وتشمل المحاصيل الزراعية الاساسية (القمح، الذرة، الرز)، اما فيما يخص الثروة الحيوانية يشمل انتاج الحوم وانتاج الألبان وعملت الحكومة المصرية على دعم وتطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الأمن الغذائي فضلاً عن الزيادة في المنتجات الزراعية لتحقيق العوائد الاقتصادية.

ونلاحظ إنّ الانتاج الغذائي للمحاصيل الأساسية (القمح، الذرة، الرز) متذبذب خلال مدة البحث، ففي عام (2000) كان الانتاج الغذائي للقمح حوالي (6.564 مليون طن) والذرة (6.474 مليون طن) والرز (6.000 مليون طن)، وفي عام (2001) نلاحظ انخفاضاً واضحاً في الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية إذ بلغ انتاج القمح (6.254 مليون طن) والذرة (6.093 مليون طن) والرز (5.226 مليون طن)، وشهدت مصر في تلك الفترة العديد من الاضطرابات والصراعات السياسية وهذا اثر سلباً على تراجع الانتاج الغذائي لتلك المحاصيل الزراعية، بينما في عام (2002) نلاحظ ان قطاع الزراعة قد تعافى بشكل واضح من خلال نمو الكميات المنتجة (القمح، الذرة، الرز) إذ بلغ الانتاج نحو (6.624 ، 6.430 ، 6.105 مليون طن) على التوالي وقد استمر هذا التعافي في نمو انتاج الغذاء الى عام (2009)، وبعدها انخفض انتاج الرز الى مستوى (5.520 مليون طن) وزيادة في أسعاره ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها: التغير المناخي الذي سبب في انخفاض مستوى مياه الري، وارتفاع تكاليف انتاج الأرز نتيجة ارتفاع أسعار الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية، مما جعل الكثير من المزارعين يفضلون تحويل أراضيهم لزراعة محاصيل أخرى تحقق عائدات أعلى، وقد ارتفع انتاج القمح إذ بلغ (8.522 مليون طن) وانتاج الذرة (7.686 مليون طن)، وفي عام (2010) انخفض انتاج القمح والذرة إذ بلغ (7.177، 7.041 مليون طن) على التوالي وقد تذبذب الانتاج خلال الأعوام اللاحقة حيث تراجع انتاج الرز في تلك الفترة إذ بلغ انتاجه (4.329 مليون طن).

جدول (3)

الانتاج الغذائي للسلع الاساسية في مصر للمدة (2000-2023)

(مليون طن)

السنوات	القمح	الذرة	الرز
2000	6.564	6.474	6.000
2001	6.254	6.093	5.226
2002	6.624	6.430	6.105
2003	6.844	6.530	6.176
2004	7.177	6.236	6.352
2005	8.140	7.085	6.125
2006	8.274	6.374	6.755
2007	7.379	6.243	6.876
2008	7.977	7.401	7.253
2009	8.522	7.686	5.520
2010	7.177	7.041	4.329
2011	8.407	6.876	5.675
2012	8.795	8.093	5.911
2013	9.460	7.956	5.724
2014	8.800	8.059	5.467
2015	9.607	7.803	4.817
2016	9.342	7.817	5.308
2017	8.421	8.542	4.960
2018	8.348	5.111	3.123
2019	8.558	7.593	4.804
2020	9.101	7.593	4.804
2021	9.000	7.500	4.841
بعد صدمة الصراع الروسي الأوكراني			
2022	8.648	7.874	4.600
2023	7.795	5.876	3.690

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على الموقع الالكتروني:

www.fao.org

شكل (5)

انتاج (القمح، الذرة، الرز) في مصر للمدة (2000-2023)

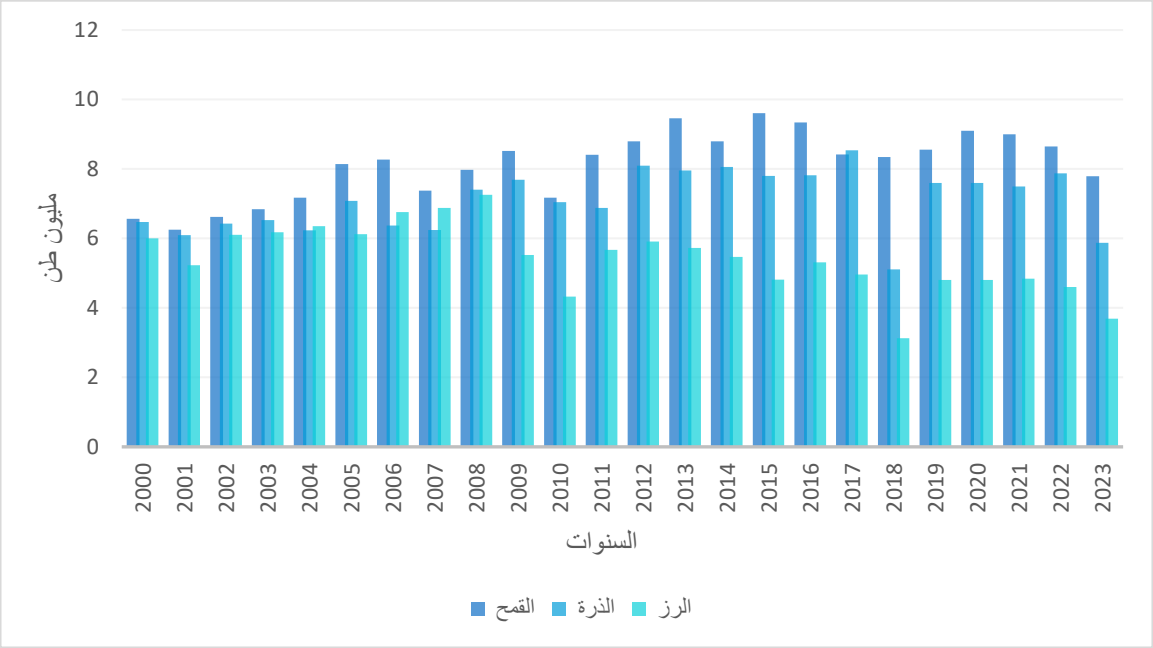

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

وفي عام (2013) شهدت مصر زيادة ملحوظة في انتاج الغذائي للمحاصيل الزراعية الأساسية ذلك بفضل الجهود الحكومية والزراعية المبذولة التي تهدف الى تعزيز الامن الغذائي من خلال استخدام تقنيات الري الحديثة والاسمدة العضوية وتطوير البذور المحسنة لزيادة انتاجية تلك المحاصيل إذ بلغ انتاج القمح (9.460 مليون طن) وانتاج الذرة (7.956 مليون طن) وانتاج الرز (5.467 مليون طن)، واستمر زيادة الانتاج الغذائي في هذا القطاع الحيوي خلال الأعوام اللاحقة، وفي عام (2018) تراجع الانتاج في الكميات المنتجة نتيجة التغير في المناخ وندرة المياه ونقص الدعم الحكومي مما تسبب في تعطيل الانتاج الزراعي وتأثيره على المحاصيل الزراعية الاساسية، ليبلغ انتاج القمح بحدود (8.348 مليون طن) وانتاج الذرة (5.111 مليون طن) وانتاج الرز (3.123 مليون طن)، اما في العامين (2020-2021) فقد شهد تحسن في الكميات المنتجة حيث سعت الحكومة المصرية لتحقيق الامن الغذائي وتحسين الانتاجية الزراعية، إذ بلغ انتاج المحاصيل الزراعية الأساسية (القمح، الذرة، الرز) في عام (2020) حوالي (9.101 ، 7.593 ، 4.804 مليون طن) على التوالي.

اما في عام (2021) فبلغت الكميات المنتجة للمحاصيل الأساسية على النحو التالي حيث شكل انتاج القمح (9.000 مليون طن) وانتاج الذرة (7.500 مليون طن) وانتاج الرز (4.841 مليون طن).

أماّ بعد أزمة الصراع الروسي الاوكراني شهد القطاع الزراعي في مصر تراجعاً في الانتاج الغذائي المحلي للمحاصيل الزراعية بسبب الاضطراب في التجارة العالمية مما أدى الى نقص في المدخلات الزراعية الرئيسية مثل الأسمدة والبذور فقد بلغ انتاج المحاصيل الأساسية (القمح، الذرة الرز) خلال العامين (2022_2023) (8.648،7.874،4.600 مليون طن)، (7.795، 5.876، 3.690 مليون طن) على التوالي.

2. تحليل مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان.

يعد مؤشر الانتاج الغذائي نسبة إلى عدد السكان في مصر من المؤشرات الحيوية التي تساهم في توفير الغذاء الكافي للسكان، وبالأخص تعتبر مصر من الدول ذات الكثافة السكانية العالية مما يجعلها تواجه تحديات كبيرة في تلبية احتياجات سكانها من الغذاء، وان فهم العلاقة بين مستوى الانتاج الغذائي وعدد السكان، لها تأثير كبير في الطلب على الغذاء وبالتالي يجب توفير تكنولوجيا وسياسات تشجع على زيادة الانتاج الغذائي بنسبة تتناسب مع زيادة السكان.

من خلال البيانات الجدول (4) نجد ان الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في عام (2000) بلغ (97.63%)، وفي عام (2001) انخفض الى (94.67%) وذلك نتيجة محدودية الأرضي الصالحة للزراعة مما أدى الى انخفاض الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان، اما في عام (2004) فقد بلغ (101.63%) وقد استمر بالزيادة خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغ في عام (2007) (109.39%) ثم ازداد في عام (2008) فقد بلغ (111.03%) ويعزى سبب هذا الارتفاع هو الدعم الحكومي لتعزيز التنمية الزراعية من خلال المبادرات والسياسات المختلفة ويشمل ذلك توسيع شبكات الري، وإدخال تقنيات الزراعة الحديثة، وتوفير الدعم المالي للمزارعين، اما في الأعوام اللاحقة فقد بدء بالانخفاض تدريجياً، وكان الانتاج الغذائي في عام (2009) (108.89%) وذلك نتيجة التزايد السكاني مما أدى إلى ضغط متزايد على الموارد الغذائية، وفي عام (2010) (101.33%) وواصل بالانخفاض حتى بلغ في عام (2013) (100.6%).

جدول (4)

الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان وانعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في مصر للمدة (2000-2021)

السنوات	الانتاج الغذائي الى نسبة عدد السكان (%)	انعدام الامن الغذائي (مليون نسمة)	نقص التغذية (% من اجمالي السكان)
2000	97.63	5.5	21.7
2001	94.67	5.5	21.1
2002	99.86	5.4	19.9
2003	101.01	5.3	19.2
2004	101.63	5.1	17.8
2005	103.52	5.1	17.8
2006	107.33	5.1	17.7
2007	109.39	5	16.9
2008	111.03	4.8	15.9
2009	108.89	4.6	14.7
2010	101.33	4.9	15.1
2011	103.4	5.3	15.7
2012	105.55	5.8	16.4
2013	100.6	6.2	16.8
2014	102.16	6.5	17.3
2015	101.31	6.8	17.6
2016	96.53	6.9	17.5
2017	97.02	7	17.2
2018	91.26	7	16.9
2019	93.23	7	16.4
2020	94.18	7.1	16.3
2021	97.63	7.8	17.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

شكل (6)

الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في مصر للمدة (2000_2021)

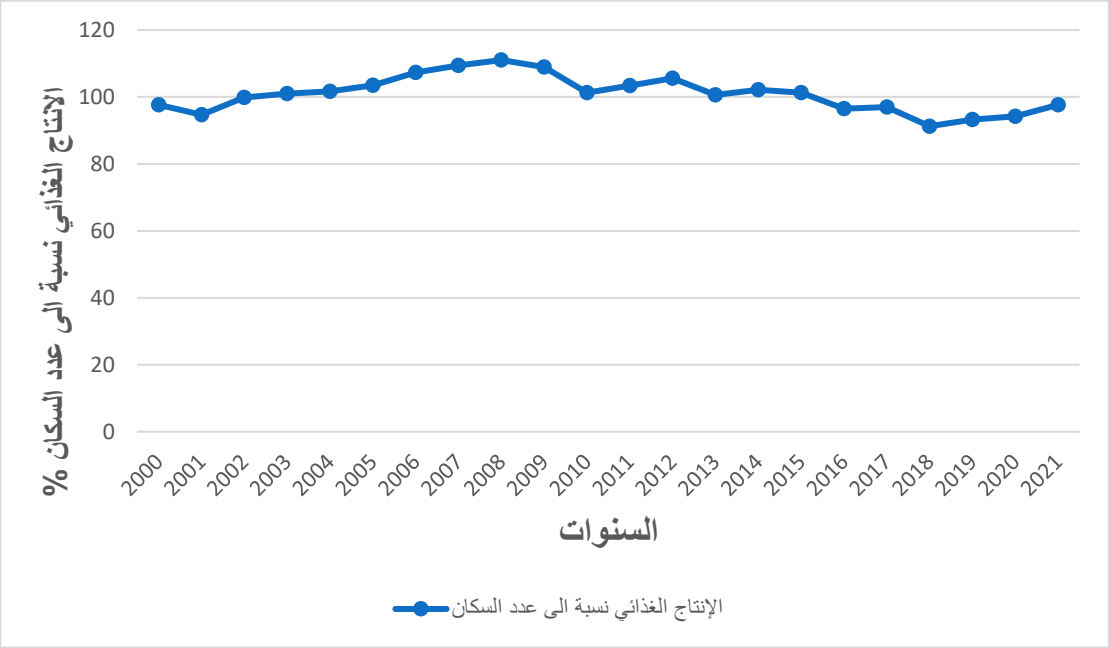

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

فقد ارتفع الانتاج الغذائي الى عدد السكان بشكل طفيف في عامي (2014_2015) (102.16%_101.31%) على التوالي، وتعزى هذه الزيادة الى اعتماد الزراعة الحديثة مما تمكن المزارعين من زراعة مساحات أكبر من الأراضي الزراعية وأدى هذا الى الزيادة الانتاجية مما ارتفاع نصيب السكان من انتاج الغذاء.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان خلال العامين ليبلغ (2017_2018) (97.02%_91.26%)، اما في عام (2021) فقد بلغ (97.63%).

3. تحليل مؤشر انعدام الامن الغذائي.

ان انعدام الأمن الغذائي احدى القضايا الأساسية التي يواجه السكان في مصر في عدم حصول الافراد على كميات كافية من الغذاء، مما أدى الى ارتفاع مستوى مؤشر انعدام الامن الغذائي، بالإضافة الى ذلك ان مصر تعاني من مشكلة توزيع الانتاج الغذائي، حيث تتمركز الزراعة في المناطق الريفية بينما يعيش أغلبية السكان في المدن، ومن جهة اخرى تؤثر التغيرات المناخية

على انتاجية الغذاء المتمثلة في شحة الامطار وارتفاع درجات الحرارة مما يؤثر على صلاحية الأرض الزراعية وتدني انتاجيتها، وبالتالي يؤثر سلبا التوازن الغذائي

ويتضح لنا من خلال بيانات الجدول (4) تزايد مؤشر انعدام الامن الغذائي في مصر، حيث ن بلغ نسبة مؤشر انعدام الامن الغذائي في عام (2000) حوالي (5.5 مليون نسمة)، واستمرت هذه النسب بالتزايد، إذ بلغ قيمة مؤشر انعدام الامن الغذائي في عام (2003) نحو (5.3 مليون نسمة)، وفقد انخفضت نسبة مؤشر انعدام الامن الغذائي خلال العامين (2005–2006) إذا بلغ نفس النسبة(5.1 مليون نسمة) على التوالي، واستمر مؤشر انعدام الامن الغذائي بالانخفاض حتى عام (2010) إذ بلغ حوالي (4.9 مليون نسمة)، وفي عام (2012) أصبحت نفطة تحول حيث ارتفعت قيمة مؤشر انعدام الامن الغذائي ليصل الى (5.8 مليون نسمة) واستمر هذا المؤشر بالتزايد تدريجيا حتى بلغ عام (2014) حوالي (6.5 مليون نسمة)، وفي عام (2018) بلغ انعدام الامن الغذائي حوالي (7 مليون نسمة) وكان عاما صعبا بالنسبة للمصريين بسبب التغيرات الاقتصادية وقد أدت هذه التغيرات الى ارتفاع تكلفة المعيشة مما اثر على قدرتهم في تامين الغذاء الكافي.

شكل (7)

انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في مصر للمدة (2000–2021)

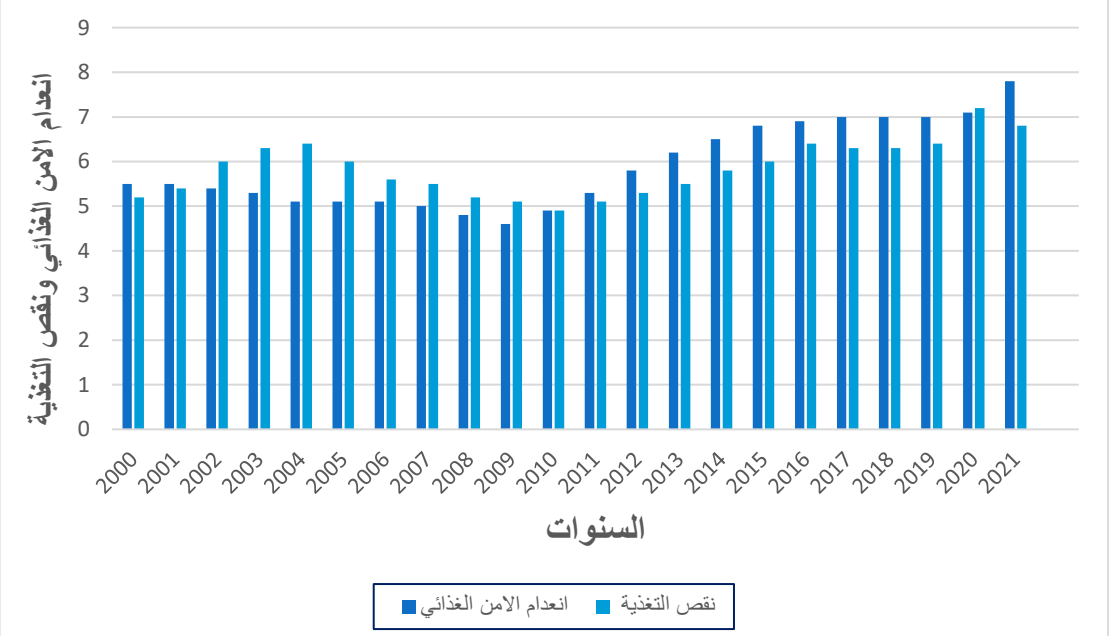

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

واستمرت مشاكل انعدام الامن الغذائي في الأعوام اللاحقة، إذ بلغت قيمة المؤشر في العامين (2020-2021) حوالي (7.1، 7.8 مليون نسمة) على التوالي وهي نسب عالية مقارنة بسلسلة مدة الدراسة وذلك نتيجة جائحة كورونا التي أدت الى تفاقم الوضع حيث واجه العديد من افراد المجتمع انعداماً في الأمن الغذائي.

4. تحليل مؤشر نقص التغذية

إنّ نقص التغذية في مصر من المشكلات الصحية الرئيسية التي تؤثر على افراد المجتمع مما يتسبب بتدهور في الصحة العامة وتقليل الانتاجية، ومن بيانات الجدول (4) يتبين لنا ان نقص التغذية للمدة (2000-2021) متذبذب خلال مدة الدراسة، بلغ معدل نقص التغذية عام (2000) (21.7% من اجمالي السكان) وانخفضت قيمة المؤشر بشكل طفيف في عام (2001) لتصبح (21.1% من اجمالي السكان)، وفي عام (2002) بلغ معدل نقص التغذية حوالي (19.9%من اجمالي السكان) ، واتجه معدل نقص التغذية في بالانخفاض خلال الأعوام اللاحقة ، ففي عام (2006) انخفض نقص التغذية ليبلغ (17.7%من اجمالي السكان) ، واستمر الانخفاض في معدل نقص التغذية حتى بلغ في عام (2008) (15.9% من اجمالي السكان)، فقد بلغ معدل نقص التغذية في العامين (2009-2010) حوالي (14.7%، 15.1% من اجمالي السكان) ، واستمر بالزيادة طيلة الأعوام اللاحقة على خلاف الأعوام الماضية، فقد ارتفع معدل نقص التغذية في عام (2011) ليبلغ حوالي (15.7% من اجمالي السكان) ، ويعزى ذلك الى حدوث (ثورة 25 يناير) حيث تسببت الاضطرابات السياسية والأمنية بتوقف العديد من الانشطة الاقتصادية بما في ذلك القطاع الغذائي مما أدى ذلك إلى نقص في توفير الغذاء، وفي عام (2012) فقد زاد معدل نقص التغذية (16.4% من اجمالي السكان)، وفي عام (2013) بلغ معدل نقص التغذية حوالي (16.8% من اجمالي السكان) واستمرت بالتزايد بصورة تدريجية، فقد بلغ معدل نقص التغذية في عام (2015) حوالي (17.6% من اجمالي السكان)، سبب هذه الزيادة هو ارتفاع معدل البطالة في هذه المدة وتصبح الأسر المعرضة للبطالة أكثر عرضة للنقص التغذية إذا تقل الإمكانيات المالية لشراء المواد الغذائية، اما في عام (2017) بلغ معدل نقص التغذية (17.2% من اجمالي السكان)، يعود ذلك الارتفاع الى الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد هو التضخم المرتفع وانخفاض العملة المحلية الذي ساهمت في ارتفاع أسعار الغذاء مما أدى الى نقص التغذية.

إماّ في عام (2019) بلغ معدل نقص التغذية (16.4% من اجمالي السكان)، واتخذ معدل نقص التغذية بالارتفاع في عامي (2020–2021) حيث بلغ (16.3%،17.8% من اجمالي السكان) وذلك تسببت تداعيات جائحة كورونا في تفاقم مشكلة نقص التغذية من خلال الاجراءات الاحترازية والحجر الصحي التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس في تقليص الانشطة الاقتصادية وتعطيل سلاسل التوريد الغذائي مما أدى الى ارتفاع نقص التغذية.

رابعاً: تحليل انعكاس صدمة الصراع الروسي– الاوكراني على مؤشرات الامن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد المصري

بعد صدمة الصراع الروسي الاوكراني كان هناك تراجعاً ملحوظاً في بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي وذلك نتيجة تأثير الاقتصاد المصري بصدمة الصراع الروسي الاوكراني بشكل عام والقطاع الغذائي بشكل خاص مما تسبب الى صدمة غذائية كبيرة في مصر.

ونلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) والتي تعكس قيم مؤشرات الدراسة خلال العامين (2022_2023) حيث عانى السكان في مصر من انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية حيث سجل كل من هما على التوالي (9.1، 9.8 مليون نسمة)، (20%، 22% من أجمالي السكان)، وذلك نتيجة اضطرابات في الإمدادات الغذائية العالمية، وأدى هذا الصراع بين البلدين إلى انخفاض المعروض العالمي من السلع الغذائية الأساسية، مما زاد من صعوبة في تأمين الإمدادات الغذائية الكافية للسكان، شهدت مصر انخفاضاً ملحوظاً في الانتاج الغذائي الى عدد السكان ليبلغ (91.8%) وسبب ذلك تأثير الصراع الروسي الاوكراني على الواردات المنتجات الغذائية مما أدى الى النقص في الموارد الغذائية الاساسية.

حيث عانت مصر قبل صدمة الصراع الروسي الاوكراني وبعد الصدمة الصراع من انعدام في الامن الغذائي ونقص في التغذية بسبب تباطؤ نموها الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وزاد الوضع سوء في عامي (2022_2023) بعد صدمة الصراع حيث سجل كل منهما اعلى نسبة خلال مدة الدراسة.

وفي عام (2022) فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عما كان عليه في عام 2021 اذ بلغ (6.6%) وان هذه الزيادة اثرت بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج اذ بلغ (70,659.45 جنية مصري) يعود ذلك الى الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المصرية في تعزيز الاقتصاد، وفي عام (2023) انخفض معدل نمو الناتج ليبلغ (3.9%) وكان نصيب الفرد من

الناتج (69,429.54 جنية مصري) ، اما معدل التضخم ارتفاع فقد ارتفاع في عامي (2022_2023) ليسجلا (18.7%،38.2%)، ويعزى سبب هذا الارتفاع الى تأثير السلبي للصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد المصري حيث تعتمد مصر بشكل كبير على واردات الغذائية من هذين البلدين فقد تسبب الصراع الى انقطاع سلاسل التوريد مما انعكس ذلك الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية في مصر، اما معدل البطالة فقد سجلا حوالي (8.98% ، 7%) نتيجة تأثير الصراع أدى الى انخفاض في الاستثمار الأجنبي مما حده من قدرة البلد على توسيع صناعاتها وخلق فرص العمل.

الجدول (5)

تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد المصري خلال الصدمة الصراع الروسي الاوكراني

السنوات	نمو الناتج الإجمالي المحلي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (جنية مصري)	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان (%)	انعدام الامن الغذائي (مليون نسمة)	نقص التغذية (%) من اجمالي السكان
2021	3.29	67,340.60	5.21	7.44	97.63	7.8	17.8
بعد صدمة الصراع الروسي الأوكراني							
2022	6.6	70,659.45	18.7	8.98	91.8	9.1	20
2023	3.9	69,429.54	38.2	7	90.89	9.8	22

المصدر:

1-البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicato

2-البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، للسنوات (2021،2022،2023).

3-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) التي تم الحصول عليها من الموقع www.fao.org

إذ يعد الصراع الروسي الأوكراني من الصراعات السياسية التي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي على مستوى العالم بشكل عام وعلى الدول المستوردة للسلع الغذائية بشكل خاص، وان مصر إحدى اكثر الدول المتضررة من هذا الصراع ولها تأثير واضح على الامن الغذائي بسبب اعتمادها بشكل كبير على الواردات الغذاء لتلبية احتياجاتها الغذائية من أسواق روسيا وأوكرانيا،

حيث يعتبر البلدين مورد اساسي للعديد من السلع لمصر وتأتي قائمة الحبوب على رأس قائمة السلع الاستهلاكية التي تستوردها مصر، وحيث تبلغ استيراد الغذاء حوالي (80%) من اجمالي واردات مصر من روسيا واوكرانيا، وان توتر العلاقات بين هذين البلدين يؤدي الى زيادة في أسعار المنتجات أو قلة في الكميات المتاحة مما يؤثر سلبا على الامن الغذائي في مصر ويزداد تأثيره السلبي على ضعف في الامدادات الغذائية وقدرتها على التكيف مع الصدمات الخارجية"[1].

جدول (6)

واردات مصر من الغذاء من روسيا واوكرانيا

السنوات	واردات مصر من روسيا (%)	واردات مصر من أوكرانيا (%)
2020	60	25
2021	40	21
2022	50	8
2023	45	7

المصدر:

احصاءات التجارة الدولية من الموقع:www.trademap.org

تستورد مصر احتياجاتها للسلع الغذائية من روسيا واكرانيا لتحقيق الاكتفاء والتصدي للنقص الغذائي المحلي لسد احتياجات السكان ، وفي عام (2020) بلغت نسبة واردات مصر للغذاء من روسيا حوالي (60%) من اجمالي وارداتها الغذائية ومن أوكرانيا حوالي (25%) من وارداتها الغذائية، وفي عام (2021) انخفضت واردات مصر الغذائية من كلا البلدين حيث بلغت نسبة واردات مصر للغذاء من روسيا (40%) ومن أوكرانيا حوالي (21%) ويعزى هذا الانخفاض الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا حيث أدت هذه الازمة الصحية العالمية الى تعطيل سلاسل التوريد العالمية وقيودا على التجارة الدولية، اما في عامي (2022_2023) إذ بلغت نسبة واردات مصر الغذائية من روسيا حوالي (50%،45%) ومن أوكرانيا (8%،7%) على التوالي، واحدى العوامل

1) مصطفى عبد السلام،" أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية_الاوكرانية"، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 29 اذار/مارس 2023، ص8.

الرئيسية التي ساهمت في هذا الانخفاض هو عدم الاستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بين البلدين وارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

شكل (8)

نسبة استيراد مصر للغذاء من روسيا واوكرانيا

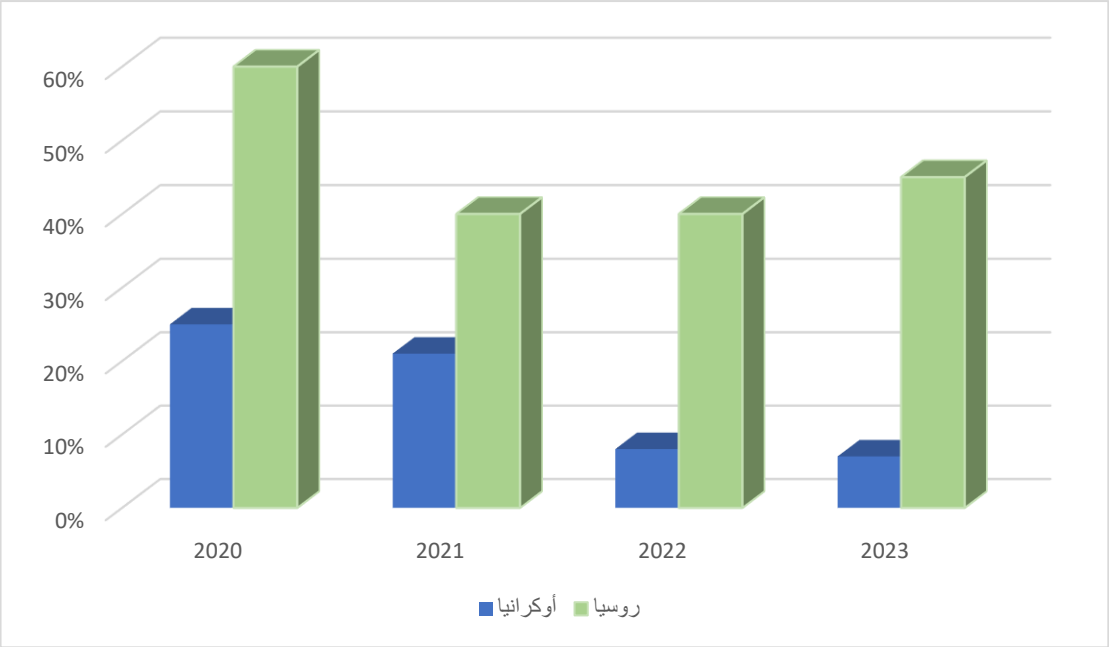

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه ان نسبة واردات مصر للغذاء من روسيا ارتفعت الى (50%) يقابله انخفاض كبير جدا لواردات مصر من أوكرانيا وذلك نتيجة فرض روسيا عقوبات اقتصادية على أوكرانيا وتأثرت بذلك دوائر الانتاج وموانئ التصدير الاوكرانية مما سبب صعوبة في توريد الغذاء الى الدول المستوردة.

الجدول (7)

مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا وأوكرانيا ومصر للعام 2022

الأشهر	المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا (%)	المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في أوكرانيا (%)	المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في مصر (%)
كانون الثاني	12.68	13.94	12.43
شباط	13.02	14.31	17.65
اذار	20.14	18.88	19.72
نيسان	22.67	22.41	25.97
أيار	22.00	23.62	24.81
حزيران	19.46	27.70	22.38
تموز	17.96	28.83	22.37
اب	16.79	30.66	23.13
أيلول	14.89	31.68	21.70
تشرين الأول	12.37	35.74	23.93
تشرين الثاني	11.32	35.07	29.96
كانون الأول	10.36	34.40	37.26

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

إنّ المستوى العام لأسعار السلع الغذائية له دور مهم ورئيسي في تحقيق الامن الغذائي والاستقرار الاجتماعي وان التقلبات التي تحدث في أسعار الغذاء بشكل مفاجئ وبنسب كبيرة تؤدي الى مشاكل كثيره ومنها انعدام الامن الغذائي وان تقلبات أسعار المواد الغذائية في كلا البلدين (روسيا وأوكرانيا) اثرت بشكل واضح على المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في مصر لكون هذين البلدين يشكلان نسباً كبيرة من واردات الغذاء لمصر، وان أي زيادة في أسعار المواد الغذائية تؤدي إلى

ضغوط تضخمية وانخفاض في القوة الشرائية وزيادة تكلفة المعيشة وبالتالي يؤدي الى صدمة غذائية.

ومن بيانات الجدول رقم (7) ان أسعار الأغذية في روسيا وأوكرانيا ومصر في كانون الثاني بلغت في روسيا (12.68) وأوكرانيا (13.94) ومصر (12.43)، اما بعد حدوث الصراع الروسي الاوكراني في شهر شباط من عام (2022) فقد ارتفعت مستويات الأسعار حيث بلغ مستوى العام للأسعار الغذاء هذا الشهر في روسيا (13.02) وفي أوكرانيا (14.31) مما انعكس هذا الارتفاع في مصر بشكل واضح على أسعار الغذاء للمصر حيث بلغ (17.65) واستمر هذا الارتفاع في أسعار الغذاء للأشهر التي تلتها (اذار، نيسان، أيار).

شكل (9)

المستوى العام للأسعار الغذاء في روسيا واوكرانيا ومصر

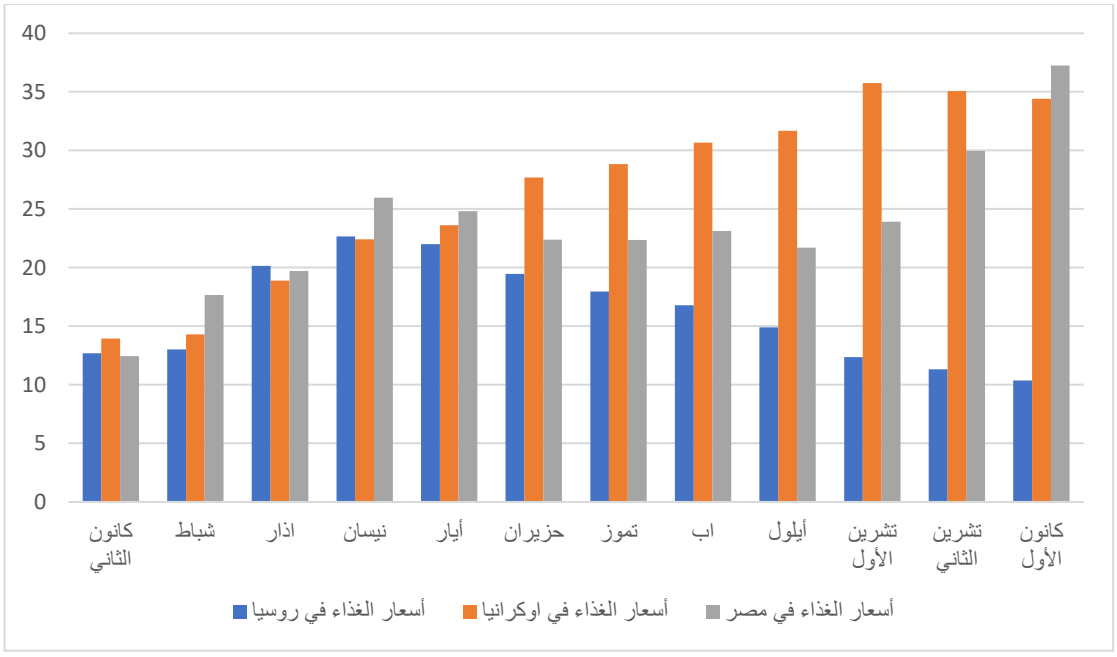

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من الجدول (7) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

يبين الشكل البياني (23) انخفاض تدريجي للمستوى العام لأسعار الغذاء في روسيا، حيث بلغ في شهر حزيران (19.46) في حين استمر ارتفاع أسعار الغذاء في أوكرانيا (27.70) وفي مصر هنالك انخفاض طفيف في المستوى العام للأسعار الغذاء (22.38)، اما في شهر أب استمر الانخفاض في روسيا حيث وصل (16.79) في حين ارتفع في أوكرانيا ليبلغ (30.66) وفي

مصر هنالك ارتفاع طفيف في أسعار الغذاء حيث بلغ (23.13)، وفي أيلول بلغ المستوى العام للأسعار الغذاء في روسيا (14.89) وفي أوكرانيا (31.68) وانخفض المستوى العام للأسعار الغذاء في مصر بلغ (23.13) نتيجة المباحثات الاوربية الروسية حول اعادة تصدير الغذاء من أوكرانيا ونتيجة فشل المباحثات ارتفع المستوى العام للأسعار الغذاء في شهر تشرين الأول اذ سجلت في مصر (23.93) وفي أوكرانيا (35.74) وفي روسيا (12.37)، وفي تشرين الثاني وكانون الأول هنالك استقرارا في المستوى العام لأسعار الغذاء في روسيا اذ بلغ على التوالي (11.32، 10.36) وفي أوكرانيا بلغ المستوى العام للأسعار في شهري تشرين الثاني وكانون الأول على التوالي (35.07، 34.40) اما في مصر بلغ على التوالي (29.96، 37.26) وهناك ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار الغذاء مصر في شهري تشرين الثاني وكانون الثاني نتيجة الاضطراب التجارة العالمية الناجمة عن هذا الصراع.

أدى الصراع الروسي الاوكراني الى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف الجنيه المصري، اي ارتفاع كبير في السلع المستوردة والمحلية، فقد ارتفع مؤشر التضخم الشهري الصادر من البنك المركزي من (8.8%) في شباط 2022 الى (10.49%) في نهاية اذار 2022 وسوف تؤدي ارتفاع معدلات التضخم الناجمة عن الصراع الى انخفاض الدخل للمواطن المصري ومن ثم ارتفاع تكلفة المعيشة، وفي 21 اذار من عام 2022 اتخذ البنك المركزي قرارا بتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي بحوالي (16%) بغية تخفيف حدة الصرع "[1]".

[1]) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري:

(cbe.org.eg)

المبحث الثاني / تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد التونسي للمدة (2000_2021)

أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد التونسي:

تعتبر تونس من الدول النامية، التي تقع شمال قارة افريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال والشرق، ويحدها من الغرب الجزائر، ومن الجنوب الشرقي ليبيا، وتبلغ مساحتها نحو (163,610 كيلو متر مربع) ويقدر عدد سكانها في عام 2023 حسب إحصائية المعهد الوطني التونسي للإحصاء (11,850,232 مليون نسمة) أي تشكل نسبة (0.15%) من اجمالي سكان العالم وبذلك تحتل تونس المرتبة 79 في قائمة أكبر دول العالم حسب عدد السكان، ولغتها الرسمية هي العربية وعملتها الدينار التونسي"[1]".

يعد الاقتصاد التونسي واحداً من أهم الاقتصادات في منطقة شمال إفريقيا حيث تتميز تونس بقطاعات اقتصادية متنوعة وقوية تساهم في تعزيز نموها الاقتصادي ويستند الاقتصاد التونسي على الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة والخدمات، وتلعب دوراً مهماً في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل، ويعتبر القطاع السياحة من أهم دعائم الاقتصاد التونسي حيث يتوافد السياح من جميع انحاء العالم لاستكشاف ثقافة تونس الفريدة وتاريخها الغني وتعمل الحكومة التونسية على تطوير وتعزيز هذا القطاع من خلال الاستثمارات في البنية التحتية حيث يساهم القطاع السياحي أكثر من (7%) من الناتج المحلي الإجمالي، اما القطاع الصناعي في تونس يعد من القطاعات الحيوية الذي يتم تنميته وتطويره بشكل مستدام من خلال جذب الاستثمارات وتعزيز التكنولوجيا ويعمل على توفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تصدير منتجاته، إذ يساهم بنسبة (28,6%) من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي (34%) من القوى العاملة، ويعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصاد التونسي حيث يساهم في توفير سبل العيش للكثير من السكان ويساهم في النمو الاقتصادي حيث يشكل نسبة (21.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر صناعة الزيتون من أهم الانشطة الزراعية في تونس وتشكل

[1]) معهد الإحصاء الوطني التونسي وفقا من الموقع ادناه:

/http://www.mdici.gov.tn

جزء الاكبر من الصادرات الزراعية ويشتهر زيت الزيتون التونسي بجودته العالية ويتم تصديره إلى العديد من البلدان فيشكل نسبة (30%) من حجم الصادرات الزراعية.

شهدت تونس العديد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد التونسي فكانت لثورة الياسمين التي حدثت في تونس في أواخر عام 2010 التي تسببت بانخفاض النمو الاقتصادي والانتاج الصناعي وتوقفت العديد من الشركات عن الانتاج وانخفاض الاستثمار وتراجعت الصادرات ما أدى الى الاضطرابات الاقتصادية في البلد، وكذلك جائحة كورونا قد تسببت في تداعيات سلبية على العديد من القطاعات اقتصادية الرئيسية مثل السياحة والنقل والتجارة وذلك بسبب إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس، بالإضافة الى ذلك تأثير تونس بالصراع الروسي الاوكراني فقد تدهور الوضع الاقتصادي والغذائي[1].

ثانيا: تحليل بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في تونس

1. تحليل الناتج المحلي للاقتصاد التونسي للمدة (2000-2021).

تواجه تونس تحديات عديدة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو المستدام، فان الانعكاسات السلبية للتغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل السياسية أثرت بشكل سلبي على استقرار النمو الاقتصادي في البلاد، ففي عامين (2000_2001) بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (54,870.00، 56,953.00 مليار دينار) وبلغت نسبة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي (4.71%،3.80%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (5,546.26، 5,698.17 الف دينار تونسي)، وفي عام (2002) انخفض الناتج المحلي ليبلغ (57,707.00 مليار دينار) وبمعدل نمو (1.32 %) وبلغ نصيب الفرد منه (5,716.66 الف دينار تونسي)، اما في الأعوام اللاحقة فقد بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع وفي عام (2005) بلغ الناتج (64,188.00 مليار دينار) وبمعدل نمو (6.24 %) وكان نصيب الفرد من الناتج (6,236.60 الف دينار تونسي)، وحققت تونس معدلات نمو مرتفعة في عام (2007) حيث بلغ الناتج (74,600.00 مليار دينار) وبمعدل نمو (6.71 %) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (7,050.83 الف دينار تونسي)، وشهدت تونس في عام (2010) انخفاضاً ملحوظاً

U.S. Energy Information Administration - EIA - Independent Statistics and Analysis
(1) https://web.archive.org/web/20170609063409/https://www.eia.gov/

إذ بلغ الناتج المحلي (82,509.00 مليار دينار) وبمعدل نمو (2.97%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج (7,573.09 الف دينار تونسي، و في عام (2011) فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (80,820.00 مليار دينار) وبمعدل نمو سالب (2.05- %) وبلغ نصيب الفرد من الناتج (7,325.67 الف دينار تونسي)، وان سبب هذا الانخفاض في معدل نمو الناتج هي الثورة التونسية مما أثر ذلك على الاقتصاد التونسي بالأحداث السياسية والاجتماعية التي هزت البلد خلال تلك الفترة اثر ذلك على أداء القطاعات الاقتصادية، وان انعدام الوضع الأمني وحالة عدم اليقين التي كانت سائدة أدت الى تخفيض حجم الاستهلاك وانخفاض الاستثمار الأجنبي مما اثر سلبا على النمو الاقتصادي، اما في عام (2012) شهد الاقتصاد التونسي ارتفاعاً في النمو الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر هذا النمو مؤشر إيجابي على تحسين الوضع الاقتصادي في البلد حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (84,228.00 مليار دينار) وبمعدل نمو (4.22 %) ونصيب الفرد من الناتج (7,634,794 الف دينار تونسي)، وتعزى هذه الزيادة إلى الاستقرار السياسي والأمني وقد أدى هذا الاستقرار إلى انتعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفي عام (2013) انخفض نمو فقد بلغ الناتج المحلي (86,275.00 مليار دينار) وبلغ معدل نموه (2.43%) وكان نصيب الفرد منه (7,634.79 الف دينار تونسي) ، وفي عام (2014) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (88,941.00 مليار دينار) وبلغ معدل نموه (3.09%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج (7,782.12 الف دينار تونسي) ويعزى الارتفاع نتيجة لجهود الحكومة في تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات المختلفة، اما في عام (2015) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (89,802.00 مليار دينار) وبمعدل نمو منخفض (0.97%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج (7,769.85الف دينار تونسي).

جدول (8)

الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد التونسي للمدة (2000-2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة) (مليون دينار)	نمو الناتج المحلي الإجمالي%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دينار تونسي)
2000	54,870.00	4.71	5,546.26
2001	56,953.00	3.80	5,698.17
2002	57,707.00	1.32	5,716.66
2003	60,420.00	4.70	5,927.21
2004	64,188.00	6.24	6,236.60
2005	66,426.00	3.49	6,394.33
2006	69,909.00	5.24	6,668.53
2007	74,600.00	6.71	7,050.83
2008	77,761.00	4.24	7,280.82
2009	80,128.00	3.04	7,429.98
2010	82,509.00	2.97	7,573.09
2011	80,820.00	-2.05	7,325.67
2012	84,228.00	4.22	7,537.65
2013	86,275.00	2.43	7,634.79
2014	88,941.00	3.09	7,782.12
2015	89,802.00	0.97	7,769.85
2016	90,805.00	1.12	7,770.69
2017	92,837.00	2.24	7,859.98
2018	95,274.00	2.62	7,984.11
2019	96,787.00	1.59	8,032.61
2020	88,252.00	-8.82	7,256.61
2021	92,140.00	4.41	7,513.76

المصدر:

البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicato

شكل (10)

نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس (2000-2021)

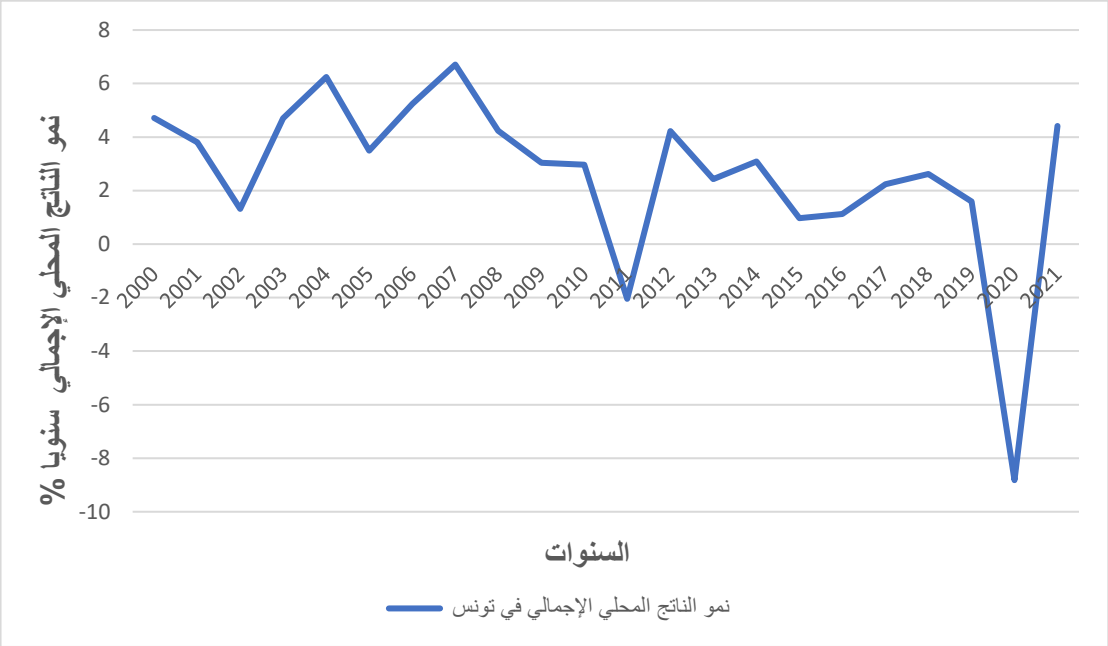

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

وفي عام (2016) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (90,805.00 مليار دينار) وبمعدل نمو (1.12%) ونصيب الفرد من الناتج (7,770.69 الف دينار تونسي) وان سبب وراء هذا الانخفاض هو الظروف السياسية والأمنية التي اثرت على القطاع السياحة التي تساهم في زيادة نمو الناتج المحلي، وفي عام (2018) تحسن الناتج المحلي الإجمالي (95,274.00 مليار دينار) وبمعدل نمو (12.62%) ونصيب الفرد من الناتج من المحلي (7,984.11 الف دينار تونسي) حيث تمكنت الحكومة التونسية من تنفيذ إصلاحات اقتصادية مما أدى إلى تحسين الاستثمار في البلاد، وفي عام (2020) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (88,252.00 مليار دينار) وبمعدل نمو سالب (8.82-%) ونصيب الفرد من الناتج (7,256.61 الف دينارتونسي)، وذلك نتيجة تفشي جائحة كورونا وهذه من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور الأداء الاقتصادي حيث تسببت الإجراءات الاحترازية والإغلاق العام في تأثير على الانشطة الاقتصادية وتقلص حجم الانتاج في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، اما في عام (2021) وبعد تخفيف القيود المفروضة عاودت القطاعات الاقتصادية للعمل ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ

(92,140.00 مليار تونسي) وبمعدل نمو (4.41%) وارتفع نصيب الفرد ليبلغ (7,513.76 الف دينار تونسي) [1].

2. تحليل معدلات التضخم للاقتصاد التونسي للمدة (2000-2021).

ان معدل التضخم من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الاقتصاد التونسي بشكل مباشر من خلال تغير قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة خلال فترة زمنية محددة، ومن خلال ما موضح في الجدول (10) ومتابعة معدلات التضخم خلال مدة الدراسة شهد الاقتصاد التونسي في الفترة الاولى معدلات تضخم معتدلة نسبيا، فقد سجل معدل التضخم لعام (2000) (2.96%)، و بلغ معدل التضخم في عام (2001) (1.98%) وفي عام (2003) بلغ معدل التضخم (2.72%) واستمر معدل التضخم بالانخفاض خلال الأعوام التالية، إذ بلغ عام (2005) (2.02%) وان سبب هذا الانخفاض هو تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين الانتاجية وخفض التكاليف وتضمنت هذه الإصلاحات الى تعزيز كفاءة سوق العمل وجذب الاستثمار الأجنبي وقد تمكنت تونس من تحسين قدرتها التنافسية الاقتصادية وبالتالي اثرت بشكل إيجابي على استقرار الأسعار، وفي عام (2008) شهدت تونس ارتفاع طفيف في معدلات تضخم لتسجل (4.35%) وكان سبب ذلك هو الزيادة في أسعار النفط وتأثير الازمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري) مما أدى الى زيادة في تكاليف الانتاج والنقل واضطرت الشركات الى زيادة أسعار السلع والخدمات، اما في عام (2009) تم اعتماد سياسات اقتصادية صارمة بالتعاون مع تنفيذ برامج إصلاحات هيكلية تم بذلك خفض معدل التضخم الى مستوياته الطبيعية حيث بلغ نحو (3.66%).

1) الشمول الاقتصادي والاجتماعي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، أكتوبر 2016.

جدول (9)

معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد التونسي للمدة (2000-2021)

السنوات	معدل التضخم %	معدل البطالة%
2000	2.96	14.94
2001	1.98	14.40
2002	2.72	14.55
2003	2.71	14.51
2004	3.63	14.23
2005	2.02	12.87
2006	3.23	12.51
2007	2.97	12.36
2008	4.35	12.44
2009	3.66	13.29
2010	3.34	13.05
2011	3.24	18.33
2012	4.61	17.63
2013	5.32	15.93
2014	4.63	14.26
2015	4.44	15.16
2016	3.63	15.56
2017	5.31	15.33
2018	7.31	15.46
2019	6.72	15.13
2020	5.63	16.37
2021	5.71	16.26
متوسط المدة	4.09	14.75

المصدر:

1- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicato

2- وزارة التخطيط والتنمية، نشرات إحصائية من سنوات مختلفة 2020،2018،2015

3- متوسط المدة من عمل الباحثة

اما في عام (2012) ارتفع معدل التضخم ليبلغ نحو (4.61%) حيث شهدت تونس في هذه الفترة اضطرابات في الأوضاع السياسية والأمنية ومما إثر على الاقتصاد التونسي وعلى حركة التجارة والاستثمار، وفي الآونة الأخيرة شهد الاقتصاد التونسي ارتفاعا في معدل التضخم بسبب عوامل منها: ارتفاع أسعار الطاقة، والتغيرات في الظروف المناخية التي أثرت على الانتاج الزراعي والمواد الأولية، وهناك عوامل داخلية مثل ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة.

شكل (11)

معدل التضخم في تونس للمدة (2000-2021)

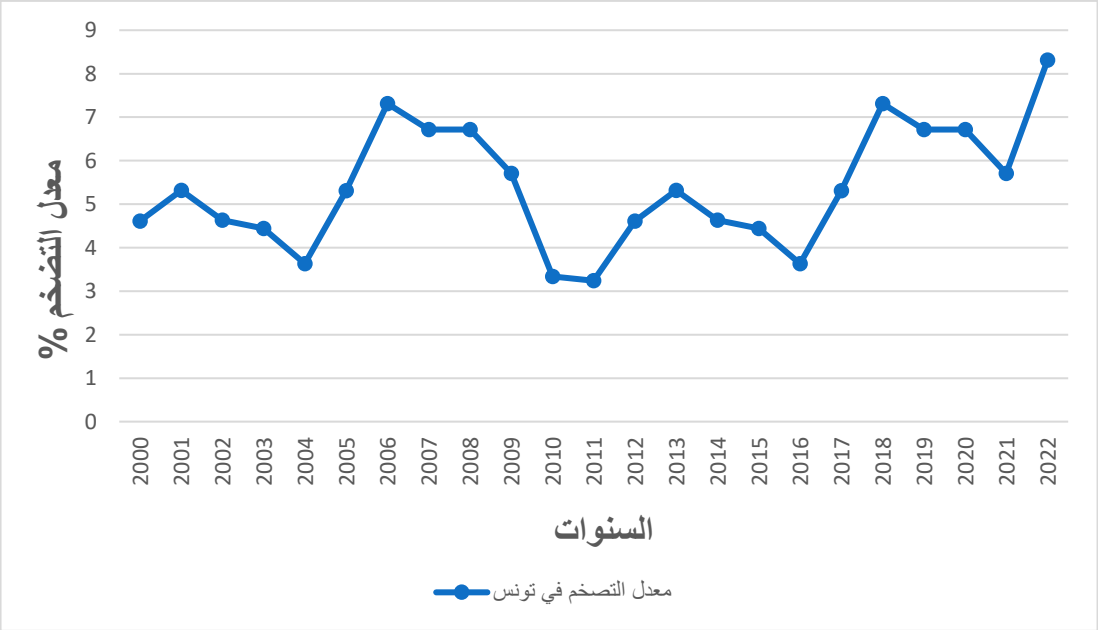

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

وفي عام (2013) ارتفع معدل التضخم ليبلغ (5.32%) وذلك بسبب الزيادة في تكلفة اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وتدهور العملة المحلية واستمر بالارتفاع في الأعوام اللاحقة، وفي عام (2016) انخفض معدل التضخم ليسجل (3.36%) ويعود السبب وراء هذا الانخفاض هو أتباع سياسات نقدية ومالية حكيمة التي اتخذتها الحكومة ومراقبة السيولة المالية بدقة لمنع زيادة في المعروض النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي، وفي العامين (2017_2018) ارتفع معدل التضخم ليبلغ (5.31%،7.31%) على التوالي، وفي عام (2019) انخفض معدل التضخم ليبلغ

(6.72%) ويعود ذلك الانخفاض الى تحسن في قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية، وكذلك بسبب تطبيق الحكومة سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر الفائدة ومحاولة الدولة في الحفاظ على مستوى استقرار الأسعار من خلال تحديد أسعار بعض السلع مما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين، اما في عام (2020) فقد انخفض معدل التضخم ليبلغ (5.63%) وذلك لسببين هما سياسة البنك المركزي برفع سعر الفائدة والذي يساهم في الحد من تأثير ارتفاع الأسعار والسبب الأخر هو الانخفاض العام في الطلب الاستهلاكي على المنتجات والخدمات نتيجة لتداعيات الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا حيث فرض القيود والإجراءات الصحية أثرت على الحركة الاقتصادية بشكل عام وقد تسببت هذه القيود في تراجع حركة الاستهلاك وانخفاض الطلب على المنتجات والخدمات"[1]"، اما في عام (2021) فقد حافظة تونس على معدل مساوي تقريبا عن العام السابق حيث بلغ معدل التضخم نحو (5.71%).

3. تحليل البطالة في الاقتصاد التونسي للمدة (2000-2021):

ان معدل البطالة في الاقتصاد التونسي لا يمكن تجاهله ويعد من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها البلاد فقد شهدت تونس ارتفاعاً ملحوظاً في معدل البطالة من خلال ما تبين في الجدول (9) خلال مدة البحث، ففي عام (2000) بلغ معدل البطالة (14.94%) من اجمالي القوى العاملة، وان معدل البطالة كان يتغير بنسب متفاوتة خلال الأعوام التالية، حيث شهدت تونس انخفاضاً في معدل البطالة إذ بلغت في عام (2005) (12.87%) من اجمالي القوى العاملة سبب هذا التحسن نتيجة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة التونسية لتعزيز فرص العمل والتوظيف، واستمر هذا الانخفاض حتى عام (2008) اذ بلغ معدل البطالة حوالي (12.44%) من اجمالي القوى العاملة، ولكن ارتفع معدل البطالة في عام (2009) لتسجل (13.29%) من اجمالي القوى العاملة واستمر في الارتفاع، ففي عامي (2011-2012) بلغ معدل البطالة حوالي (18.33%)، (17.63%) على التوالي، وسبب هذا الارتفاع هو عدم الاستقرار السياسي مما اثر على الاقتصاد التونسي وزيادة معدلات البطالة، وخلال فترة الثورة وما بعدها تعرضت العديد من الشركات والمصانع لاضطرابات وتعطيلات في انتاجها مما أدى الى تسريح العديد من العمال، وكما تسببت العديد من التدابير الجديدة المتخذة بعد الثورة في إبطاء

[1]) المرصد الاقتصادي إصلاحات اقتصادية للخروج من الازمة، البنك الدولي 2021.

عمليات الاستثمار وتأخير المشاريع الكبيرة وأدى إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، اما في الأعوام (2013-2014-2015) انخفضت معدلات البطالة فقد بلغت (15.93%) و(14.26%) و(15.16%) على التوالي، وسبب هذا الانخفاض هو قيام الحكومة التونسية بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين البنى التحتية الاقتصادية ودعم القطاعات الحيوية مما أدى الى تحسين فرص العمل، وفي عام(2016-2017-2018) فقد بلغ معدل البطالة خلال هذه الأعوام (15.56%، 15.33% 15.13) على التوالي، اما في الأعوام اللاحقة شهدت تونس ارتفاعاً طفيفاً في معدلات البطالة، وفي عام (2020) فقد بلغ معدل البطالة (16.37%) وهذه النسبة اعلى من الفترات السابقة سبب ذلك هو الركود الاقتصادي العالمي وتعطل الانشطة التجارية والاستثمارية في جميع انحاء العالم بسبب الإجراءات الحضر الذي تم فرضها للحد من الجائحة كورونا وقد اثر هذا الركود على القطاع السياحة الذي يشكل مصدرا هاما للعمالة، وفي عام (2021) انخفض معدل البطالة ليبلغ (16.26%) من اجمالي القوى العاملة بسبب عودة الانشطة الاقتصادية لعمل بعد تخفيف القيود المفروضة.

شكل (12)

معدل البطالة في تونس للمدة (2000_2021)

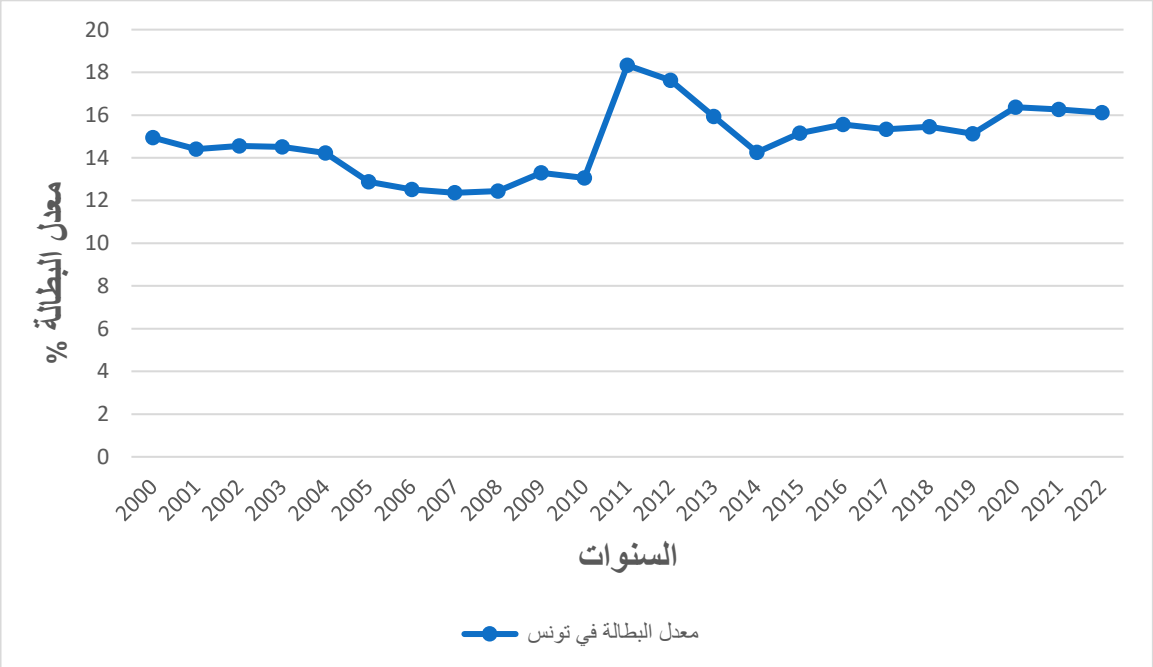

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

يعد ارتفاع معدلات البطالة من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد التونسي حيث يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى عدم في الاستقرار السياسي والأمني إذا لم يتم التعامل معه بشكل فعال وجذري، إذ يجب ان تسعى الحكومة التونسية إلى تعزيز فرص العمل وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع التنمية الاجتماعية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على وضع استراتيجيات طويلة المدى لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل وهذه الجهود المشتركة ستساعد في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

ثالثا: تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد التونسي.

1. تحليل مؤشر الانتاج الغذائي.

ان الانتاج الغذائي في تونس له دور حيوي في تلبية احتياجات السكان من الغذاء وتوفير فرص العمل وتحسين الدخل الوطني وان الحكومة التونسية عملت على تطوير القطاع الزراعي وتحسين انتاجه من خلال اتباع استراتيجيات التنموية لقطاع الزراعة في البلاد وتوفير الدعم اللازم للمزارعين من خلال توفير التسهيلات المالية والتقنية والتدريب.

يتضح لنا ان الانتاج للمحاصيل الزراعية (القمح، الزيتون) خلا مدة البحث كان متذبذبا بالانخفاض والارتفاع، وان انتاج القمح في عام (2000) بلغ (842,000) طن وانتاج الزيتون بلغ (550,000) طن، وفي عام (2001) فقد زاد الانتاج القمح (1,118,000) طن في حين انخفض انتاج الزيتون (150,000) طن ويعود ذلك نتيجة التغيرات في الأحوال المناخية وان اغلب المحاصيل الزراعية تتطلب مناخا مناسبا، وفي عام (2002) فقد نلاحظ انخفاضاً كبيراً في انتاج القمح اذ بلغ (422,200) طن في حين ارتفع انتاج الزيتون إذ بلغ (350,000) طن نتيجة لتوافر مساحات زراعية واسعة لزراعة الأشجار الزيتون بفضل الظروف المناخية المناسبة بالإضافة الى دعم الحكومة للزراعة وتشجيعهم على زراعة الزيتون.

وفي عام (2003) فقد ارتفعت نسب إنتاج اغلب المحاصيل الزراعية ولا سيما انتاج القمح والزيتون اذ بلغ انتاج القمح (1,984,000) طن و انتاج الزيتون (1,400,000) طن، ولم يستمر هذا الارتفاع حيث اخذ الانتاج بالتراجع وبالأخص انتاج الزيتون خلال عام (2004) فقد انخفض انتاج القمح بشكل طفيف حيث بلغ (1,722,000) طن اما انتاج الزيتون فقد انخفض بشكل كبير ليبلغ (650,000) طن وذلك بسبب الظروف المناخية المتقلبة التي تسببت في تراجع انتاج الزيتون

وقد استمر التذبذب في انتاج المحاصيل الزراعية خلال الأعوام التالية حيث بلغ انتاج المحاصيل الغذاء من محصول القمح

في عام (2011) (1,605,500) طن ومن محصول الزيتون (562,000) طن، وفي عام (2012) فقد انخفض انتاج القمح ليبلغ (1,523,300) طن في حين ارتفع انتاج الزيتون ليبلغ (963,000)، وفي عام (2016) فقد انخفض انتاج القمح ليبلغ (926,592) طن وعاود بالارتفاع في السنوات التالية حيث حقق شبة استقرار في انتاجه حيث بلغ في عام (2018) (1,075,400) طن اما انتاج الزيتون بلغ (1,617,000) طن، وفي عام (2020) فقد سجل الاقتصاد التونسي ارتفاع كبير في انتاج الزيتون ليبلغ (2,000,000) طن ويرجع ذلك الى المناخ الملائم خلال هذا العام حيث كانت كميات هطول الامطار مرتفعة ودرجات الحرارة مناسبة لنمو الأشجار وهذا المناخ الجيد ساهم في توفير الرطوبة اللازمة للزيتون وتحفز نموه بصورة مريحة مما أسهم في زيادة انتاج المحصول في حين بقي مستوى انتاج القمح مستقرا عند مستوى مليون طن حيث بلغ (1,193,000) طن، وفي عام (2021) فقد زاد انتاج القمح (1,193,000) طن في حين انخفض انتاج الزيتون الى (700,000) طن وهذا يعزى الى التقلب المناخي فقد تعرضت المناطق الزراعية في تونس لموجات حر شديده وشحه في الأمطار مما تسبب في جفاف التربة وتدهور صحة الأشجار هذا تسبب في تراجع انتاجية المحاصيل الزراعية.

جدول (10)

الانتاج الغذائي في تونس للمدة (2000–2023) (طن)

السنوات	القمح	الزيتون
2000	842,000	550,000
2001	1,118,000	150,000
2002	422,200	350,000
2003	1,984,000	1,400,000
2004	1,722,000	650,000
2005	1,626,700	1,050,000
2006	1,250,600	1,218,000
2007	1,442,800	998,000
2008	919,000	1,183,000
2009	1,653,600	800,000
2010	822,000	873,000
2011	1,605,500	562,000
2012	1,523,300	963,000
2013	975,490	1,100,000
2014	1,513,000	376,000
2015	912,570	1,700,000
2016	926,592	700,000
2017	1,104,300	500,000
2018	1,075,400	1,617,000
2019	1,455,000	700,000
2020	1,193,000	2,000,000
2021	1,042,000	700,000
بعد صدمة الصراع الروسي الاوكراني		
2022	1,033,000	750,000
2023	995,465	745,963

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

شكل (13)

انتاج (القمح، الزيتون) في تونس للمدة (2000-2023)

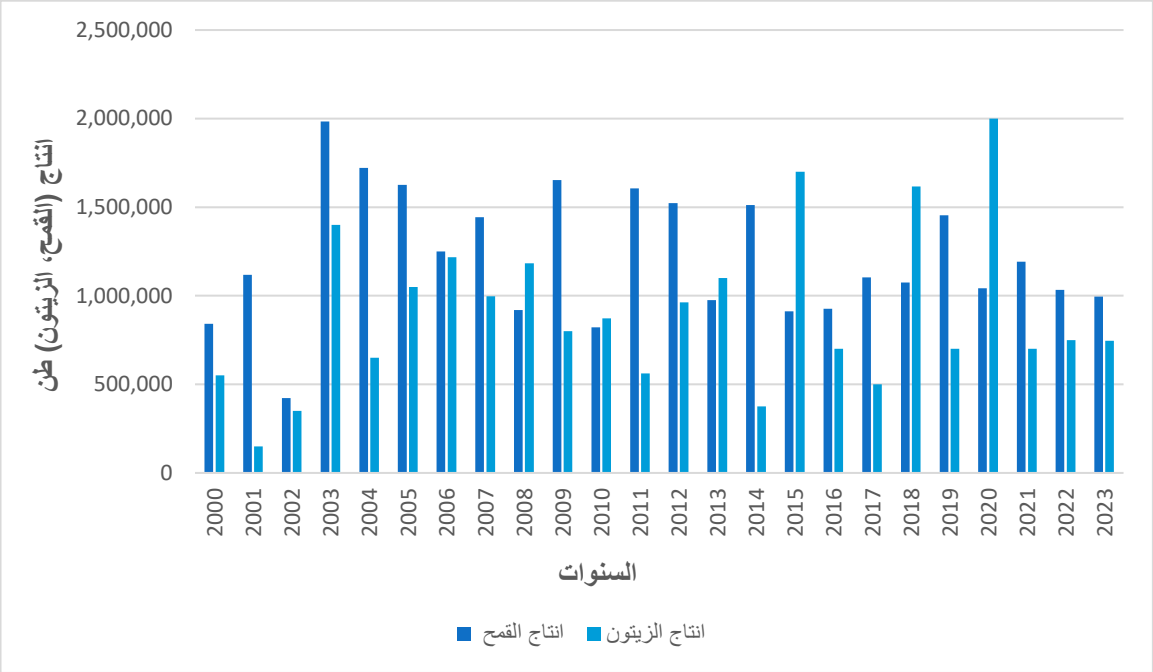

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (10) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ان تونس تفتقر إلى الأراضي الصالحة للزراعة والى الموارد المائية الكافية لإنتاج ما يكفي من القمح لتلبية الطلب المحلي وبذلك تعتمد تونس بشكل كبير على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا لتلبية احتياجاتها، وخلال العامين (2022_2023) فقد انخفض الانتاج المحلي للقمح في تونس إذ بلغ (995,465،1,033,000) طن وذلك نتيجة الصراع الروسي الأوكراني الذي أدى الى انقطاع صادرات القمح من الاسواق الغذاء العالمية، مما زاد من صعوبة في تأمين كميات كافية من الحبوب لتونس مما أدى الى نقص في المعروض من القمح.

1. **الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان.**

يبين الجدول (11) مستوى الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع للمدة (2000_2022)، شهدت تونس ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في عام (2000) إذ بلغ (105.95%)، اما في عام (2001) بلغ (78.72%) هو انخفاض ملحوظ عن العام السابق واستمر بالانخفاض في الأعوام اللاحقة مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة البلد على توفير الغذاء بشكل كافي لسكانها ، وبلغ في عام (2003) (67.49%)

وسبب هذا الانخفاض تراجع الحكومة في الخدمات الزراعية والذي انعكس سلباً على الانتاج الغذائي للسكان وكذلك قلة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وفي عام (2004) ارتفاع الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان ليبلغ (96.64%) يعزى سبب هذا الارتفاع هو حرص الحكومة التونسية على دعم القطاع الغذائي وتقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين والمنتجين لزيادة الانتاج الغذائي للسكان، واستمر الارتفاع الانتاج الغذائي الى عدد السكان حتى عام (2010) إذ بلغ (91.87%)، وفي عام (2011) انخفضت نسبة المؤشر ليبلغ (89.96%) وذلك نتيجة الأحداث السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلد خلال تلك الفترة مما اثر ذلك على أداء القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الغذائي منها، ثم عاود بالارتفاع في الأعوام اللاحقة، إذ بلغ الانتاج الغذائي الى عدد السكان في عام (2013) (99.77%)، وفي عام (2014) بلغت نسبة هذا المؤشر (95.68%)، وفي عامي (2016_2017) شهدت تونس زيادة كبيرة في نسبة مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة (114.6%،116.73%) على التوالي وسبب ذلك هو الاعتماد المتزايد على التقنيات الزراعية الحديثة ، بالإضافة الى الدعم الحكومي مما أدى إلى تحسين مما أدى إلى تحسين الكفاءة والانتاجية العامة للقطاع الزراعي، اما في عامي (2020_2021) بلغ مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان (94.66%_99.93%) فقد انخفضت نسبة عن الأعوام السابقة نتيجة تداعيات جائحة كورونا مما أدى الى تقليص القوى العاملة المتاحة للعمل في القطاع الزراعي مما أدى الى تدني مستوى الانتاج والانتاجية في القطاع الغذائي.

الشكل (14)

الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في تونس للمدة (2000_2021)

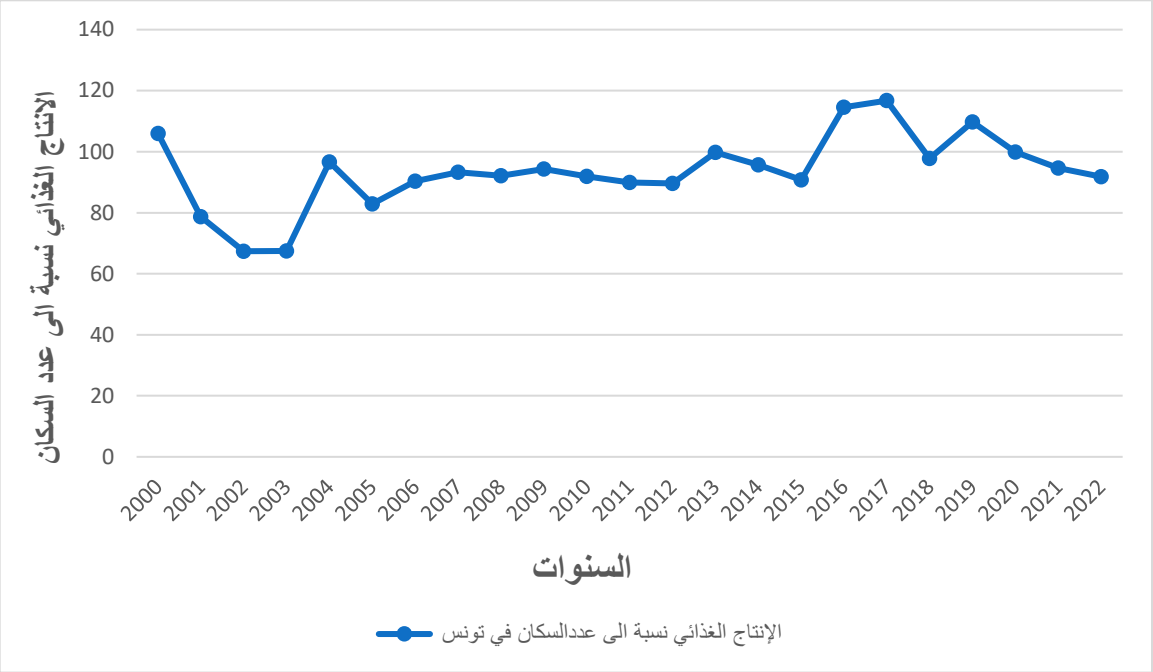

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ومن خلال الشكل البياني أعلاه يتبين انخفاض قيمة المؤشر في عام (2022) إذ بلغ (91.83%) يعزى هذا الانخفاض الى الصراع الروسي الاوكراني مما أدى الصراع إلى تعطيل التجارة الزراعية وأدى ذلك الى تقلبات في أسعار المواد الغذائية ونقص في بعض المواد الغذائية ونتيجة لذلك تأثر السكان في التونس بعواقب هذا الصراع مما أثر على حصولهم على الغذاء الكافي.

2. تحليل مؤشر انعدام الامن الغذائي:

ان انعدام الامن الغذائي يؤثر على الاقتصاد التونسي حيث يتسبب في تراجع الانتاجية مما يؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وتعتمد البلاد بشكل كبير على القطاع الزراعي كقطاع حاسم للتوظيف وانتاج الغذاء وان القطاع الزراعي في تونس يتميز بالمحدودية في التقنيات الحديثة وانخفاض الانتاجية والتغيرات المناخية، مما يؤدي إلى تراجع في الانتاج الزراعي. من خلال الجدول (11) يتضح لنا ان انعدام الأمن الغذائي بلغ في عام (2000) (0.451) مليون نسمة، وفي عام (2001) بلغ الامن الغذائي (0.525) مليون نسمة واستمرت هذه النسب بالزيادة الأعوام اللاحقة وفي عام (2004) بلغ الامن الغذائي (0.441) مليون نسمة وفي عام

(2003) بلغ الامن الغذائي (0.523) مليون نسمة وانخفض نسبة الامن الغذائي في عام (2006) إذ بلغت (0.412) مليون نسمة، وقد استمر بالانخفاض حتى بلغ انعدام الامن الغذائي في عام (2010) حوالي (0.475) مليون نسمة، اما في عامي (2011–2012) اذ بلغت نسبة انعدام الامن الغذائي (0.421،0.398) مليون نسمة على التوالي، وفي عام (2013) إذ بلغت نسبة انعدام الامن الغذائي (0.312) مليون نسمة، وفي عامي (2017–2018) سجلت تونس انعدام الامن الغذائي (0.346،0.378) مليون نسمة على التوالي، وفي عامي (2020–2021) شهدت تونس ارتفاعا عاليا في نسبة انعدام الامن الغذائي إذ بلغت (0.424،0.491) مليون نسمة على التوالي ويعود ذلك الى جائحة كورونا في تفاقم الوضع الاقتصادي بسبب الركود الاقتصادي العالمي، وفي عام (2022) بلغ نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي وفقاً لمنظمة الأمم الأغذية والزراعة (الفاو) (0.592%) حيث تأثر القطاع الغذائي في تونس بالصراع الروسي الأوكراني أدى ذلك الى انقطاع سلاسل التوريد الغذائية واضطراب في أسواق الغذائية وارتفاع في الأسعار الغذاء وأثر ذلك على قدرة الاقتصاد التونسي على تحقيق الامن الغذائي لسكانها.

3. تحليل مؤشر نقص التغذية:

إنّ مؤشر نقص التغذية يعكس صورة عن صحة الافراد وحجم السكان الذين يعانون من نقص التغذية الذي تؤثر على التنمية الاجتماعية للمجتمع، ويتبين لنا من بيانات الجدول (11) ان نقص التغذية تجاوز النسبة المعيارية والتي تبلغ (2.5% أو أقل) ، ففي عام (2000) بلغ السكان الذين عانوا من نقص التغذية (4.4%) ، وفي عام (2001) إذ بلغ نقص التغذية (4.5%) من اجمالي عدد السكان واستمرت هذه النسب بالتزايد نتيجة التغيرات المناخية فقد تسببت الفيضانات والجفاف المتواصل في تدمير العديد من المحاصيل الزراعية مما أثر بشكل كبير على الانتاج الزراعي وتوفير الأغذية، وفي عام (2004) قد بلغ نقص التغذية (4.3%) من اجمالي السكان، وقد استمر بالانخفاض في الأعوام التالية ففي عام (2006) سجل نسبة نقص التغذية (4%) من أجمالي السكان، وفي عام (2007) إذ بلغ (3.6%) من اجمالي عدد السكان، وفي عام (2008) سجل نقص التغذية (3.8%) من اجمالي السكان نتيجة الازمة المالية العالمية مما أدت الى ارتفاع المنتجات الغذائية، اما في عام (2012) تبلغ نسبة نقص التغذية (3.4%) من اجمالي السكان نتيجة الاثار المترتبة من الثورة التونسية التي انطلقت في عام (2011) أثر سلبا على الانتاج الغذائي.

جدول (11)

الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان وانعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في تونس للمدة (2000-2021)

السنوات	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان(%)	انعدام الامن الغذائي (مليون نسمة)	نقص التغذية (%) من اجمالي السكان
2000	105.95	0.451	4.4
2001	78.72	0.525	4.5
2002	67.39	0.585	4.5
2003	67.49	0.578	4.4
2004	96.64	0.441	4.3
2005	82.85	0.523	4.3
2006	90.3	0.412	4
2007	93.31	0.464	3.6
2008	92.15	0.414	3.8
2009	94.36	0.434	3.5
2010	91.87	0.475	3.4
2011	89.96	0.421	3.3
2012	89.6	0.398	3.4
2013	99.77	0.312	2.9
2014	95.68	0.347	2.8
2015	90.75	0.365	2.7
2016	114.6	0.347	2.9
2017	116.73	0.346	2.10
2018	97.74	0.378	2.9
2019	109.75	0.347	3.5
2020	99.93	0.424	3.9
2021	94.66	0.491	3.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

الشكل (15)

انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في تونس (2000-2021)

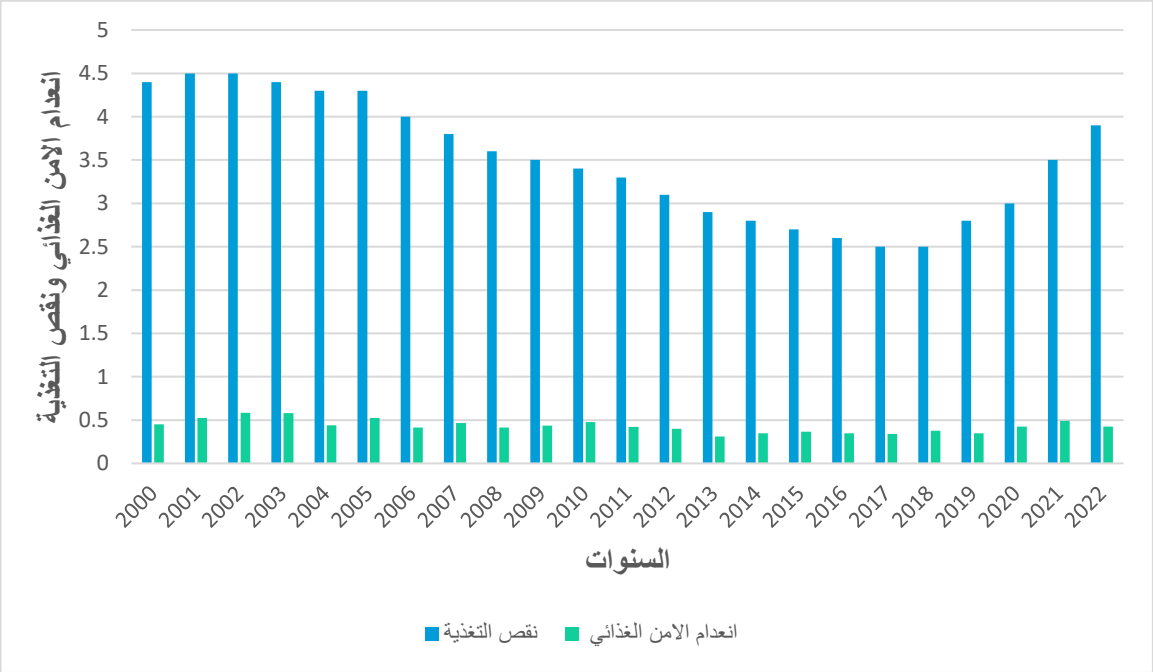

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ومن الشكل أعلاه يتبين لنا انخفاض نسبة نقص التغذية في عامي (2013_2014) (2.9%_2.8%) من اجمالي السكان على التوالي نتيجة الاستقرار السياسي مما أدى الى تحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفي عامي (2017_2018) سجلا نقص التغذية نفس النسبة تقريبا (2.9%_2.10%) من اجمالي السكان، فارتفعت نسبة نقص التغذية في عام (2019) إذ بلغت (3.5%) من اجمالي السكان، وفي عام (2021) بلغت نسبة نقص التغذية (3.9%) من اجمالي السكان نتيجة انقطاع سلسلة الإمدادات الغذائية بشكل كبير للحد من انتشار جائحة كورونا، وفي عام (2022) ارتفعت نسبة نقص التغذية فقد بلغت (4.1%) سبب ذلك تأثير الصراع الروسي الاوكراني على امدادات الغذائية في تونس مما أدى الى نقص في الواردات الغذائية وتفاقم مشكلة نقص التغذية في الاقتصاد التونسي.

رابعاً: تحليل انعكاس صدمة الصراع الروسي– الاوكراني على مؤشرات الامن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد التونسي

اما بعد صدمة الصراع الروسي الاوكراني فقد تدهور الوضع الاقتصادي والغذائي في تونس وكان ذلك واضحاً من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الأمن الغذائي وذلك نتيجة اعتماد تونس بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية الأساسية من أوكرانيا وبشكل اقل من روسيا مما أدى الى حدوث نقص في المواد الغذائية الأساسية ونتج عنه حدوث صدمة غذائية.

من خلال بيانات الجدول (12) والتي تعكس قيم مؤشرات الدراسة خلال العامين (2022_2023)، حيث نلاحظ تأثير الصراع الروسي الاوكراني بشكل سلبي على الاقتصاد التونسي مما ساهم في ذلك انخفاض في القطاع الغذائي، إذ انخفضت قيمة مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في العامين (2022_2023) ليسجل حوالي (97.74%،95.75%)، اما نسبة السكان الذين عانوا من انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية سجلا حوالي (0.592،0.635 مليون نسمة)، (4.1%، 5% من اجمالي السكان)

اما معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام (2022) حوالي (2.44%) وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (7,638.89 الف دينار تونسي) حيث سعت الحكومة التونسية الى تحقيق نمو اقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية وتعزيز البنية التحتية وتشجيع على الاستثمار، اما في عام (2023) فقد انخفض معدل نمو الناتج ليبلغ حوالي (0.4%) وكان نصيب الفرد منه حوالي (7,055,855 دينار تونسي)، اما معدل التضخم فقد ارتفع خلال العامين إذ بلغ (8.31%، 9.3%) وذلك نتيجة الصراع فقد أدى الى اضطراب في التجارة العالمية مما اثر ذلك على تونس كونها من الدول المستوردة للسلع الغذائية مما أدى ذلك نقص في امدادات الغذائية وساهم ذلك في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، اما معدل البطالة فقد ارتفع بشكل كبير عن العام 2021 إذ بلغ في العامين (2022_2023) حوالي (17.80%،17.70%) حيث تأثرت صادرات تونس من الزيتون ومشتقاته بسبب صدمة الصراع الروسي الأوكراني وتراجع في الانتاج الزراعي، مما أدى الى انخفاض في مستوى التشغيل في كلا القطاعين الزراعي والصناعي.

الجدول (12)

تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد التونسي خلال الصدمة الصراع الروسي الاوكراني

السنوات	نمو الناتج الإجمالي المحلي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار تونسي)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل البطالة (%)	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان (%)	انعدام الامن الغذائي (مليون نسمة)	نقص التغذية (%) من اجمالي السكان
2021	4.41	7,513.76	5.71	16.26	105.95	0.451	4.4
بعد صدمة الصراع الروسي الأوكراني							
2022	2.44	7,638.89	8.31	17.80	97.74	0.592	4.1
2023	0.4	7,055,855	9.3	17.70	95.75	0.635	5

المصدر :

1- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicato

2- معهد الإحصاء الوطني التونسي، إحصاءات تونس www.ins.tn

3- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) التي تم الحصول عليها من الموقع www.fao.org

انّ الاقتصاد التونسي يعتمد على الاقتصادين الروسي والأوكراني في الواردات الغذائية لتلبية احتياجات الغذاء للسكان، وقد تسبب هذا الصراع في تعطيل طرق التجارة وسلاسل التوريد الغذائية وبالأخص تجارة الحبوب إذ تعتمد تونس في وارداتها من الحبوب إجمالاً على السوقين الروسي والاوكراني بنسبة (80%) لذلك فإنّ أي تغيرات في أسواق هذين البلدين يؤثر على عددٍ من الدول ومنها تونس، حيث تبلغ وارداتها من الغذاء ما يقارب (45%) من أوكرانيا ومن روسيا (35%).

جدول (13)

واردات تونس للغذاء من روسيا واوكرانيا

السنوات	واردات تونس من روسيا (%)	واردات تونس من أوكرانيا (%)
2020	18	46
2021	27	32
2022	46	8
2023	42	11

المصدر: إحصاءات التجارة الدولية وفقا من الموقع أدناه:

www.trademap.org

تونس تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء من الخارج ومن بين الدول التي تعتمدها بشكل أساسي هي روسيا وأوكرانيا في توفير الحبوب والمنتجات الزراعية، وفي عام (2020) بلغت نسبة استيرادات تونس للغذاء من روسيا (18%) من اجمالي استيراداتها الغذائية ومن أوكرانيا (46%)، وفي عام (2021) شهدت تونس زيادة كبيرة في استيراداتها من روسيا إذ بلغت (27%) نتيجة سعي الحكومة التونسية إلى إقامة علاقات اقتصادية أقوى مع روسيا بسبب احتياطاتها الكبيرة من الموارد والمنتجات وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية بين تونس وروسيا بشكل كبير في الاتجاه التصاعدي للاستيرادات وأدت هذه الاتفاقيات إلى خفض الحواجز التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية مما سهل زيادة النشاط التجاري بين البلدين، فقد تراجعت استيراداتها من أوكرانيا وبلغت (32%) من اجمالي استيراداتها الغذائية ، و في عام (2022) بلغت نسبة استيرادات تونس الغذائية من روسيا حوالي (46%) ومن أوكرانيا فقد انخفضت بشكل كبير إذ بلغت (8%) ، ان احدى العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا الانخفاض هو عدم الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

شكل (16)

نسبة استيراد تونس للغذاء من روسيا واوكرانيا

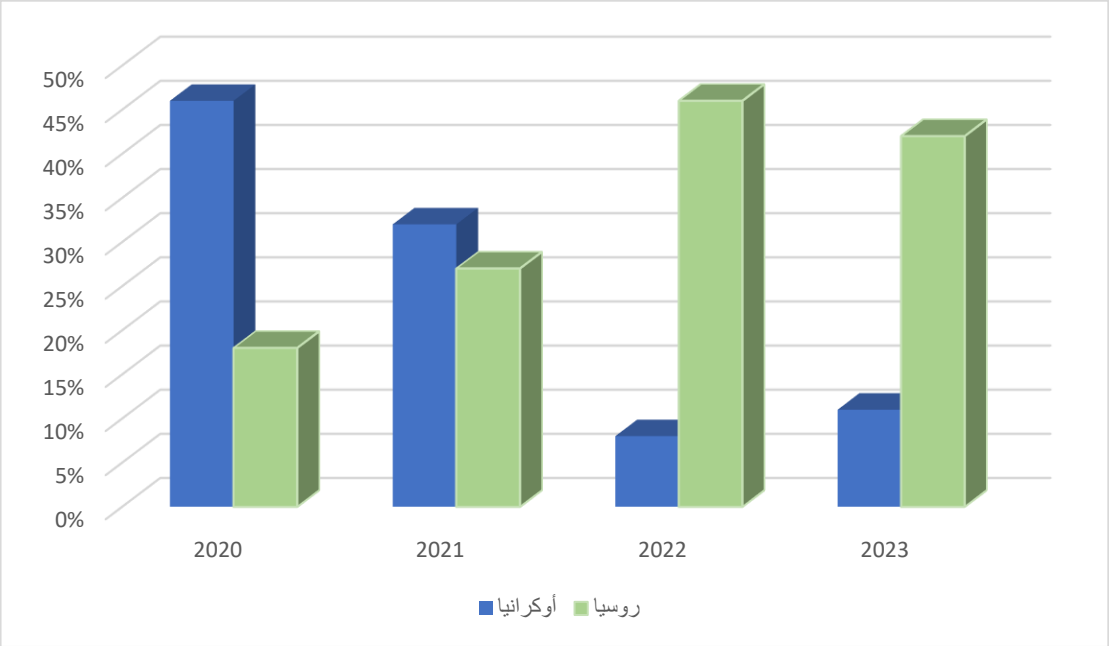

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (13) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ومن خلال الشكل البياني (24) يتضح لنا ان استيرادات تونس من روسيا في عام 2022 هي اعلى من استيراداتها من أوكرانيا وذلك بسبب الصراع الروسي الاوكراني حيث تؤثر روسيا بشكل كبير على قطاع التصدير في أوكرانيا ولا سيما المنتجات الغذائية ذلك بفضل الموقع الجغرافي والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

تسببت تداعيات الصراع الروسي الاوكراني الى أزمة في جميع العالم على الصعيد الامن الغذائي من جهة ومن جهة أخرى بإمدادات الطاقة مما أدى الى ارتفاع أسعار النفط والغذاء وتعتبر تونس واحدة من هذه الدول المتضررة من هذا الصراع باعتبارها تعتمد كثيراً في تلبية احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية وخاصة على الاستيراد، وبحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لمؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية فان أسعار الغذاء قد ارتفعت بسبب نقص المعروض وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الغذائية، ويتضح لنا من الجدول (13) ان المستوى العام للأسعار الغذاء في تونس في الشهر الأول من عام (2000) (7.61)، وفي شهر شباط من عام (2022) ان المستوى العام للأسعار الغذاء في تونس فقد بلغت (8.70) هو ارتفاع

طفيف عن شهر السابق نتيجة بداية الصراع وانقطاع نسبي للموارد الغذائية، اما في شهر اذار حيث بدأت تظهر آثار الصراع الروسي الاوكراني على تونس اتجه المستوى العام لأسعار الغذاء بالاتجاه التصاعدي إذ بلغ (8.88)، وفي شهري نسيان وايار فقد ارتفع المستوى العام للأسعار الغذاء في تونس إذ بلغ (9.64،9.23) على التوالي، وفي شهري تموز واب بلغ مستوى الأسعار (11.86،10.98) على التوالي، اما في شهري أيلول وتشرين الأول شهدت تونس ارتفاعاً ملحوظاً في المستوى العام للأسعار الغذاء إذ بلغ (12.94،12.99) على التوالي.

جدول (14)

مؤشر أسعار الغذاء في روسيا وأوكرانيا وتونس للعام 2022

الأشهر	أسعار الغذاء في روسيا	أسعار الغذاء في اوكرانيا	أسعار الغذاء في تونس
كانون الثاني	12.68	13.94	7.61
شباط	13.02	14.31	8.70
اذار	20.14	18.88	8.88
نيسان	22.67	22.41	9.64
أيار	22.00	23.62	9.23
حزيران	19.46	27.70	9.52
تموز	17.96	28.83	10.98
اب	16.79	30.66	11.86
أيلول	14.89	31.68	12.99
تشرين الأول	12.37	35.74	12.94
تشرين الثاني	11.32	35.07	8.60
كانون الأول	10.36	34.40	8.44

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

شكل (17)

المستوى العام للأسعار الغذاء في روسيا واوكرانيا وتونس

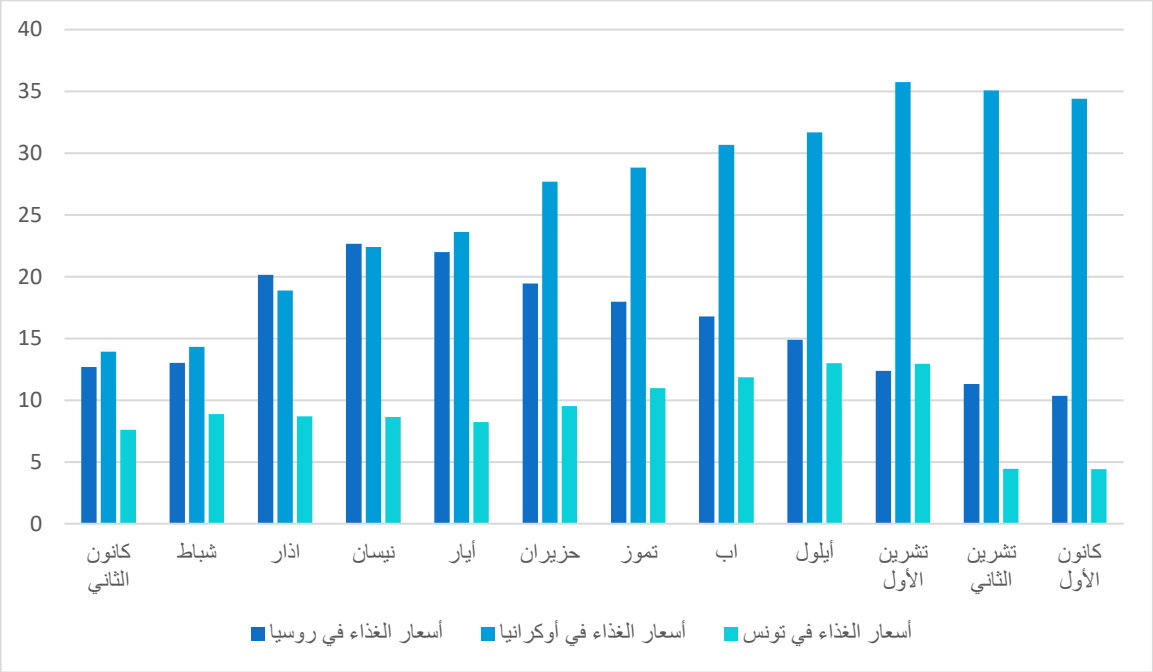

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من الجدول (14) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المستوى العام لأسعار الغذاء انخفض بشكل كبير في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام 2022 إذ بلغ (8.44،8.60) على التوالي.

ان الصراع الروسي الاوكراني له انعكاسات سلبية على الاقتصاد التونسي ويظهر هذا الانعكاس على زيادة في معدلات التضخم، وحسب احصائيات المعهد الوطني التونسي فقد ارتفع معدل التضخم في شهر شباط/فبراير الى (10.4%) بعدما كان (10.2%) في الشهر السابق، ويعزى هذا الارتفاع الى النقص في السلع الأساسية في الأسواق مما أدى الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة تكاليف المعيشة وانخفاض قدرة الافراد على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، وبذلك تشهد تونس ازمة اقتصادية حادة فاقمتها تداعيات الصراع الروسي الاوكراني وحسب تقديرات البنك التونسي تشير الى ارتفاع التضخم في عام (2023) الى (11%) بعد ما كان في عام (2022) (8.3%) [1].

[1]) علي محمد الخوري وآخرون، الحرب الروسية _الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية، المركز العربي لتعليم ودراسات المستقبل، أبو ظبي، 2022، ص 65.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2000-2023)

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق

تمهيد:

يعد تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الاقتصاد العراقي مهم لفهم وضمان استقرار واستدامة النظام الغذائي، فالأمن الغذائي هو حق أساسي لكل فرد في المجتمع ويشير إلى القدرة على الحصول على الغذاء الصحي الكافي لتلبية احتياجاته اليومية، حيث يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق الأمن الغذائي للسكان.

ومن أبرز المؤشرات التي تدل على مستوى الأمن الغذائي في العراق هي الإنتاج الزراعي المحلي، الإنتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان، نقص التغذية وانعدام الامن الغذائي التي تقيس المدى الذي يستطيع فيه الفرد تلبية احتياجاته الغذائية اليومية، حيث اشارت بعض المؤشرات في العراق الى ارتفاع بسبب تداعيات الحروب والنزاعات التي شهدتها البلاد فضلاً عن الازمات العالمية التي تأثرت بها في السنوات الأخيرة.

المبحث الاول: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2000-2023)

أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد العراقي:

العراق يقع في غرب اسيا، يحده من الجنوب الكويت والسعودية، ومن الشمال تركيا، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الشرق إيران، وتبلغ مساحته حوالي (438,317) كيلو متر مربع بينما يقدر عدد سكانه في عام 2023 حوالي (42,795,395 مليون نسمة) حسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء، وتبلغ نسبة الشعب العراقي (0.52%) من اجمالي سكان العالم نتيجة لذلك يحتل العراق المرتبة 36 في قائمة أكبر دول العالم حسب عدد السكان، ولغتها الرسمية هي العربية وعملتها الدينار العراقي.

يتميز العراق بوفرة في موارده البشرية والطبيعية جعلت منه حاله متميزة بين الدول العربية، بخاصة الثروة الأحفورية (النفط) الذي يعد المورد الرئيسي للاقتصاد العراقي ويحتل العراق المرتبة الثانية في انتاج النفط وتصديره ضمن منظمة أوبك بعد السعودية، وكما يحتل المركز الثاني عربياً، والخامس بمستوى احتياطات النفطية وفق تقارير منظمات التصنيف العالمية [1]، وتعتبر صادرات النفط مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة والإيرادات الحكومية، ولكنه في نفس الوقت يشكل مخاطرة على الاقتصاد العراقي، لأنه عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية أي ان العراق يستفاد من زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار، إلا انه يتأثر أيضًا بتقلبات السوق وانخفاض الأسعار وهذا يؤثر بشكل مباشر على قدرة البلاد على تحقيق الإيرادات الحكومية [2].

لقد عانى العراق العديد من الصدمات وكان لها انعكاس سلبي على القطاعات الانتاجية ولاسيما القطاع الزراعي باعتباره مصدراً في تحقيق الامن الغذائي، وكان ذلك نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة، فقد تدهور القطاع الزراعي والصناعات

---

[1]) OPEC, Annual Statistical Bulletin, op, cit, p 12.

[2]) احمد ابريهي علي، اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 6.

المرتبطة بالغذاء بشكل كبير، مما أثر على الانتاج الزراعي وتراجع قدرة البلد على توفير انتاج الغذاء المحلي [1].

ثانيا: تحليل بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق

1. تحليل الناتج المحلي للاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

قد عانى الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية وعدم الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية ومن خلال جدول (15) نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي اتخذ مساراً متعرجاً ومتذبذباً خلال مدة البحث، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام (2000) (50,213,699.90 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو (45.70%) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4,556,094.37 دينار عراقي)، وفي عام (2001) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (41,314,568.50 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو سالب (17.72-%) ونصيب الفرد من الناتج (4,491,052.31 دينار عراقي)، وفي عام (2002) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (41,022,927.40 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو سالب (0.71-%) ونصيب الفرد من الناتج (3,992,570.78 دينار عراقي) ويعزى سبب هذا الانخفاض نتيجة القيود الاقتصادية المفروضة على العراق من قبل المجتمع الدولي، وفي عام (2003) حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (29,585,788.60 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو سالب (27.88-%) وكان نصيب الفرد من الناتج (2,452,966.82 دينار عراقي) يعود هذا التراجع في الناتج نتيجة الاحتلال الأمريكي في ذلك العام، وفي عام (2004) بدأ النشاط الاقتصادي بالتحسن ليبلغ الناتج الإجمالي حوالي (54,285,899.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو الناتج قدره (83.49%) وكان نصيب الفرد من الناتج (3,655,696.62 دينار عراقي)، وقد استمر الارتفاع في الناتج المحلي إذ بلغ خلال العامين (2010_2011) (167,093,204.00_ 217,327,107.00 مليون دينار عراقي) على التوالي وبلغ معدل نمو الناتج حوالي (23.67%،30.06%) على التوالي وكان نصيب الفرد منه (4,243,964.79_4,407,312.01 دينار عراقي) ويعزى هذا التحسن الى الاستقرار في

1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرة الإصلاح دراسة معدة من قبل السياسات الاقتصادية، 2012، ص 4.

الاوضاع الأمنية والاقتصادية وزيادة عوائد النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، وفي عام (2012) بلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية (255,364,857.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو قدره حوالي (17.50%) وكان نصيب الفرد منه (4,801,127.66 دينار عراقي).

وفقد انخفض الناتج المحلي خلال العامين(2014_2015) ليبلغ حوالي (268,441,535.00_ 199,258,491.00 مليون دينار عراقي) على التوالي وبمعدل نمو سالب (-2.86% _ -25.77%) ونصيب الفرد من الناتج (4,771,487.27_4,863,000.20 دينار عراقي)، جاء سبب هذا الانخفاض نتيجة هبوط في أسعار النفط العالمية وكذلك المخاطر السياسية والأمنية المتمثلة بالعصابات الإرهابية في السيطرة على بعض المحافظات العراقية، ثم عاود الناتج في ارتفاع في عام (2016) إذ بلغ الناتج المحلي (203,869,832.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو (2.31%) وكان نصيب الفرد من الناتج (5,399,049.50 دينار عراقي)، وفي عام (2017) بلغ الناتج (225,995,179.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو (10.85%) ونصيب الفرد من الناتج (5,177,285.48دينار عراقي)، وفي عام (2018) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (251,064,479.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو (11.09%) ونصيب الفرد من الناتج (5,186,727.19 دينار عراقي)، وفي عام (2019) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (266,190,571.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو (6.02%) ونصيب الفرد من الناتج (5,344,620.23 دينار عراقي) وجاء سبب ذلك نتيجة الارتفاع في أسعار النفط العالمية وتحرير المحافظات العراقية من العصابات الإرهابية ويعود هذا التحسن بشكل إيجابي على الاقتصاد العراقي.

جدول (15)

الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة) (مليون دينار عراقي)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)
2000	50,213,699.90	45.70	4,556,094.37
2001	41,314,568.50	-17.72	4,491,052.31
2002	41,022,927.40	-0.71	3,992,570.78
2003	29,585,788.60	-27.88	2,452,966.82
2004	54,285,899.00	83.49	3,655,696.62
2005	73,545,449.00	35.48	3,608,060.18
2006	95,587,955.00	29.97	3,784,495.07
2007	111,466,824.00	16.61	3,888,777.53
2008	158,026,062.00	41.77	4,128,446.31
2009	135,112,787.00	-14.50	4,117,094.76
2010	167,093,204.00	23.67	4,243,964.79
2011	217,327,107.00	30.06	4,407,312.01
2012	255,364,857.00	17.50	4,801,127.66
2013	276,355,878.00	8.22	4,931,842.21
2014	268,441,535.00	-2.86	4,771,487.27
2015	199,258,491.00	-25.77	4,863,000.20
2016	203,869,832.00	2.31	5,399,049.50
2017	225,995,179.00	10.85	5,177,285.48
2018	251,064,479.00	11.09	5,186,727.19
2019	266,190,571.00	6.02	5,344,620.23
2020	204,681,466.00	-23.11	4,591,550.70
2021	275,468,985.00	34.58	4,559,617.79

المصدر: - المصدر: البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2019,2020,2021,2022 2015,2016,2017,2018, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2003 عدد خاص.

- صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد- اعداد مختلفة.

شكل (18)

نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2021)

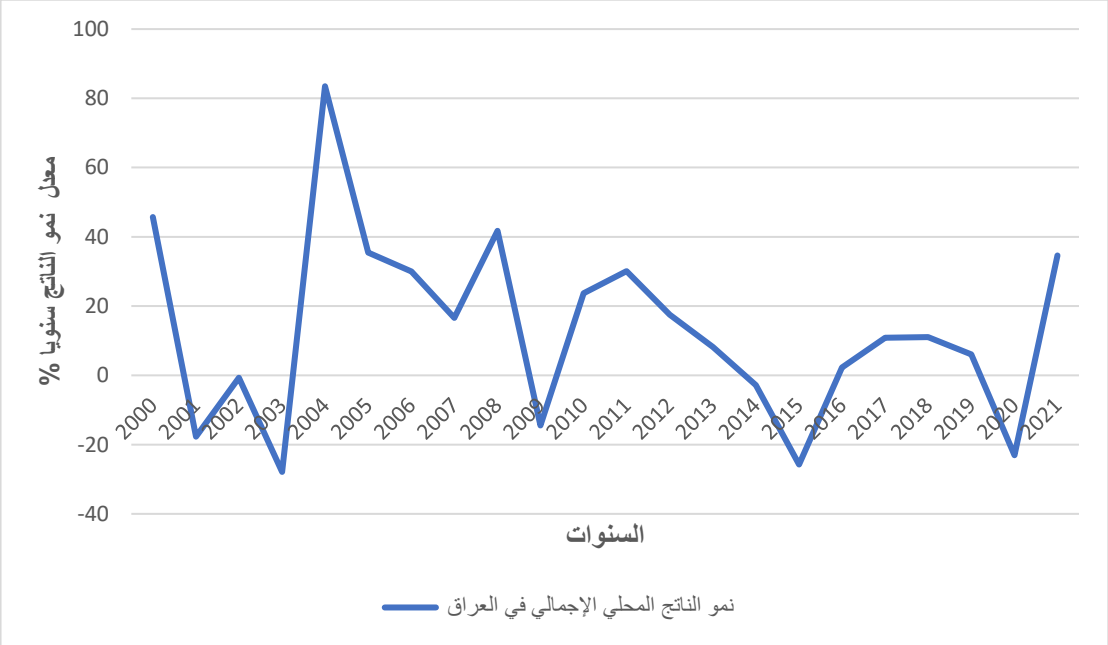

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

اما في عام (2020) فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (204,681,466.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو سالب (23.11-%) وكان نصيب الفرد من الناتج (4,591,550.70 دينار عراقي) وسبب هذا الانخفاض نتيجة الانكماش الاقتصادي إثر جائحة كورونا، وفي عام (2021) فقد ارتفاع الناتج المحلي إذ بلغ (275,468,985.00 مليون دينار عراقي) وبمعدل النمو الناتج قدره (34.58%) وكان نصيب الفرد من الناتج (4,559,617.79 دينار عراقي) يعود سبب هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في مستويات الانتاج وتصدير النفط مما أدى إلى الارتفاع في إيرادات الحكومية مما مكن الحكومة من الاستثمار في مختلف مشاريع الاقتصادية.

2. تحليل معدلات التضخم للاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

التضخم يعد من المؤشرات المهمة التي تتبع مسار النشاط الاقتصادي لدولة ما، ومن خلال ما تبين في الجدول (16) ان معدلات التضخم متذبذبة خلال مدة الدراسة، إذ بلغ معدل التضخم لعام (2000) حوالي (5.98%)، وفي عام (2001) إذ بلغ معدل التضخم حوالي (16.37%)، وفي عام (2002) فقد بلغ معدل التضخم (19.32%)، وواصل معدل التضخم في الارتفاع حتى عام (2006) لتصل الى (53.23%) ويعزى سبب هذا الى الارتفاع في أسعار المشتقات النفطية وفضلاً عن الارتفاع في الأجور والرواتب العاملين في القطاع الخاص محصلة ذلك هي ارتفاع تكلفة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي اقترنت بمستوى متدني من الانتاجية وتدهور الاستقرار الاقتصادي، وفي عام (2007) انخفض معدل التضخم ليصل الى (-10.07%)، وفي عام (2008) بلغ معدل التضخم (12.66%) واستمر الانخفاض في معدلات التضخم في الأعوام اللاحقة، إذ بلغ معدل التضخم في عام (2012) حوالي (6.09%)، وفي العامين (2015_2016) شهد العراق معدلات تضخم متدنية وضمن الحدود الاعتيادية ليسجل حوالي (1.39%،0.56%) على التوالي، ويعزى سبب ذلك الى استقرار في أسعار السلع الأساسية ولاسيما السلع الغذائية منها نتيجة استقرارها في الأسواق العالمية من جانب ومن جانب أخرى عدم وجود رسوم كمركية على أسعار السلع الأساسية المستوردة، وواصل معدل التضخم بالهبوط حتى العامين (2018_2019) ليسجل حوالي (0.37%)،(-0.20%) على التوالي، ويعود ذلك الى السياسات النقدية المتبعة لاحتواء الضغوط التضخمية.

جدول (16)

معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

السنوات	معدل التضخم%	معدل البطالة%
2000	5.98	18.20
2001	16.37	18.20
2002	19.32	18.39
2003	33.62	28.8
2004	26.96	26.8
2005	36.96	17.9
2006	53.23	17.5
2007	10.07-	11.7
2008	12.66	15.3
2009	6.87	14
2010	2.88	15
2011	5.80	11
2012	6.09	11.9
2013	1.88	11
2014	2.24	12.7
2015	1.39	16.4
2016	0.56	13.02
2017	0.18	14.07
2018	0.37	15.11
2019	0.20-	16.23
2020	3.22	16.17
2021	6.04	15.55
متوسط المدة	10.56	11.9

المصدر:1. البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2019,2020,2021,2022 2015,2016,2017,2018, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2003 عدد خاص

2. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الاحصائية للسنوات 2014-2016, 2012-2013, 2010 – 2011, 2008-2009, 2007, 2005- 2006, 2004.

3. البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicato

4. متوسط المدة من اعداد الباحثة

شكل (19)

معدل التضخم في العراق للمدة (2000-2021)

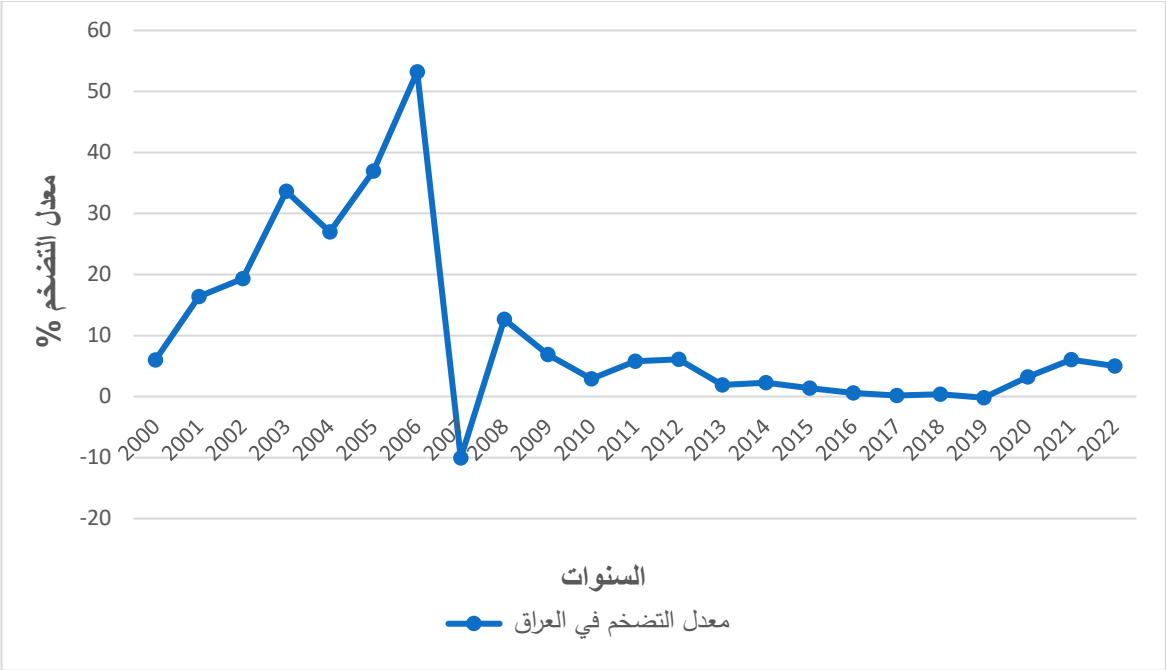

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان معدل التضخم خلال العامين (2020_2021) ارتفاع معدل التضخم ليبلغ حوالي (3.22%،6.04%) على التوالي، وذلك نتيجة السياسات المتبعة من اغلاق والاجراءات الاحترازية المفروضة لمواجهة جائحة كورونا مما أدى الى تعطيل في سلاسل التوريد ونقص السلع الأساسية مما دفع المستوى العام للأسعار في الارتفاع.

3.تحليل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021):

تعد البطالة العنصر الأساسي للمقومات الحياة العامة لخلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية، والتي تسهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد، وان الاقتصاد العراقي برزت فيه ظاهرة البطالة بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية والاضطرابات في الأوضاع الأمنية التي مر بها البلد لعقود من الزمن، وشهد معدل البطالة في العراق ارتفاعاً ملحوظ خلال مدة البحث ويرجع ذلك الى المشاكل الهيكلية في الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي المفروض والحروب التي شهدها العراق، وفي عام (2000) إذ بلغ معدل البطالة حوالي (18.20%)، واستقر هذا المعدل حتى عام (2002)

ويعود ذلك نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية الدولية مما أدى الى تقليص في حجم النشاط الاقتصادي والضعف في البنية التحتية واغلاق العديد من المصانع والشركات بسبب النقص في الموارد الأولية المستوردة، ثم ارتفع معدل البطالة لتسجل اعلى مستوى لها خلال العامين (2004_2003) لتبلغ حوالي (28.8%،26.8%) على التوالي، وسبب هذا الارتفاع الكبير الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي مر بها العراق بعد حرب الولايات المتحدة التي أدت الى تدمير البنية التحتية والتخريب الواسع للمؤسسات والمصانع وانخفاض انتاجها مما أدى الى تقليص في فرص العمل.

الشكل (20)

معدل البطالة في العراق للمدة (2021_2000)

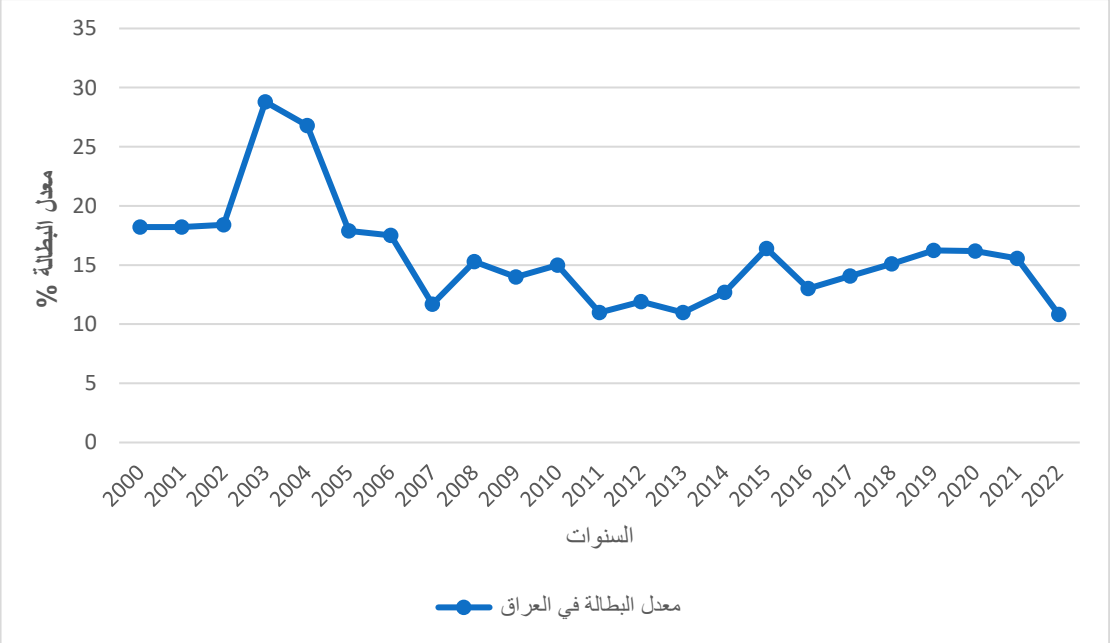

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (16) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ثم تراجع معدل البطالة في عام (2005) لتبلغ حوالي (17.5%)، وفي عام (2006) بلغ معدل البطالة (17.9%)، واستمر معدل البطالة بالتراجع لتسجل أدنى مستوى لها في عام (2013) حوالي (11%) ويعزى سبب هذا الانخفاض الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة من سياسات فعالة تهدف الى خلق فرص عمل ، وفي عام (2014) فقد ارتفاع معدل البطالة بشكل

طفيف ليبلغ حوالي (12.7%)، وفي عام (2015) بلغ معدل البطالة (16.4%) وسبب هذا الارتفاع هو انخفاض في أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة مما اثر ذلك على إيرادات العراق مما تسبب بالعجز في الميزانية ومحدودية الانفاق الحكومي على خلق فرص العمل، وفي عام (2016) بلغ معدل البطالة حوالي (13.02%)، واستمر بالتراجع حتى عام (2018) إذ بلغ معدل البطالة (15.11%)، خلال العامين (2019_2020) بلغ معدل البطالة حوالي (16.23% ،16.17%) وكان سبب هذه الزيادة نتيجة الركود الاقتصادي اثر تفشي جائحة كورونا واغلاق الكثير من القطاعات الاقتصادية التي أدت الى فقدان الكثير من الناس لوظائفهم واعمالهم، وفي عام (2021) فقد انخفض معدل البطالة ليبلغ حوالي (15.55%) نتيجة عودة بعض القطاعات الاقتصادية للعمل.

ثالثا: تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد العراقي.

1. تحليل مؤشر الانتاج الغذائي.

يعتبر الانتاج الغذائي أحد المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد العراقي لما لها من أهمية كبير في تلبية احتياجات السكان من الغذاء،

ونلاحظ ان الانتاج الغذائي للمحاصيل الأساسية (القمح، الذرة، الرز) متذبذب خلال مدة الدراسة، وفي عام (2000) سجل انتاج للقمح حوالي (384000 مليون طن) والذرة (55000 مليون طن) والرز (60000 مليون طن) وهي نسب متدنية في الانتاج الغذائي وسبب ذلك يعود الى شحة المياه و قلة الدعم للقطاع الزراعي بسبب اتفاقية النفط مقابل الغذاء، ولم تستمر هذه النسب بالتدني حتى اخذت بالتزايد ولكن بنسب متفاوتة وفي عام (2001) إذ بلغ انتاج القمح (903400 مليون طن) والذرة (232000 مليون طن) والرز (128000مليون طن، وفي عام (2002) إذ بلغ انتاج المحاصيل الزراعية من (القمح، الذرة، الرز) ما يقارب (2589000، 248000، 250000 مليون طن) على التوالي، وفي عام (2003) تراجع انتاج المحاصيل الزراعية إذ بلغ انتاج القمح (2329000 مليون طن) وانتاج الذرة (233000 مليون طن) وانتاج الرز (90000 مليون طن) يعزى سبب هذا التراجع الى الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق أدت الى الفوضى وتعطيل البنية التحتية اللازمة لإنتاج

الغذاء، وان قطاع الزراعة قد تحسن في الأعوام اللاحقة وذلك من خلال نمو الكميات المنتجة للمحاصيل الزراعية، وفي عام (2006) إذ بلغ الانتاج الغذائي للمحاصيل الأساسية من (القمح، الذرة، الرز) حوالي (2086000، 399000،363000 مليون طن) على التوالي ويعود هذا التحسن في نمو الانتاج من خلال تقديم الدعم والتمويل للقطاع الزراعي وتوفير المعدات والأدوات الحديثة مما ساهم في زيادة الانتاجية وجودة المحاصيل الزراعية، وفي عام (2008) تراجع انتاج المحاصيل الزراعية إذ بلغ انتاج القمح (1255000 مليون طن) وانتاج الذرة (287955 مليون طن) وانتاج الرز (248157 مليون طن)، وفي عام (2009) بلغ انتاج القمح (1700390 مليون طن) وانتاج الذرة (238113 مليون طن) وانتاج الرز (173074 مليون طن) وان سبب هذا التراجع يعود الى قلة في الموارد المائية المتاحة للري الزراعة فضلاً عن قلة الدعم الحكومي لهذا القطاع، وفي عام (2010) بلغ انتاج القمح (2748840 مليون طن) وانتاج الذرة (266699 مليون طن) وانخفض انتاج الزر إذ بلغ (155829 مليون طن) وذلك نتيجة شحة الموارد المائية مما أدى الى الانخفاض في انتاج الرز، وفي عام (2012) فقد زاد انتاج القمح ليصل الى (3062312 مليون طن) وانتاج الذرة (503389 مليون طن) وانتاج الرز (361339 مليون طن).

واستمر هذا التذبذب في انتاج الكميات المنتجة للمحاصيل الزراعية الأساسية في الأعوام اللاحقة، وفي عام (2019) فقد زاد انتاج القمح إذ بلغ (4343473 مليون طن) وانتاج الذرة (473064 مليون طن) وانتاج الرز (574705 مليون طن).

جدول (17)

الانتاج الغذائي للسلع الاساسية في العراق للمدة (2000-2023)

(مليون طن)

السنوات	القمح	الذرة	الرز
2000	384000	55000	60000
2001	903400	232000	128000
2002	2589000	248000	250000
2003	2329000	233000	90000
2004	1832000	416000	250000
2005	2228000	401000	309000
2006	2086000	399000	363000
2007	2202800	384000	393000
2008	1255000	287955	248157
2009	1700390	238113	173074
2010	2748840	266699	155829
2011	2808900	335710	235118
2012	3062312	503389	361339
2013	4178379	831345	451849
2014	5055111	289288	403028
2015	2645061	182340	109209
2016	3052939	259546	181320
2017	2974136	185291	265852
2018	2177885	225000	18196
2019	4343473	473064	574705
2020	6238392	419345	464159
2021	4233714	374400	422463
بعد صدمة الصراع الروسي الاوكراني			
2022	4032815	364546	420149
2023	3833792	359056	401518

المصدر: البيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

الشكل (21)

انتاج (القمح، الذرة، الرز) في العراق للمدة (2000-2023)

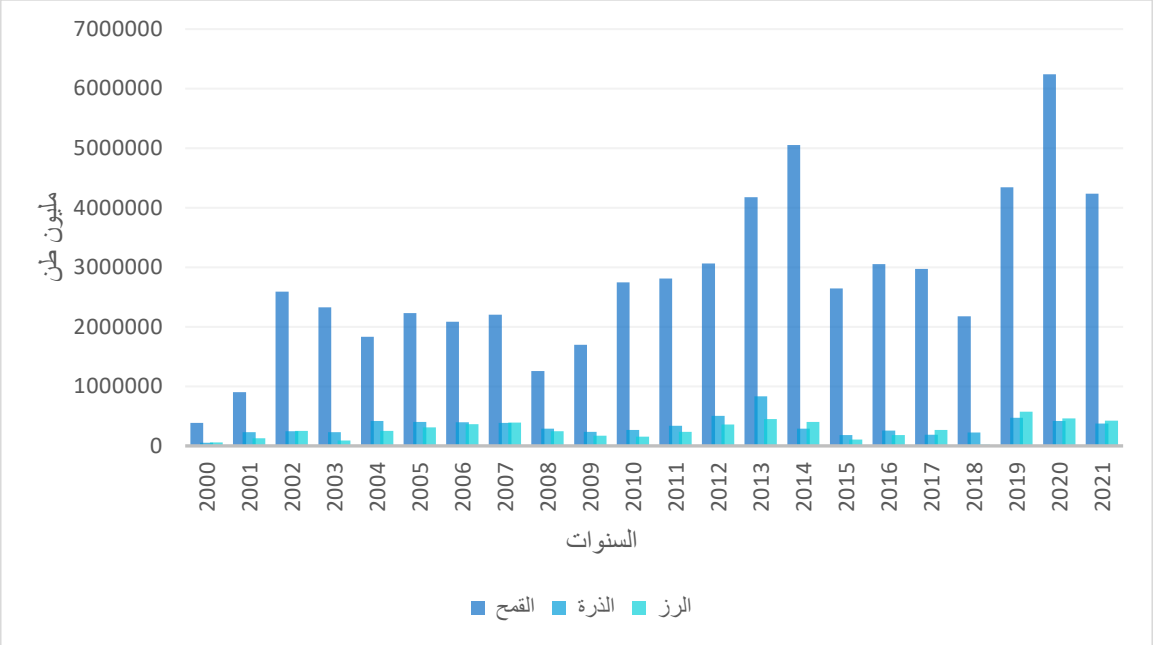

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

وفي عام (2021) فقد تراجع انتاج المحاصيل الأساسية من (القمح، الذرة، الرز) الى ما يقارب (6238392، 419345، 464159 مليون طن) على التوالي، ويعود هذا التذبذب في إنتاج المحاصيل الزراعية الى نقص في الموارد المائية وقله الدعم والتمويل الحكومي للقطاع الزراعي. اما في عام (2022) فقد بلغ الانتاج الغذائي للسلع الاساسية (القمح، الذرة، الرز) حوالي (4032815، 364546،420149 مليون طن)، (401518،359056،3833792 مليون طن) على التوالي، وسبب هذا الانخفاض في المحاصيل الزراعية نتيجة الصراع الروسي الاوكراني على الرغم من إنّ العراق لم يتأثر بشكل مباشر بالصراع، إلا ان الصراع له تأثير مباشر على الامدادات الغذائية العالمية مما ساهم في انخفاض توفير المدخلات الزراعية وأدى ذلك الى انخفاض الانتاج الزراعي المحلي.

2. تحليل مؤشر الانتاج الغذائي الى نسبة عدد السكان

يعد مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في العراق من المؤشرات المهمة في تلبية احتياجات السكان ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي، ومن خلال بيانات الموضحة في الجدول (18) فقد بلغ مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في عام (2000) حوالي (169.83%)، فقد زادت نسبة هذا المؤشر في خلال العامين (2001_2002) حوالي (189.17%،205.18%) على التوالي، وذلك نتيجة تركيز الحكومة على تنمية القطاع الزراعي لضمان الامن الغذائي لسكانها بالإضافة الى ذلك فان العراق شهد خلال هذه الفترة تحسن في الأحوال المناخية مما ساهم في زيادة الانتاج في المحاصيل الزراعية، اما في الأعوام اللاحقة فقد بدأت نسبة تنخفض بصورة تدريجية حيث يعد هذا الانخفاض مصدر قلق للعراق لأنه يؤثر على الأمن الغذائي للبلد حيث عانى العراق منذ عقود من الصراعات الداخلية والخارجية، بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق مما ساهم في اعاقة التقدم في الانتاج الغذائي إذ بلغ قيمة مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في عام (2006) حوالي (155.32%)، اما في عام (2008_2009) بلغ قيمة المؤشر حوالي (130.12%،134.04%) على التوالي ويعزى ذلك الى الزيادة في النمو السكاني مما أدى الى ارتفاع الطلب على الغذاء وهو يفوق بذلك قدرة البلد على الانتاج الغذائي.

الشكل (22)

الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في العراق للمدة (2000_2021)

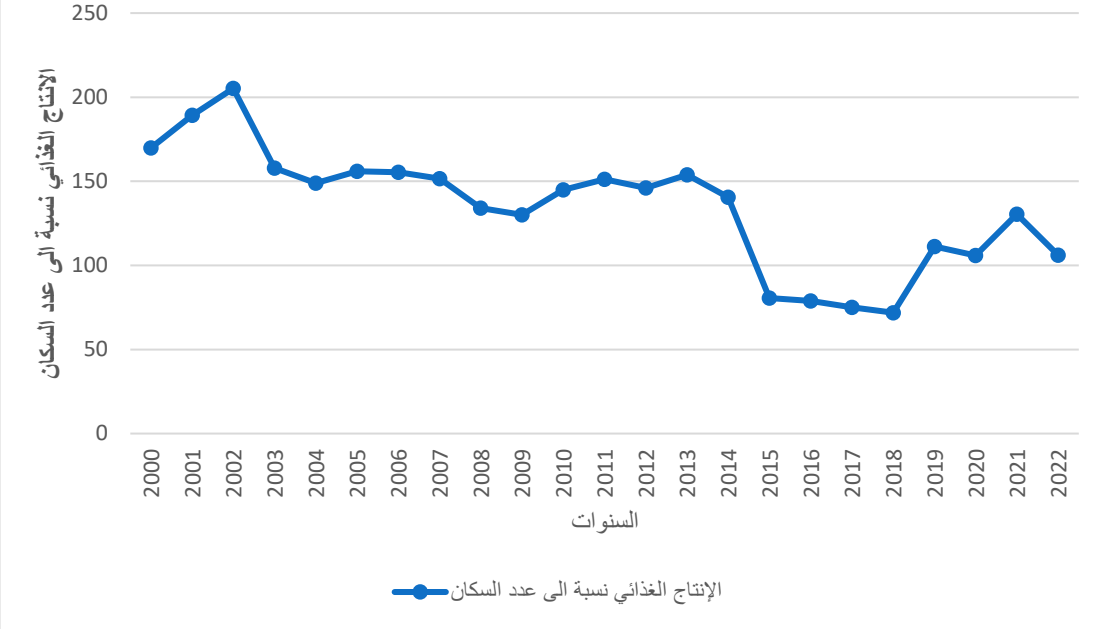

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (18) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

ومن خلال الشكل ان مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان في العراق قد ارتفع خلال الأعوام اللاحقة، إذ سجل في العامين (2010_2011) حوالي (144.82%، 151.1%) على التوالي، واستمر هذا الارتفاع حتى عام (2014) إذ بلغت قيمة المؤشر حوالي (140.58%) ويرجع سبب هذا الارتفاع الى قيام الحكومة العراقية العديد من الاستثمارات في تعزيز الانتاج الغذائي وتحسين البنية التحتية مما ساهم في زيادة نصيب الفرد من الانتاج الغذائي، ثم عاود قيمة المؤشر في الانخفاض إذ بلغ في عام (2015) حوالي (80.48%) وجاء هذا الانخفاض نتيجة سوء الأحوال المناخية بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة، اما في عام (2019) بلغت قيمة المؤشر حوالي (111.13%)، وفي عام (2020) سجل مؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان حوالي (105.95%) سبب هذا الانخفاض بسبب جائحة كورونا، وفي عام (2021) فقد ارتفعت قيمة المؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان لتبلغ حوالي (130.45%) سبب هذا الارتفاع نتيجة عودة بعض انشطة القطاعات الاقتصادية للعمل بعد الجائحة.

3. تحليل مؤشر انعدام الامن الغذائي.

يعد مؤشر انعدام الأمن الغذائي من المؤشرات الحيوية التي تساهم في توفير الغذاء الكافي للسكان، ويعاني العراق من تدهور في القطاع الزراعي بسبب التغيرات البيئية والاضطرابات الاقتصادية مما تنج عنه نقص في المواد الغذائية مما فرض على العراق التوجه نحو الاستيراد من الخارج لسد احتياجات الافراد من المواد الأساسية بشكل عام والغذائية بشكل خاص.

ويتضح لنا من خلال بيانات الجدول (18) ان مؤشر انعدام الامن الغذائي في العراق متزايد خلال مدة، إذ سجل مؤشر انعدام الامن الغذائي نفس النسبة في العامين (2000_2001) (5.5 مليون نسمة) واستمر مستوى مؤشر انعدام الامن الغذائي حتى عام (2007) فقد بلغ (5 مليون نسمة)، ويعود ذلك نتيجة التدهور الوضع السياسي والأمني والاقتصادي مما أدى الى تدهور في القطاعات الانتاجية بما فيه القطاع الزراعي مما نتج عنه نقص في الموارد الغذائية، ففي عام (2008) بلغ انعدام الامن الغذائي حوالي (4.8 مليون نسمة)، فقد انخفضت قيمة هذا المؤشر بشكل تدريجي في الأعوام اللاحقة، لتسجل في عام (2010) ما يقارب (4.9 مليون نسمة)، ويعزى سبب ذلك الى استعادة الاستقرار في الاوضاع الأمنية والاقتصادية وفقد قامت الحكومة بتوفير الدعم للمزارعين مما أدى الى زيادة انتاجية القطاع الزراعي، ثم عاود بالارتفاع في عام (2011) ليبلغ حوالي (5.3 مليون نسمة)، اما في عام (2012) بلغ مؤشر انعدام الامن الغذائي حوالي (5.8 مليون نسمة)، وفي عام (2013) بلغت نسبة المؤشر حوالي (6.2 مليون نسمة)، واستمر مؤشر انعدام الامن الغذائي بالتزايد، فقد سجل نفس النسبة في الأعوام (2017)، (2018)، (2019) لتبلغ حوالي (7 مليون نسمة)، اما في عام (2020) فقد بلغت نسبة المؤشر (7.1 مليون نسمة) سبب ذلك نتيجة جائحة كورونا مما أدى الى تعطيل في سلاسل التوريد نتيجة الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الفيروس وادى الى زيادة انعدام الامن الغذائي، اما في عام (2021) فقد انخفضت قيمة المؤشر لتبلغ (6.8 مليون نسمة) وان سبب هذا الانخفاض طفيف جاء نتيجة التعايش مع الجائحة كورونا وتوفر امدادات الغذاء

4. تحليل مؤشر نقص التغذية.

ومن بيانات الجدول (18) يتبين لنا ان نقص التغذية خلال مدة الدراسة مرتفع، ففي عام (2000) عانى السكان من نقص التغذية حوالي (21.7% من اجمالي السكان)، واستمر الارتفاع في قيمة مؤشر نقص التغذية خلال الأعوام (2001)، (2002)، (2003) حوالي (21.1%،19.9%،19.2% من اجمالي السكان) على التوالي، وكان سبب هذا الارتفاع في قيمة المؤشر إذ عانى ربع السكان العراق من نقص التغذية خلال تلك الفترة بسبب الحصار المفروض على العراق وكذلك الضغوط الدولية والإقليمية على الحكومة وعدم توريد في السلع والخدمات الى العراق كوسيلة ضغط على الحكومة المحلية، وبعد الحرب على العراق في عام (2003) فقد انخفض نقص التغذية بشكل تدريجي، إذ بلغ في (2008) حوالي (15.9% من اجمالي السكان) وعام (2009) حوالي (14.7% من اجمالي السكان) ويعزى السبب وراء هذا الانخفاض الى انفتاح العراق على العالم الخارجي والسماح للاستيراد من السلع الأساسية مما ساهم في توفير المواد الغذائية

جدول (18)

الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في العراق للمدة (2000–2021)

السنوات	الانتاج الغذائي الى نسبة عدد السكان (%)	انعدام الامن الغذائي (مليون نسمة)	نقص التغذية (%) من اجمالي السكان
2000	169.83	5.5	21.7
2001	189.17	5.5	21.1
2002	205.18	5.4	19.9
2003	157.93	5.3	19.2
2004	148.83	5.1	17.8
2005	155.94	5.1	17.8
2006	155.32	5.1	17.7
2007	151.56	5	16.9
2008	134.04	4.8	15.9
2009	130.12	4.6	14.7
2010	144.82	4.9	15.1
2011	151.18	5.3	15.7
2012	145.98	5.8	16.4
2013	153.91	6.2	16.8
2014	140.58	6.5	17.3
2015	80.48	6.8	17.6
2016	78.93	6.9	17.5
2017	74.99	7	17.2
2018	71.87	7	16.9
2019	111.13	7	16.4
2020	105.95	7.1	16.3
2021	130.45	6.8	16.1

المصدر: البيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

شكل (23)

انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في العراق للمدة (2000-2021)

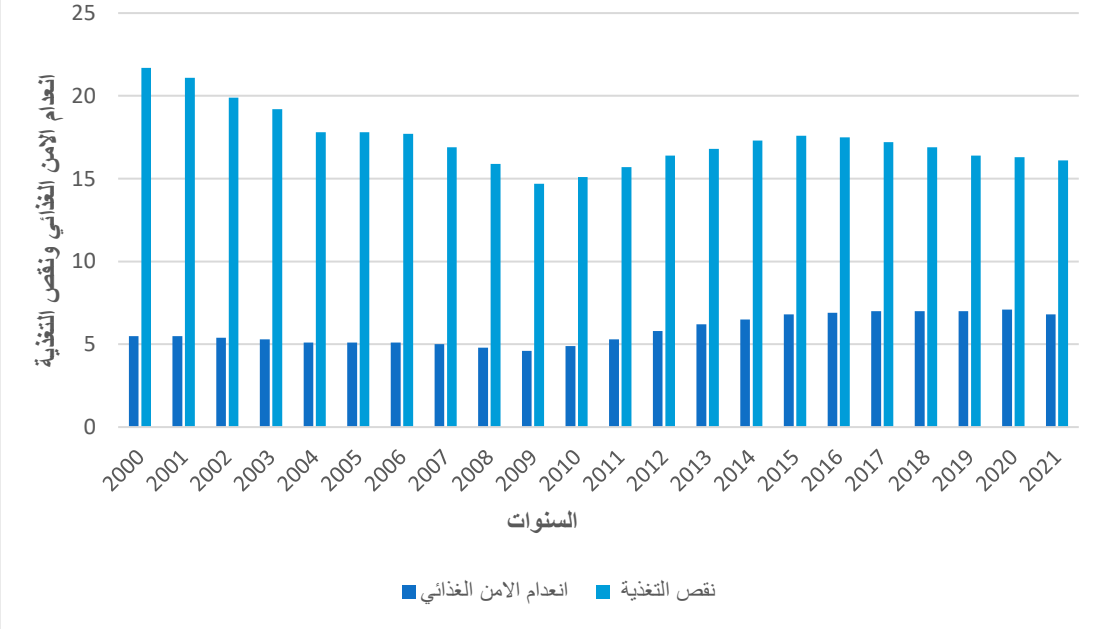

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (18) وباستخدام البرنامج الاحصائي (EXCEL)

لسد نقص التغذية بين السكان، ثم عاود نقص التغذية بالارتفاع تدريجياً، وفي عام (2010) بلغ (15.1%)، واستمر هذا الارتفاع حتى عام (2015) إذ بلغ حوالي (17.6% من اجمالي السكان) والسبب وراء هذا الارتفاع هو سوء في الأحوال الجوية وشحة في الموارد المائية، اما في عام (2016) فقد انخفض مؤشر نقص التغذية بشكل طفيف إذ بلغ (17.5% من اجمالي السكان)، اما في عام (2020) بلغ قيمة مؤشر حوالي (16.3%) وكان ذلك نتيجة جائحة كورونا وانقطاع سلاسل التوريد للحد من تفشي الفيروس، وقد استمر ارتفاع مؤشر نقص التغذية بالارتفاع حتى عام (2021) إذ بلغ (16.1%) من اجمالي السكان.

رابعاً: تحليل انعكاس صدمة الصراع الروسي– الاوكراني على مؤشرات الامن الغذائي وبعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي

بعد الصراع الروسي الاوكراني فقد عاني العراق من تراجع في الاوضاع الاقتصادية والغذائية ويمكن ملاحظة هذا التأثير من خلال الجدول (19)، فقد انخفض مستوى مؤشرات الامن الغذائي خلال العامين (2022_2023) إذ قيمة المؤشر الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان لتبلغ حوالي (105.99%، 100.95%)، وكانت نسبة السكان الذين عانوا انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية حوالي (7.5،7 مليون نسمة)، (16.5%،17.1% من اجمالي السكان) وذلك كان نتيجة تأثير الصراع الروسي الأوكراني المباشر على الامدادات الغذائية العالمية مما أدى الى الانقطاع في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية مما أثر ذلك على توفير المواد الغذائية الأساسية في العراق

اما من جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد عانى العراق من تباطؤ في معدل نمو الناتج خلال العامين (2022_2023) ليبلغ حوالي (25.95%،22.53%) ومع اندلاع الصراع الروسي الاوكراني أدى الى عدم استقرار في الأسواق النفط العالمية فالعراق يرتبط اقتصادياً بشكل مباشر بأسعار النفط، وهو مورد رئيسي للاقتصاد العراقي، وان تقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى تقلص في الإيرادات المالية للحكومة، مما يؤثر ذلك على تمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارات الحيوية هذا ادى إلى تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع في معدل البطالة إذ بلغ حوالي (16.5%،17.1%)، اما معدل التضخم فقد بلغ خلال العامين (2022_2023) حوالي (5.4%،7.5%) بسبب زيادة الكتلة النقدية المطروحة في الأسواق العراقية وانخفاض قيمة الدينار العراقي نتيجة ارتفاع سعر الدولار ومن جهة أخرى نتيجة اعتماد بشكل كبير على الواردات الغذاء من الدول المجاورة وبعض الدول الاوربية حيث تأثرت هذه الواردات بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية وأسعار المواد الغذائية.

الجدول (19)

تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الامن الغذائي في الاقتصاد العراقي خلال الصدمة الصراع الروسي الاوكراني

السنوات	نمو الناتج الإجمالي المحلي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار عراقي)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل البطالة (%)	الانتاج الغذائي نسبة الى عدد السكان (%)	انعدام الامن الغذائي (مليون نسمة)	نقص التغذية (%) من اجمالي السكان
2021	34.58	4,559,617.79	6.04	15.55	130.45	6.8	16.1
بعد صدمة الصراع الروسي الاوكراني							
2022	25.95	4,773,644.26	5.4	10.82	105.99	7	16.5
2023	22.53	4,617,956,30	7.5	10.05	100.95	7.5	17.1

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوي2022,2021,2020, 2003 عدد خاص

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) التي تم الحصول عليها من المواقع أدناه:

www.fao.org

وكان للصراع الروسي الأوكراني أثار بعيدة المدى، وان التداعيات الاقتصادية لم تقف عند حدود هذين البلدين أو عند الاتحاد الأوربي، وحيث أدى الصراع إلى اضطراب كبير في العلاقات التجارية والاقتصادية على مختلف دول العالم بما في ذلك العراق، وحسب تقارير وزارة التخطيط للجهاز المركزي للإحصاء يعد العراق مستورداً رئيسياً للحبوب في الشرق الأوسط، إذا يتطلب الاستهلاك المحلي بين (4.5- 5 مليون طن سنوياً) وهو ما يضطره الى الاستيراد الخارجي[1]، وعلى الرغم ان العراق لا يستورد احتياجاته من الحبوب من أوكرانيا وروسيا اذ يستورد اغلب احتياجاته من الحبوب من استراليا والولايات المتحدة وكندا، وبذلك قد لا تكون تداعيات الصراع له تأثير مباشر على العراق الا ان ارتباطه النظام الاقتصادي العالمي ببعضه البعض يجعل من الصعوبة ان

[1]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، (2008_2009).

تكون أي دولة بمعزل عما يحدث من أزمات وصراعات وبالتالي سيتأثر العراق كغيره من دول العالم اقتصاديا وغذائيا اذا استمر هذا الصراع، والعراق من أكبر دول العالم التي تعتمد على نظام التوزيع الوطني للمواد الغذائية على المواطنين ضمن ما يعرف بالبطاقة التموينية الشهرية ومنها القمح والتي توزع في ما يعادل (9 كغم) شهريا لكل مواطن، ، وبعد اندلاع الصراع وتوقف شحن الحبوب من الموانئ الأوكرانية وتأثر الموانئ الروسية بالعمليات العسكرية القريبة منها كل هذا إدّى الى حدوث نقص عالمي في الإمدادات وساهم ذلك في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وخاصة الحبوب سيكون العامل الأبرز في أزمة الغذاء العالمية، الأمر الذي سيؤثر سلباً على العراق كونه يستورد ما يقارب (80%) من احتياجاته الغذائية [1].

جدول (20)

واردات العراق للغذاء من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا (طن)

أصناف الغذاء		2020	2021	2022	2023
الولايات المتحدة الامريكية	القمح	1,882,159	1,453,144	1,677,098	1,455,065
	الرز	2,187,585	957,070	1,296,328	1,195,465
استراليا	القمح	482,237	1,070	687	775
	الرز	275,010	204,101	247,379	145,450
كندا	القمح	182,129	217,749	96,957	95,585
	الرز	483,096	414,975	531,055	587,237

المصدر: إحصاءات التجارة الدولية وفقا من الموقع أدناه:

www.trademap.org

ان العراق يستورد احتياجاته للسلع الغذائية من الولايات المتحدة الامريكية وأستراليا وكندا، وتعد الولايات المتحدة الامريكية مصدراً رئيسياً للواردات العراق في تلبية احتياجات السوق المحلي، وفي

[1]) احمد عثمان احمد، "السياسة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية في ظل حرب روسيا وأوكرانيا "، مجلة أبن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد3، العدد4 ،2023، ص 383.

عام (2020) هناك زيادة ملحوظه في استيرادات العراق من الحبوب الغذائية (القمح، الرز) من الولايات المتحدة إذ بلغت نسبة حوالي (1,882,159 طن)، (2,187,585 طن) على التوالي، وأما من استراليا بلغت نسبة الواردات الحبوب الغذائية (القمح، الرز) (482,237 طن)، (275,010 طن) على التوالي، بينما بلغت نسبة الواردات الغذائية (القمح، الزر) من كندا (182,129 طن)، (483,096 طن) على التوالي

وفي عام (2021) انخفضت واردات العراق الغذائية من البلدان المستوردة ويعزى هذا الانخفاض الى الانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كورونا وكان للوباء تأثير عميق على التجارة العالمية مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد، إذ بلغت واردات العراق للمواد الغذائية (القمح، الرز) من الولايات المتحدة حوالي (1,453,144 طن)، (957,070 طن) على التوالي، ومن أستراليا حيث بلغت واردات القمح والرز حوالي (1,070 طن)، (204,101 طن) على التوالي، اما من كندا فقد سجلت نسبة الحبوب الغذائية (القمح، الرز) حوالي (217,749)، (414,975) على التوالي.

وفي عام (2022) بلغت نسبة واردات العراق للغذاء من الولايات المتحدة الامريكية للقمح والرز حوالي (1,677,098 طن)، (1,296,328 طن) على التوالي، ومن استراليا فقد سجلت واردات القمح والرز بنحو (687 طن)، (247,379 طن) على التوالي، وأما من كندا بلغت واردات الغذاء من (القمح، الرز) حوالي (96,957 طن)، (531,055 طن)، اما في عام (2023) فقد بلغت نسبة الواردات العراق للقمح من البلدان المستوردة حوالي (1,455,065، 775، 95,585 طن) على التوالي، وبلغت واردات الرز من الولايات المتحدة الامريكية وأستراليا وكندا حوالي (145,450،1,195,465، 587,237 طن) على التوالي.

نلاحظ هناك زيادة في واردات الرز من هذه البلدان، وذلك نتيجة انخفاض الانتاج المحلي للرز بسبب شحة المياه والافتقار السياسات الزراعية الحديثة مما أدى الى اعتماد العراق على الواردات من الخارج،

الجدول (21)

مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا وأوكرانيا والعراق للعام 2022

الأشهر	المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا (%)	المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في أوكرانيا (%)	المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في العراق (%)
كانون الثاني	12.68	13.94	8.47
شباط	13.02	14.31	7.82
اذار	20.14	18.88	7.15
نيسان	22.67	22.41	8.61
أيار	22.00	23.62	8.54
حزيران	19.46	27.70	6.86
تموز	17.96	28.83	6.45
اب	16.79	30.66	2.75
أيلول	14.89	31.68	5.57
تشرين الأول	12.37	35.74	6.52
تشرين الثاني	11.32	35.07	6.31
كانون الأول	10.36	34.40	6.53

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه:

www.fao.org

يتبين من خلال الجدول (21) ان المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في كلا من روسيا وأوكرانيا قد بدأ بالارتفاع خلال العام (2022)، ومع بداية الصراع الروسي _الأوكراني فإنّ المستوى العام لأسعار السلع الغذائية في كلا البلدين فقد سجلا في شهر شباط (13.02%)، (14.31%) على التوالي، اما مستوى العام للأسعار الغذاء في العراق فقد بلغ (7.82%)، ومع اشتداد الصراع الروسي _ الأوكراني نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في المستوى العام لأسعار السلع الغذائية في شهر نيسان

حيث بلغ في كل من روسيا وأوكرانيا (22.67%)،(22.41%) على التوالي، اما في العراق فقد بلغت قيمة المؤشر (8.61%)، فقد انخفض مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية بصورة تدريجية في العراق حيث بلغ في شهر تموز (6.45%)، في حين كان المستوى العام في روسيا وأوكرانيا (17.96%،28.83%) على التوالي، ومع تطور الأزمة نلاحظ ان المستوى العام لأسعار السلع الغذائية في روسيا قد انخفضت في شهر أب لتبلغ (16.79%) وفي أوكرانيا مازال المؤشر يسجل بالارتفاع حيث بلغ (30.66%)، اما في العراق فقد سجل أدنى مستوياته خلال أزمة الصراع إذ بلغ (2.75%)، واستمر الانخفاض للمستوى العام للأسعار السلع في روسيا حيث سجل في شهر تشرين الأول (12.37%) وفي أوكرانيا بلغ أعلى مستوياته في ذلك الشهر ليسجل (35.74%)، اما في العراق بدأ الارتفاع في قيمة المؤشر حيث سجل (6.52%)، اما في شهر كانون الأول فقد بلغت قيمة مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية في روسيا وأوكرانيا والعراق(10.36%،34.40%،6.53%) على التوالي.

ومن خلال تحليل مؤشر المستوى العام لأسعار السلع الغذائية في العراق يتضح لنا ان تأثير هذا الصراع على العراق كان ضئيلاً من حيث مؤشر المستوى العام للأسعار السلع الغذائية وان المستوى العام للأسعار شبه مستقرة حيث تتراوح قيمة المؤشر بين (6.5%_ 8.5%) بسبب اعتماد العراق على الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا في الواردات السلع الغذائية، وخاصة السلع الأساسية مثل القمح لتلبية احتياجات السكان وليس بشكل رئيسي من روسيا وأوكرانيا مما جعله أقل تأثيراً بالصراع.

أدى الصراع الروسي الاوكراني الى اثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد العراقي [1]:

أولاً: الاثار الإيجابية على الاقتصاد العراقي:

أ) يعد النفط المورد الاساس في العراق إذ يمثل مصدر مهم ورئيسي في الموارد المالية من العملة الأجنبية، ونتيجة لتسبب الصراع الروسي الاوكراني في تعطيل امدادات الطاقة وحدوث اضطراب في أسواق النفط العالمية هذا سينعكس ايجابياً على ايرادات العراق نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالمياً، فقد بلغت العائدات العراق النفطية حوالي (28) مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2022 واذا استمرت أسعار النفط في ارتفاع فمن المتوقع ان تسجل العائدات النفطية الى اكثر من (110) مليار دولار وهو الأعلى منذ تأسيس الدولة العراقية وسينعكس هذا التطور الايجابي على الموازنة العامة لعام 2022 والذي من المتوقع ستجل فائضا لا يقل عن (20) مليار دولار.

ب) أنّ الارتفاع الحاصل في أسعار النفط بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية ومن فرض عقوبات أمريكية_ أوربية على قطاع الطاقة الروسي ونظراً للإيرادات النفطية التي تمثل (45_60%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك سينتج عنه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الاثار السلبية على الاقتصاد العراقي [2]:

أ)ان زيادة الطلب العالمي على الغذاء يصاحبه انخفاض كبير في عرض الغذاء نتيجة للصراع الروسي الأوكراني يسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار الغذاء عالمياً وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العراقية مما يشكل خطراً صريحاً على تحقيق الامن الغذائي في العراق.

ب) انكماش القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات والتي تساهم حوالي (31%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التضخم المستورد، فضلاً عن الايرادات المالية

---

1) علي عبد الرحيم العبودي، " الاثار العالمية للحرب الروسية_ الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 12.

2) نبيل المرسومي، "تأثيرات الحرب الروسية_ الأوكرانية على الاقتصاد العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022، ص 8.

التي سوف تتحقق نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبهذا سيدفع صانع القرار الى التركيز على القطاع النفطي واهمال القطاع الحقيقي وهذا يؤدي الى:

1. ركود اقتصادي مصاحب للتضخم في الأسواق المحلية.
2. ارتفاع نسبة البطالة نتيجة التضخم الركودي.
3. تعميق الاختلال في الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1) كان للصـــراع الروســـي الاوكراني اثار بعيدة المدى على الاقتصـــاد العالمي، وتحديداً الاقتصاد الأوروبي حيث أثر على تعطيل التجارة الدولية خاصة في قطاعي الزراعة والطاقة.

2) اتسـع نطاق تأثير الصـراع الروسـي الاوكراني يمتد الى مصـر من ناحية الأمن الغذائي لكونه يعتمد بشـكل كبير على واردات الحبوب بنسـبة (80%)، أذ تسـبب الصـراع الى اضطرابات في سوق الحبوب العالمية مما أدى الى زيادة أسعار السلع الغذائية وبنسب كبيره ونتيجة النقص الحاصل في الامدادات أصبح من الصعب حصول افراد المجتمع على المواد الغذائية وبذلك سـجل مؤشـر انعدام الامن الغذائي (9.1 مليون نسـمة) عام 2022 في حين سجل مؤشر نقص التغذية (20% من اجمالي السكان) في العام نفسه.

3) ان الاقتصـاد التونسـي رغم اسـتيراده من الواردات الغذائية ليسـت بنسـب قليلة لكنة أقل تأثيرا بالصراع الروسي الاوكراني حيث تبين ذلك من خلال نتائج مؤشري انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية في عام 2022 حيث سجل مؤشر انعدام الامن الغذائي (0.592 مليون نسمة) في حين عانى السـكان من نقص التغذية (4.1% من اجمالي السـكان)، اما من ناحية المستوى العام للأسعار للسلع الغذائية فقد تأثرت تونس نتيجة للانقطاع في إمدادات الحبوب والمواد الغذائية العالمية.

4) تأثر قطاع الغذاء في العراق بالصـراع الروسـي الاوكراني ولكن ليس بسـبب اسـتيراده المباشر من روسيا وأوكرانيا بل تأثر نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وبما ان العراق يعتمد بشـكل كبير على الاسـتيراد فان ارتفاع أسـعار السـلع العالمية أينعكس بشـكل مباشـر على الأسـعار المحلية للغذاء. كون ان العراق بلد مسـتورد وليس منتج حيث انتقل التأثير من الخارج الى داخل.

في كل ماورد أعلاه يتبين تحقيق فرضية البحث من حيث ان أزمة الصراع الروسي _الأوكراني أثرت وبنسـب متفاوتة على الدول النامية، وكان ذلك من خلال التأثير بنسـب متفاوتة على دول العينة (مصر، تونس، العراق).

ثانياً: التوصيات

1. ينبغي على الدول النامية تنويع مصادر الاستيراد وعدم الاعتماد على سوق واحد لتقليل وذلك لتقليل من التأثيرات السلبية على الامن الغذائي اثناء حدوث تقلبات في الأسواق العالمية.
2. ضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بالأمن الغذائي في دعم الدول النامية، من خلال وضع استراتيجيات شاملة تتضمن تعزيز القطاع الزراعة وتحسين البنية التحتية للزراعة بهدف الوصول الى الغذاء الكافي للسكان اثناء حدوث صدمات اقتصادية وسياسية للحد من زيادة الانعدام في الامن الغذائي ونقص التغذية.
3. العمل على توفير مخزون إستراتيجي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي لمواجهة الظروف الطارئة التي من الممكن ان يمر بها البلاد لاسيما ان الدول المعنية خلال مدة الدراسة مرت بصدمات غذائية أدت الى ارتفاع انعدام الامن الغذائي ونقص التغذية.
4. تعزيز الانتاج المحلي وتوفير الخدمات في القطاع الزراعي من خلال وضع خطط تحقق التنمية الزراعة المستدامة وإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والري مما تساعد على أتساع حجم المساحات المزروعة.
5. اعتماد الأساليب الحديثة في الزراعة في دول العينة يمكن ان يساعدها على رفع انتاج عناصر الانتاج في القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية لاسيما انها تمتلك الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق ذلك.

المصادر

أولاً: القران الكريم

ثانياً: المصادر العربية

الكتب

1. ابد جمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999.
2. أبو طه، أحمد محمد أحمد، "التضخم النقدي"، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2012.
3. احمد، سيد عاشور، "مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي"، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008.
4. احمد، عبد الغفور إبراهيم، "الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية"، بيت الحكمة، بغداد، 1999.
5. احمد، عبد الغفور إبراهيم، "مبادئ علم الاقتصاد"، ط2، دار زهرن للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
6. احمد، عبد الغفور إبراهيم، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، ط1، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
7. بكدي، فاطمة ورابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2016.
8. البياتي، فراس عباس فاضل، " الامن البشري بين الحقيقة والزيف "، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9. الجبوري، مهدي سهر، خضير عباس حسين،" تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، عمان، 2018.
10. الحفار، نهايات ياسين،" قضايا الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي"، ط1، دار المعاجم، دمشق، 1994.
11. حمدان، محمد رفيق امين، الأمن الغذائي نظرية نظام وتطبيق، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، 2000.
12. حمدي، رابح، "الامن الغذائي والتنمية المستدامة"، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016.

13. خريس، جمال وآخرون، "النقود والبنوك"، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، 2002.
14. داود، حسام علي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
15. الدليمي، حمد فواز واحمد يوسف دودين، "إدارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية"، دار جليس الزمان، عمان، 2011.
16. رزيق، كمال وعبد السلام عقون، "سياسات إدارة الصدمات المالية العالمية"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
17. سالم، محمد حمدي واخرون، تحديات الامن الغذائي العربي– الارتفاع الأسعار وصدمة الغذاء العالمية، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
18. السعدي، عباس فاضل، " الأمن الغذائي في العراق الواقع والطموح "، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990.
19. السعدي، وسام، "صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد: دراسة قانونية دولية في ظل احكام القانون الدولي المالي"، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2020.
20. سعيد، إبراهيم احمد، "دراسة تحليلية في مشكلات الامن الغذائي العربي"، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993.
21. عبد الخالق، جودة،" الامن الغذائي العربي ثنائية النفط والغذاء"، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ط1، دولة قطر، 2015.
22. عبد الرحيم، نادر، "آفاق الاقتصاد المريض: صناعة أمريكية"، ط1، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، 2022.
23. علي، احمد ابريهي، اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
24. عوض، الصادق بشير، تحديات الامن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2009.
25. الغالبي، عبد الحسين، "سعر الصرف وادارته في ظل الازمات الاقتصادية "، دار صفاء، عمان،2011.
26. الغايش، عزمي محمد، "الوقود الاحفوري بين صدمة الغذاء وصدمة الطاقة"، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ط1، العدد185، 2013.

27. غربي، فرية، الزراعة وتحديات الامن الغذائي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
28. فوزي، امال عبد الله، "الامن الغذائي وتكنلوجيا الغذاء"، ط1، الجنادرية للطبع والنشر، عمان، 2017.
29. القاسم، صبحي، الامن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، عمان، 1998.
30. الكافي، مصطفى يوسف، "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، ط1، مكتبة المجتمع الدولي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 40.
31. كروجمان، بول، العودة الى الكساد العظيم، أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة هاني تابري، دار الكتب العربي، بيروت،2010.
32. النجار، إبراهيم عبد العزيز، "الصدمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
33. نجيب، نعمة الله إبراهيم، أسس علم الاقتصاد التحليلي الجمعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
34. نور الدين، نادر، "الانتاج العالمي من الحاصلات المحورة وراثيا والأغذية العضوية والتقليدية وأثرها على الفجوة الغذائية العربية"، ط2، مكتبة جزيرة الورد، مصر،2013.
35. الوزني، خالد واصف واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
36. يموت، عبد الهادي، مشكلة الغذاء وابعادها في البلدان العربية، معهد الانماء العربي، ط1، بيروت، 1984، ص78.

البحوث

37. احمد، احمد عثمان، "السياسة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية في ظل حرب روسيا وأوكرانيا "، مجلة أبن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد3، العدد4 ،2023، ص 383.
38. الاسرج، حسين عبد المطلب، "تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد:181، أبو ظبي، 2013.
39. البغدادي، حسين سلمان جاسم، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانيات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية_ كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد3، 2014.

40. بكرو، يحيى وآخرون، "أزمة الامن الغذائي في سوريا"، الندوة الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، نيسان، 2009.
41. بن يزن، يوسف، محددات وممهدات الامن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018.
42. الخوري، علي محمد وآخرون، الحرب الروسية _الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية، المركز العربي لتعليم ودراسات المستقبل، أبو ظبي، 2022.
43. ساحلي، مبروك ساحلي، تداعيات الفجوة الغذائية على الامن القومي العربي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر،2000.
44. سعد حقي توفيق، انعكاسات الحرب الروسية– الأوكرانية على الامن الأوروبي، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023.
45. سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980–2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد58، حزيران،2010.
46. سلماني، هناء، جلول بن عناية، "الامن الغذائي في ظل الانضمام الى التجارة الخارجية– حالة الجزائر–"، بحث منشور في مجلة كلية الزراعة جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.
47. عبد السلام، مصطفى،" أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية_الاوكرانية"، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 29 اذار/مارس 2023.
48. العبودي، علي عبد الرحيم، " الاثار العالمية للحرب الروسية_ الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 12.
49. عمر، ايمن نور الدين، "كورونا والأزمات الاقتصادية العالمية"، مجلة المستقبل العربي المجلد43، العدد499، 2020.
50. محمد، نوال يونس وسلطان احمد خلف، الامن الغذائي وتحديات البيئة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4، العدد10، 2008.
51. مخيمر، أسامة فاروق، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الامن الأوربي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الامن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 18، العدد17 يناير، 2023.
52. المرسومي، نبيل، "تأثيرات الحرب الروسية_ الأوكرانية على الاقتصاد العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022، ص

الرسائل والأطاريح

1. بندر، سمير خلف، "الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة اثارها الهيكلية: تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (2003_2014)"، أطروحة دكتوراة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية،2018.
2. حمدون، امنة عبد الاله، " الأمن الغذائي في بلدان النامية ومتوسطة ومنخفضة الدخل_ محصول القمح نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة موصل، 2005.
3. العبيدي، اسراء سعيد صالح،" قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق (1990_2014)"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة بغداد،2016.
4. عساف، محمد احمد حسين، "أثر قدرات سلسلة التوريد في تحقيق الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

النشرات والتقارير

5. تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، روما، 2010.
6. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، (2009_2008).
7. الشمول الاقتصادي والاجتماعي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، أكتوبر 2016.
8. المرصد الاقتصادي إصلاحات اقتصادية للخروج من الازمة، البنك الدولي 2021.
9. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء جمهورية مصر قطاع التحليل الاقتصادي، تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري، مصر، 2004.
10. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تأثير بين الصراع الروسي الاوكراني على الامن الغذائي العالمي، 2022، ص 9.
11. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010.
12. المنظمة العربية للتنمية والزراعية، الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2007.
13. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرة الإصلاح دراسة معدة من قبل السياسات الاقتصادية، 2012.

14. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية
15. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، للسنوات (2009-2020-2021-2022-2023)
16. البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية المختلفة
17. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد– اعداد مختلفة.

الانترنيت

18. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية قطاعات الاقتصاد المصري على الموقع الالكتروني الاتي: www.sis.gov.eg

19. منى فريد بدران واخرون،" لمحة عن الاقتصاد المصري"، مقال منشور على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،2013: www.gafinet.org
20. الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية: www.sis.gov.eg

21. الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري: (cbe.org.eg)
22.
23. معهد الإحصاء الوطني التونسي وفقا من الموقع ادناه:
/http://www.mdici.gov.tn
24. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية تطور الاقتصاد المصري على الموقع الالكتروني الاتي: www.sis.gov.eg
25. U.S. Energy Information Administration - EIA - Independent Statistics and Analysis
https://web.archive.org/web/20170609063409/https://www.eia.gov/

26. البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الموقع
https://data.albankaldawli.org/indicato
27. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وفقا من الموقع أدناه: www.fao.org

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Bryan L. McDonald, Food Security, 1st edition, Polity press, UK, 2010.
2. Claude Francis Naoussi and Fabien Tripier, Trend shock and economic development, Deludes prospectives, 2013.
3. Claudio Raddatz, are external shocks responsible for the instability of output in low-income coutries, world bank policy research working paper 3680, august 2005.
4. Dongyeol Lee, Transmission of Domestic and External Shocks through input output Network: Evidence from Korean Industries, IMF Working Paper, WP/19/117,2019.
5. Elizabeth Haytmanek, Mitigating The Nutritional Impacts Of The Global Food Price Crisis, The National Academies Press, D.C, 2010.
6. Giuseppe Orlando, Alexander N. Pisarchik, Nonlinearities in Economics An Interdisciplinary Approach to Economic Dynamics, Growth and Cycles, Spring Art, Switzerland, 2021.
7. Hans van Meij1, impacts of the conflict in Ukraine on Global Food Security, Wageningen Economic Research,1st edition UK, 2022.
8. Ivica Petrikova, Global Food Security and Development Aid, 1st edition, Taylor & Francis Group,2018.
9. Jakob Rauschendorfer, Implications of The War in Ukraine for Agrifood Trade And Food Security In Southern And Eastern Mediterranean, FAO Investment Center, Rome, 2022.
10. Kimsun Tong, Surviving The Global And Economic Downturn, Institute Of Southeast Asian Studies, Singapore, 2014.
11. Manfired Sievers,lnstability in world food Production Statistical Analysis,GraphicalPresentation,andInterpretation, Wissenschaftsverlag Vauk Kiel, 1985.
12. Marc J. Cohen, Global Food-Price Shocks And Poor People, 1st Edition, Routledge Taylor And Francis Group, London, 2012.
13. Maria Cristina Paciello, Building Sustainable Agriculture for Food Security in the Euro-Mediterranean Area, 3rd edition, Edizion Nuova culture, 2015.
14. Maria Sassi, Understanding Food Insecurity, Springer International Publishing, 1st Edition, 2017.
15. OPEC, Annual Statistical Bulletin, op, cit

16. Pasquale Ferranty, Elliot M. Berry, Encyclopedia Of Food Security And Sustainability, General And Global Situation, Oliver Walter For Publishing, Volume 1, 2018.
17. Rafael Portillo and Luis-Felipe Zanna, On the First-Round Effects of International Food price shocks: the Role of the Asset Market Structure, IMF Working Paper, International monetary fund, 2015.
18. Regional Cooperation for Sustainable food Security in Asia " Joseph George ,1st edition, Routledge", 2019.
19. Ruth Haug, Food security indicators, How to measure and communicate results Norwegian University of Life Sciences, Faculty of Landscape and Society Deprtment of International Environment and Development Studies, Report No. 83, Norway, 2018.
20. Trung Thanh Nguyen and Manh Hung, Impact of economic sanctions and counter-sanction on the Russian Federation `s trade Hannover, Germany; Economic Analysis and Policy, 2021.
21. Vitor Joao, Pereira Domingues Martinho, Implications of the Russia- Ukraine Crisis on The Agricultural Sector, IGI Global For Publishing, USA,2022.
22. Xinshen and other, Effects of covid -19 and Shocks on Papua New Guinea Food Economy, IFPRI Discussion Paper, Development Strategy and Governance Division,2021.

Abstract

The impact of the Russian-Ukrainian conflict on food security in developing countries, whether directly or indirectly, and the impact of the conflict on food security indicators and some macroeconomic indicators. We discussed some of the food security indicators (local agricultural production, food production relative to population, food insecurity, Undernourishment) and macroeconomic indicators (GDP, inflation, unemployment) for the sample countries: Egypt, Tunisia, Iraq, and we discussed the analytical aspect of these indicators before the conflict shock for the period (2000-2021), and after the conflict shock for only two years. The reason for choosing the sample countries was that they consider these Countries are less developed in agriculture and agricultural production, which makes them rely heavily on grain imports and agricultural resources from Russia and Ukraine to meet their food needs. The aim of the study is the impact of the shock resulting from the Russian-Ukrainian conflict and its impact on food security in developing countries. The research problem consisted of two questions: To what extent are developing countries affected by the Russian-Ukrainian conflict, especially with regard to their imports of foodstuffs? Does the Russian-Ukrainian conflict have any effects on food indicators in the sample countries? The research started from the hypothesis that the Russian-Ukrainian conflict constitutes a serious challenge facing global food security, especially in developing countries because It has negative effects on various economic and social aspects and will increase the problem of food security in the sample countries. However, the effects of this conflict vary from one economy to another according to the country's economic capabilities. After analyzing the food security indicators for the sample countries, a number of conclusions were reached, including that the shock of the conflict had It affected economies, and a number of recommendations were proposed that reduce the impact of such a shock in the future.

Republic Of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College Of Management and Economics
Department of Economics

The implications of food security shocks on some macroeconomic indicators in the selected countries, with special reference to the shock of the Russian-Ukrainian conflict as an example

To the Council of the College of Administration and Economics,
University of Karbala, which is part of the requirements for
obtaining a Master's degree in Economic Sciences

Submitted By

Sodaa Muwafaq Rashid

SUPERVISING Prof. DR

Mohammed H. Kadhim Algburi

2024